بيير سويري

الماركسية بعد ماركس

ترجمة

جورج طرابيشي

دار الطليعة - بيروت

Le marxisme après Marx: Pierre Souyri

الماركسية بعد ماركس

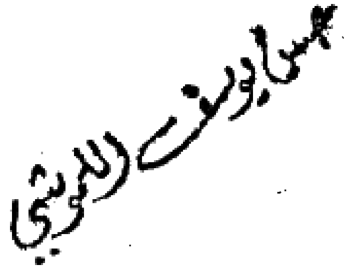
بيير سويري

المَارْكسِيّة بَعدَ مَارْكس

ترجمة :

جورج طرابيشي

دارُ الطّليعة للطّباعة والنشر
بيروت



الطبعة الاولى

شباط (فبراير) ١٩٧٥

مدخـــل

حين غاب انجلز بدوره عن الانظار في سنة ١٨٩٥ ، بعـد ماركس باثني عشر عاما، كان في وسع الرجال الذين عدوا أنفسهم ورثتهما أن يجدوا المبررات للتفاؤل . صحيح أن جميع الانتفاضات بين ١٨٤٨ و١٨٧١ قد تم سحقها ، لكن هذه الهزائم كان يمكن ان تبدو ، بالرجوع الى الوراء ، عاقبة عدم نضج الشروط الضرورية للاطاحة بالرأسمالية . اذ لم يكن في مستطاع بروليتاريا قليلـة التعداد ، ضعيفة التركز في بعض المناطق الصناعية التي كانت لا تزال نادرة ، غير المتجانسة اجتماعيا ، المفتقرة إلى الوعـــي والسيئة التنظيم سياسيا ، أن تتغلب يومئذ على النظام القائم . لكن قوى البروليتاريا نمت في مستهل القرن العشريـــن بنفس وتيرة نمو الرأسمالية . ففيما كانت أمم اوروبا ، بما فيهـــا روسيا ، تتقدم بقدر او بآخر من السرعة على طريق التصنيع ، وفيما كانت اميركا ترسي أسس قوتها المستقبلة ، كانت افريقيا وآسيا تجران جرا الى مدار الرأسماليـــة بعد ان استباحتهما الدول الكبرى . وبالتوازي والتزامن مع انتشار نمط الانتـــاج

الرأسمالي ، راحت البروليتاريا تنزع الى الانتشار على نطاق العالم بأسره ، وصارت تشكل في اوروبا ، حتى منذ ذلك الحين ، قوة .

ابان هذه الحقبة كلها كان مذهب ماركس ، او بتعبير أدق تأويل هذا المذهب ، يذيع وينتشر في البلدان الاوروبية ، بما فيها روسيا ، وحتى البلقان . ثم ما لبث أن أعلن عن ظهوره ، بعيد ذلك بقليل ، خارج اوروبا ، في الاميركيتين حيث سيحتل دي ليون مكانه في مصاف المنظرين الماركسيين المعتمدين ، وفي اليابان حيث سيغدو سن كاتاياما وجها بارزا فيما بعد في الكومنترن ، وفي أندونيسيا حيث أسس في عام ١٩١٤ اتحاد اشتراكي ـ ديموقراطي ناضل في صفوفه سنيفلييت الذي سرعان ما سيدرك الشهرة العالمية . ولم تكن الهند والصين قد مُستَّتا بعد الا بمس خفيف ، لكن الحلقات الماركسية كانت قد وجدت لها منذ عام ١٩٠٤ منفذا في عبر القفقاس وفي ايران ، ثم بين تتار روسيا المسلمين . وهكذا تكون الماركسية ، التي لبثت محصورة في الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر بأقليات ثورية محدودة في بعض اقطار الغرب ، قد شرعت تحتل مكانها بين كبريات ايديولوجيات العالم .

الفصل الأول

الاصوليون والتحريفيون والجذريون في الاممية الثانية
١٨٩٥ – ١٩١٨

لم تضرب الماركسية جذورها في اي مكان مثلما ضربتها في البلدان الجرمانية . فقد كانت المانيا والنمسا حصنها المنيع ومعقلها في **الاممية** ، وكان الالمان والنمسويون او المناضلون الذين على صلة بحياة الاشتراكية الالمانية – روزا لوكسمبورغ ، راديك ، بارفوس ، بانيكوك ، الخ – هم الذين يثيرون الاسئلة ، ويطرحون الاجوبة ، ويفتحون الآفاق الجديدة . ولم يسهم الماركسيون الفرنسيون والانكليز والاسبان والطليان – باستثناء انطونيو لابريولا – الا بقسط ضئيل لا يذكر في النظرية الماركسية .

وكان الروس انفسهم يعدّون المنظّرين الالمان والنمسويين في تلك الحقبة معلمين لهم .

ماركسية كاوتسكي «الاصولية»

ان الماركسية التي ذاعت يومئذ في اوروبا هي اولا الماركسية كما يفهمها كاوتسكي . بيد ان الفلسفة الكاوتسكية لا تتطابق مع فلسفة ماركس كما ستتبدى للعيان بعد أن يزيح نشر النصوص اللاحقة والدراسات النقدية الستار عن تعقيدها . كان كاوتسكي، مثله مثل العديدين من المثقفين الاوروبيين في ذلك العصر ، قد سحر لبه وفتن بعلوم الطبيعة وبالداروينية ، فوجد نفسه منقادا الى أن يشيد تصوره للعالم التاريخي على غرار صورة العالم الطبيعي ، والى ان يحاول تفسير السيرورة التاريخية بواسطة جبرية صارمة تقع على مستوى التناقضات الاقتصادية . ولئن تخطت الماركسية على هذا الاساس كونها نظرية الثورة وممارستها لتغدو «علم التطور الاجتماعي» ، فقد اقترن ذلك بنزوع الى اعتبار الوعي الطبقي محض ظاهرة مضافة وثانوية ، محددة هي ذاتها بالعوامل الموضوعية ، ووجدت الممارسة الثورية نفسها بالتالي منقوشة سلفا ، الى حد ما ، في تطور التناقضات الملازمة للاقتصاد . هكذا افضت الكاوتسكية الى تصور غائي للتاريخ : فمنظور الاشتراكية مبني على اليقين «العلمي» بأن تطور الرأسمالية الاقتصادي والاجتماعي في سبيله الى ان يوجِد ، في ختام سيرورة آلية وضرورية ، قوة ستعمل بشكل لا يقاوَم على تحويل المجتمع .

بمقتضى هذا اليقين قوّم الماركسيون دلالة المرحلة التي كانت تجتازها آنئذ الرأسمالية ، وتصوروا نشاطهم السياسي . فلئن كان النمو عاد الى سابق منواله وعم اوروبا بأسرها ، بعد

الكساد الطويل الذي بدأ عام ١٨٧٣ ، من دون ان تتدخل ازمة اقتصادية وسياسية كبيرة لتكدر صفو القارة الاوروبية ، فقد اعتبروا هذا الوضع مؤقتا وعارضا . فخلف الظواهر الخداعة لتلك «المرحلة من التطور السلمي» تتراكم التناقضات الاقتصادية والاجتماعية ، ولا بد أن تعاود ذات يوم انبجاسها بمزيد من القوة والعنف من أعماق النظام ، لتثبت ان هذا الاخير قد استنفد طاقته على التقدم وان شروط الانتقال الى نظام اجتماعي اعلى قد ادركت النضج . بيد انه من واجب البروليتاريا ، بانتظار ذلك ، أن تستخدم جميع الامكانيات المتاحة لها لتحتل خير المواقع الممكنة برسم النضالات الثورية المستقبلة . كان انجلز قد صاغ بوضوح وجلاء في **مدخله** الى «صراع الطبقات في فرنسا» مهام المرحلة الجديدة . وقد حدد انجلز ، من دون أن يستبعد بصورة نهائية ضرورة العنف لتحطيم الرأسمالية ، استراتيجية متكيفة والامكانيات الجديدة التي أتاحها توطد البروليتاريا وتدعمها عدديا ابان تلك المرحلة التي خفف فيها ازدهار الرأسمالية ، بالاصل ، تخفيفا نسبيا من حدة التطاحنات الاجتماعية . فعلى الحركة الاشتراكية أن تستخدم فترة الاستراحة هذه لتجهز نفسها بجيوش جماهيرية تستولي تدريجيا على مواقع الخصم من خلال عدد كبير من المناوشات الصغيرة وتعد العدة بالتالي للمعركة النهائية التي سيتاح فيها للفيالق البروليتارية الجرارة أن تستعرض قوتها على نحو يفوق ، بما لا يقاس ، ما أمكن للاقليات الثورية أن تفعله في السابق .

هكذا قام في داخل الاحزاب الاشتراكية تمييز بين برنامج الحد الادنى ، الذي يحدد للحركة عددا معينا من الاهداف السياسية والنقابية المحدودة والواقعة في الوقت نفسه تحت متناول اليد ، وبين برنامج الحد الاعلى ، برنامج الثورة الذي ستضعه في امر اليوم في وقت لاحق ازمة الرأسمالية ، والذي يكون تنفيذ برنامج الحد الادنى قد مهد السبيل لتحقيقه .

بالفعل ، لم يكن كاوتسكي يقبل يومئـــــذ باحتمال ولادة الاشتراكية تدريجيا من محض تراكم للاصلاحات في اطـــار الديموقراطية. وهذا يرجع الى انه اذا كان يعد الثورة البروليتارية غير قابلة للانفصال عن تقدم الديموقراطية، فانه ما كان يرى ان هذه الديموقراطية هي الغلاف الضروري للرأسمالية وانها ستنبثق لا محالة عن تطور هذه الاخيرة . بل كان راسخ الاعتقاد ، علـــى العكس ، بأن وجود بيروقراطية دولة قوية وطبقة مغلقة عسكرية في اقطار مثل النمسا والمانيا سيمكن الطبقات الحاكمة مـــن الابتعاد اكثر فأكثر عن المناهج الديموقراطية في الحكم ، كما كان راسخ اليقين بأن السيرورة الاجتماعية التي سيعينها تطـــور الرأسمالية ستنزع بوجه عام الى لفـــم الانظمة الديموقراطية . وعليه ، ان تفتح الديموقراطية ، الضروري للاشتراكية ، لن يكون بحال من الاحوال هبة من الرأسمالية ، وانما ينبغي انتزاعه غلابا من قبل حركات جماهيرية قوية ينتهي بها المطاف الى الاستيلاء على السلطة . ومن المؤكد ان الثورة التي ستصنعها جماهير غفيرة وواعية ، ثقفتها الاشتراكية وربتها على امتداد سنين طويلة ، لن تتضمن نفس القدر من اعمال العنف الاعمى الذي تضمنته ثورات القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، لكن هذا لا يعني انها لن تكون انقطاعا وانفصاما في الاستمرارية السياسية ، وذلك ما دامت ستنتزع الدولة من الطبقات المالكة لتجعل منها اداة دكتاتوريـــة البروليتاريا . وسوف تكون مهمة دكتاتورية البروليتاريا هـــذه تنظيم الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، لكنها لن تكون قطعا دكتاتورية أقلية تفرض سلطانها فرضا على الطريقة اليعقوبية او البلانكية . وانما ستمتزج على العكس بممارسة غالبية العمال للديموقراطية التامة ضد الاقلية الرأسمالية التي ستجد نفسها مكرهة على الامتثال والانصياع والاضمحلال .

ولئن لم يعترض اي من الماركسيين فـــي بادىء الامر على الكاوتسكية ، فان المستقبل سوف يزيح النقاب بالمقابل عن كل ما

تتضمنه أصولية كاوتسكي او أورثوذكسيته الماركسية من شكليات صرف . وبالفعل ، لم يحتفظ كاوتسكي من النظرية الماركسية الا بالشكل الذي تعزوه الى المسار التاريخي للنظام الراسمالي؛ ثم انه ، باختزاله الجدل الى مفعول سببي للاقتصاد، جرّد الماركسية من تصورها النوعي الذي كونته عن شروط الممارسة ووظيفتها التاريخية . ان الكاوتسكية ، بمصادرتها على أن تطور الراسمالية متجه برمته نحو انضاج شروط الاشتراكية، لم تفضِ الى فلسفة للنشاط الثوري ، وانما الى ضرب من الطمأنينة الانتهازية ، المسلمة مقاديرها لقوى التاريخ ، المتصور على انه نتاج ضرورة محايثة للاقتصاد ، تاركة له مهمة انجاب نظام اجتماعي جديد .

هجوم التحريفيين

ان التصور الماركسي عن مسار الراسمالية وتطورها هو بالذات ما سينكره التحريفيون في نهاية العقد الاخير من القرن التاسع عشر ، في زمن بدت فيه على النظام علائم الحكمة والتعقل .

صحيح ان الخصومات الامبريالية ستتفاقم بسرعة بالغة وأن السلم سيبدو عما قريب مهددا تحفّ به الاخطار الداهمة ، لكن سيماء تطور الراسمالية كان يحيط بها ، عند تمفصل القرنين ، قدر كافٍ من الالتباس والغموض لكي يظهر في المانيا تيار اشتراكي كامل ، بزعامة برنشتاين ، أذن لنفسه أن يؤكد ويشهر ضرورة «مراجعة الماركسية» .

يرى برنشتاين ، في استعراضه لمجمل التطور بين ١٨٩١ و١٨٩٩ ، ان جميع توقعات الماركسية تقريبا قد ثبت بطلانها . فالراسمالية ، بدلا من أن تتقدم نحو مرحلة من الاختلال وفقدان

التوازن المتفاقمين ، قد دللت على قدرة واسعة على التكيف كما تشهد على ذلك المسيرة الصاعدة للانتاج الذي لم تعد الازمات الدورية تحدث فيه سوى ارتباك واهن . فلم يتحقق لا تشكيل لجيش احتياطي صناعي متزايد التعداد ، ولا افقار نسبي للبروليتاريا ، ولا تركز للرأسمالية كان يفترض فيه ان يصفي وجود الطبقات المتوسطة . بل امكن على العكس للرأسمالية ، التي زاد توسعها من هوامش ربحها ، ان تقدم للعمال تنازلات هامة : فليست الاجور الفعلية هي وحدها التي رفعت ، بل خفت ايضا بصورة جدية حدة بؤس الشغيلة المادي والمعنوي بفضل سلسلة من الاصلاحات ، ني نفس الوقت الذي تناقصت فيه نسبة البطالة وتضاءل عدم الاستقرار في الاستخدام بفضل انتظام النمو الاقتصادي . كما تبين ان التركز الرأسمالي ظاهرة ابطأ واعقد بكثير مما كان متوقعا . فهو لم يحكم بالزوال على جميع المالكين الصغار والمتوسطين لا في الزراعة ولا في سائر فروع الصناعة ، كما لم يقترن على مستوى قمة المجتمع بمركزة متزايدة للثروة بين يدي أقلية من الاقطاب . فقد ازداد على العكس عدد الرأسماليين . واخيرا طرأ تحول على البنى الفوقية السياسية للمجتمع الراسمالي ــ بالرغم من تأخر هذه السيرورة في المانيا ــ وجنحت الدقرطة المتنامية للمؤسسات الى الحد من كلية قدرة البورجوازية داخل الدولة .

على اساس هذا التصور لسيرورة المجتمع الراسمالي في السنوات العشر الاخيرة من القرن التاسع عشر رسم برنشتاين صورة المستقبل ، طاعنا في صحة الرؤية الماركسية للحركة باتجاه الاشتراكية . وقال ان هذه الاشتراكية لن تولد من تفاقم في الشروط الاجتماعية ، كما يؤكد ذلك الماركسيون باسقاطهم على الواقع عسفا مخططات جدلية مستعارة من ميتافيزيقا هيغل، وانما ستولد من سيرورة تكيف الرأسمالية التي تفتح آفاق نشاط جديد امام الاحزاب الاشتراكية اذا عرفت وادركت ان منظور

الثورة لم يعد مذذاك فصاعدا سوى أسطورة . وفي هذه الحال، ستكون هي صاحبة الكلمة الاخيرة في استخدام الامكانيات المتعاظمة باستمرار التي يتيحها لها تقدم الديموقراطية كي تعزز مواقعها شيئا فشيئا داخل النظام بهدف تحويله تدريجيا ، عن طريق اصلاحات تعمل رويدا رويدا على ازالة سيطرة الطبقة الرأسمالية واستغلالها .

ان برنشتاين ، باستبداله على هذا النحو مخطط سيرورة جدلية بمخطط تطور تدرجي ، لم يخرق التصور الماركسي عن شكل الحركة التاريخية نحو الاشتراكية فحسب ، بل خرق ايضا طريقة تصور عواملها المحددة لها وطريقة بناء الاسس النظرية للممارسة . هكذا تحطمت الكلية التاريخية كما كان ماركس تصورها : فما دام النضال في سبيل الاشتراكية لم يعد يستمد جذوره من تفاقم شروط المجتمع الموضوعية ولم يعد مبنيا على اساس الضرورة التاريخية لأفول الراسمالية وتجاوزها ، فانه لا يعود للاشتراكية في هذه الحال سوى نقطة استناد وحيدة ، وهي التطلع الى مثل اعلى .

وبالفعل سينتهي برنشتاين ، بدفعه بالتمييز بين ما هو «علم التطور الاجتماعي» في الاشتراكية وبين ما هو رغبة في استحداث نظام جديد الى نتائجه القصوى ، سينتهي الى الاستنتاج بأن «النظرية العلمية» ، التي لا غرض لها سوى أن تفهم حركة الواقع والتي لا يمكن ان تكون معيارية لتشير الى ما «يجب ان يكون» ، لا بد لها بالضرورة من أن ترفد بتكملة أخلاقية . والكانطية الجديدة التي ارتفعت أسهمها يومئذ ارتفاعا حادا هي التي ستقدم تلك التكملة للتحريفية . فبقدر ما تنطوي هذه الفلسفة على أوامر أخلاقية يفترض فيها ان تكون ملزمة للناس جميعا ، فانها تكون قمينة بأن تظهر للعيان أن البروليتاريا هي حاملة المطالب والقيم التي لن يكون هناك مناص أمام المجتمع بأسره من ان يتعرف فيها رويدا رويدا مساره الذاتي نحو الوصول الى وعي خلقي لذاته .

هكذا يكون وضع البروليتاريا ووظيفتها في السيرورة التاريخية كما تصورهما ماركس قد انقلبا راسا على عقب . فبدلا من ان تعلن البروليتاريا ، بوجودها وبنضالها ، الانحلال العنيف للنظام القائم رغم انف سائر الطبقات الاخرى ، تصبح عنصرا دامجا ، رسالته أن يكشف للجسم الاجتماعي بأسره غاياته الاخلاقية المشتركة .

ان التحريفية ، التي رات النور من رحم الاشتراكية ــ الديموقراطية الالمانية ، كان لها صداها في الاحزاب الاجنبية ، ولاسيما في روسيا . ولئن لم يأت ستروفه بشيء جديد ، وهو الذي اكد ان التصورات النكبوية (١) التي انشئت في أواسط القرن التاسع عشر يجب ان تزول من كل رؤية واقعية للتطور المعاصر وحكم باللغو والتهافت على فكرة استيلاد الاشتراكية بثورة سياسية ، فليس كذلك شأن طوغان ــ بارانوفسكي بالمقابل . فقد انتهى هذا الاخير في عام ١٩٠٢ ، بعد طول جدال مع الشعبويين (٢) لاثبات امكان تطور روسيا تطورا راسماليا ، الى قطيعة نهائية مع التصور الماركسي عن الراسمالية كنظام تهيمن عليه تناقضات يتعذر التغلب عليها وتذليلها . وسوف يقول طوغان ــ بارانوفسكي يوم سيهجر الماركسية : ان الاقتصاد الراسمالي يمكن انيبقى على الدوام في حالة من التوازن الدينامي بشرط أن يحافظ نمو وسائل الانتاج على مستوى مرتفع .

اما في فرنسا ، حيث اخذت ردود الفعل على محاولات تهجين الاشتراكية وتزويرها شكل النقابية الثورية ، فقد طور

---

١ ــ هي التصورات التي ترى ان الانتقال من وضع الى وضع جديد في المجتمع لا يتم الا عن طريق انقلاب ، ثورة ، نكبة ، انقطاع ، لا عن طريق التدرج والتحول الكمي . ــم ــ

٢ ــ النارودنيون الروس (Populistes).

سوريل نزعة تحريفية تعين موقعه في السفح اليساري من الماركسية : فهو لم يفعل ما فعل تبريرا لممارسات اصلاحية ، بل على العكس طفق ينتقد تصورات الماركسيين لانه كان يرى في رغبتهم وفي مقدرتهم على ممارسة كفاءات ثورية ضربا من الوهم . ويتصدى سوريل ، وهو الذي تكوّن فكريا على نزعة توفيقية سعت الى صهر وجهات نظر مقتبسة بالتناوب عن برودون وهيغل وماركس وبرغسون ، اول ما يتصدى للمادية التاريخية ، على الاقل كما كانت مفهومة يومئذ : فحين يزعم الماركسيون انهم يشيدون المنظور الثوري على اساس تحليل تناقضات التطور الرأسمالي ، يقعون ضحية نزعة عقلانية شبه علمية تصادر على امكانية تفسير الصيرورة الاجتماعية بواسطة تصورات مستعارة من علوم الطبيعة . والحال أن ذلك تضليل محض لان التاريخ لا يمكن التنبؤ به . فهو لا تحركه جبرية موضوعية يستطيع التحليل أن يسلط الضوء عليها ، وانما تحركه أساطير ، اي مجموعات من صور محرّكة مشحونة بالانفعالية ومولّدة للعمل . والمستقبل لا يتحقق الا بالشدة التي تعاش بها الاساطير وبالقوة التي تترجم بها الى افعال . والحال ان العالم تسكنه أسطورة كبرى ، أسطورة الاضراب العام الذي تتجلى وتتوكد فيه الاخلاق الكفاحية والبطولية للبروليتاريا في مواجهة عالم بورجوازي أضاع العظمة التي كانت تنفخ الحياة في أوصاله في العصر الثوري والنابوليوني ليغرق في هم مبتذل ، هم التمتع بأمان وطمأنينة بالخيرات المادية . وعليه ، لن تكون الاشتراكية انقلابا اجتماعيا بقدر ما ستكون تحولا يبعث حياة جديدة في الاخلاق والثقافة : فسوف يهدم البروليتاريون قيم البورجوازية المنحطة وثقافة هذه الطبقة الزخرفية والعقيمة ليستولدوا بالعنف حضارة جديدة تعترف بذكاء الانتاجوبالفضائل المتقشفة الناجمة عن العمل والنضال قيما عليا . والحال ان الاشتراكية الماركسية ، التي تحصر نطاق نشاطها بأبعاد النضالات

الانتخابية او البرلمانية وتغذي بين المنتجين الاوهام الديموقراطية التي تحجب عنف التطاحنات الطبقية الضروري ، لا تستطيع أن تقدم الافكار المحركة ولا ان تنجب العقليات التي لا غنى عنهـا لانجاز الدراما البروليتاريا الكبرى التي يستدعيها أفول الحضارة البورجوازية . وفي الواقع ، ليست ماركسيـة الاشتراكيين ايديولوجيا المنتجين ، وانما هي ايديولوجيا «البروليتاريـا الفكرية» الساعية ، عن طريق اعمال سياسية احترافية ، الـى حرف صبوات الشغيلة ، او بالاحرى جميع الساخطين ، عـن مجراها حتى تتسنم سدة السلطة .

الـرد

اثار هذا التشكيك بالماركسية داخل الحركة الاشتراكيـة بالذات ردودا حادة صدرت عن عدد من البلدان . وقد ألـح انطونيو لابريولا ، بوجه خاص ، على ضرورة الاقـلاع عن اعتبار السيرورة التاريخية حركةجدلية موضوعية محضة حتى يسترجع الوعي والممارسة وظيفتهما الفعالة في ايجاد حلول ومخارج لـم تحددها سلفا اية جبرية للاوضاع القائمة .

لكن في المانيا على وجه التحديد تركت خصومة التحريفية اعظم الدوي وخلفت اعظم الصدى .

لقد اكد كاوتسكي ضد طوغان ـ بارانوفسكي في عام ١٩٠٢ ، في معرض محاولته تعميق نظرية الازمات ، أن الرأسمالية لا تستطيع أن تعمل كنظام مغلق وانها ترزح تحت ضغط ضرورة ايجاد منافذ لدى الامم ما قبل الرأسمالية . وبذلك وجد كاوتسكي نفسه منقادا الى ان يربط للمرة الاولى بين ظواهر من أشبـاه احتداد الخصومات الاستعمارية العالمية ، واحتدام الصراع على التصدير ، والانتقال الى النظام الحمائي ، وهجمة النزعـة

العسكرية من جهة اولى ، وبين التناقضات الداخلية للرأسمالية من الجهة الثانية . وحين اتضح له ان مرحلة طويلة من الحروب والاضطرابات ترتسم نذرها في أفق مستهل القرن العشرين ، نبذ نبذا باتا أفكار برنشتاين عن تكيف الرأسمالية وجميع النتائج الاصلاحوية التي زعم هذا الاخير انه يستخلصها من ذلك : فالازمات ، بدلا من ان تخف حدتها ، آخذة بالاستفحال والتفاقم، وسوف تقود الرأسمالية الى مرحلة ركود وكساد سيزيد من خطورتها الصراعات بين الطبقات والتطاحنات بين الدول . ويضيف كاوتسكي قائلا : ان الرؤية البرنشتاينية عن دقرطة تدرجية للدولة ، تفتح أفق انتقال متدرج وغير مؤلم الى الاشتراكية ، لا تتطابق مع اي واقع . فالنظام البرلماني سبق له أن أدرك أوجه يوم كانت الرأسمالية تجسد مستقبل الامم ، لكنه يدخل الان في طريق الأفول ولا يمكن ان يسترد قوته وحيويته الا بثورة . لكن حتى بعد ان بات كاوتسكي يسلم ، غداة ثورة ١٩٠٥ الروسية ، بأن النضال في سبيل الاشتراكية يمكن ان يتلبس شكل اضراب جماهيري تتوجه انتفاضة ، لم يتوصل الى التحرر من التصورات الموضوعوية (١) التي كانت على الدوام لفكره بمثابة الاساس . لقد أنكر صورة السيرورة التاريخية كما رسمها التحريفيون ، لكن هذه السيرورة نفسها لبثت متصورة لديه كميكانيكا اجتماعية . ان جدل الضرورة والحرية لبث غائبا عن ماركسية كاوتسكي ، وظل الفكر الاشتراكي يصطدم بالتعارض الجذري بين تصورات التحريفيين والماركسيين الاصوليين ، فما امكن له ان يحدد هل سيولد المجتمع الجديد من قدرية القوانين

---

١ ـ اضافة الواو هنا هي للتمييز بين الصفة «موضوعي» (objectif) وبين الانتماء الى المذهب «موضوعي» Objectiviste . ومثلها ذاتي وذاتوي، اصلاحي واصلاحوي ، وعلمي وعلموي ، سلمي وسلموي ، الخ . ـم ـ

التاريخية ام من النيات الاخلاقية الخالصة .

ان هذا الاحراج لن يتم تجاوزه الا على أيدي جيل جديد من الماركسيين . فقد أمكن لهؤلاء ، وهم الذين عاشوا عن كثب في غالب الاحيان نضالات الاشتراكية الروسية والبولونية وتركت فيهم ثورة ١٩٠٥ والمآسي البلقانية والازمات الدولية وأخطار الحرب عميق بصمتها ، أمكن لهم ، بخلاف أشقائهم الكبار الذين ادركوا سن الرشد في ذروة مرحلة التقدم السلمي، أن يستشفوا أن القرن العشرين سيكون مثقلا بالفواجع التاريخية وأن ساعة صحو الفكر والمبادرة الى العمل قد ازفت بالنسبة الى الثوريين .

منذ ١٩٠٤ مهد بارفوس السبيل وتخطى بمسافة شاسعة تنبؤات كاوتسكي بصدد ما تنطوي عليه الحضارة الرأسمالية من اعمال عنف كامنة . فانطلاقا من أن تطور الاقتصاد الرأسمالي ما عاد يتفق والحدود الضيقة للدول القومية في أوروبا ، توقع بارفوس اندلاع صراعات في سبيل السيطرة العالمية ، صراعات تفضي عبر سلسلة من التشنجات الدرامية الى اقصاء الامم الاضعف من غيرها والى تكوين امبراطوريات مترامية الاطراف لن يكتب لغيرها البقاء وسط الانقاض .

كذلك عارضت روزا لوكسمبورغ المخططات التحريفية عن تكيف تدرجي للنظام الرأسمالي بمنظور تطور محفوف بالانقلابات والتشنجات العنيفة . وقد بذلت في حجاجها مع التحريفيين ، ولقناعتها بأن الماركسية لا يجوز ان تعتبر بناء ناجزا ، بذلت جهدها اكثر من اي ماركسي آخر كي تبرز للعيان التحولات التي حدثت في بنى الرأسمالية وطريقة اشتغالها ، حتى تكون الصورة عن العصر الجديد واضحة وحتى تتوفر امكانية حل المشكلات التكتيكية والاستراتيجية التي ستنطرح على الاشتراكية .

اتهمت روزا لوكسمبورغ برنشتاين بالوقوع تحت تأثير الفابيين ، وسعت الى تجاوز ظاهر الظاهرات التي تتجلى على

سطح الحياة الاجتماعية لتثبت الطابع المؤقت والعارض لتخفيف حدة الازمات . قالت : اذا كان ظهور الكارتلات والتروستات ، بدفع من تطور الاقتصاد ، قد لطف من حدة الصراعات التزاحمية على الصعيد الداخلي ، فان هذه الاخيرة قد تفاقمت بالمقابل على الصعيد العالمي ، ولم يكن هناك مناص من تجميد نسبة هامة من الرأسمال . وفي الواقع ، لم يكن انعاش النمو الاقتصادي ، الذي حدث في أواخر القرن التاسع عشر ، سوى النتيجة العارضة لاتساع الاسواق العالمية عطفا على اتساع المشاريع الامبريالية . ولكن على المدى البعيد ، يوم ستبسط الرأسمالية جناحيها على العالم بأسره ، ستصبح امكانية تخفيف حدة التناقضات الداخلية للاقطار الاكثر تقدما ، عن طريق الامتداد الى خارج حقل عمل الرأسمال ، بحكم المعدومة . وعندئذ ستتزايد باستمرار نسبة الرأسمال المجمد ، وستتعاقب الازمات بعنف متعاظم . وسيغدو واضحا لكل ذي عينين لحظتئذ ان المرحلة الصاعدة من عمر الرأسمالية قد انتهت مع صيرورة النظام عالميا .

طبقا لهذه الرؤيةلمستقبل الرأسمالية ستشرع روزا لوكسمبورغ — بعد ادخالها شيئا من التعديل والتقويم على بعض جوانبها — بإثبات تهافت التصورات التحريفية عنالمسيرة باتجاه الاشتراكية . وشرحت قائلة انهمن الوهم المطبق ان نعتقد ان النقابات ستتوصل الى المشاركة ثم الى الحلول محل سلطة أرباب العمل في المصانع، وفي الوقت نفسه ، الى الحصول على زيادات في الاجور يتضاءل معها شيئا فشيئا الربح والاستغلال الى ان يتلاشيا نهائيا . وبالفعل، كلما مضت الرأسمالية قدما في طريق أفولها سيستفحل وضع السوق بالنسبة الى قوة العمل ، وستتزايد الصراعات بين الرأسمال والعمل حدة وشدة بنتيجة الضغوط المتعاظمة التي سيمارسها أرباب العمل علىالاجور للتعويض عن تناقص أرباحهم . صحيح ان النشاط النقابي سيبقى واحدا من عناصر الكفاح ضد الرأسمالية ، لكن عليه في الوقت نفسه ان يتخلص من الاوهام

الفوضوية واسطورة الاضراب العام الكافي لتحطيم سيطرة الراسمال ومن السذاجات الاصلاحوية على حد سواء . ان استيلاء البروليتاريا على السلطة هو وحده القادر على ان يضع حدا لسيطرة البورجوازية . لكن لا بد هنا ايضا من الامتناع عن تعليل النفس بالاوهام بصدد الدور الذي يمكن ان تلعبه النضالات البرلمانية في تحقيق مثل ذلك المشروع . فكل قوة الحركة الاشتراكية تكمن في تنظيم الجماهير ونشاطها خارج البرلمان ، وانتصارها لا يمكن ان يقوم الا على «انقاض الدولة» التي فيها يتجسد «عنف البورجوازية السياسي» . أما النشاطات الشرعية للاشتراكية ـ الديموقراطية وأما العمل الدعائي والتنظيمي الذي تتطلع الى ان توقظ عن طريقه وعي البروليتاريا الطبقي ، فلا معنى لهما الا بقدر ما يعدان العدة للحظة التي «ستنزل فيها الثورة من الرؤوس الى القبضات» . ان العنف هو «القانون الاعلى لصراع الطبقات» ، ولو اخذت البروليتاريا بوجهات النظر التحريفية وحصرت نفسها بالنشاط الشرعي ، لانهارت حركتها عاجلا او آجلا امام «عنف الرجعية الذي لا حدود له» .

هكذا تكون روزا لوكسمبورغ قد نأت بنفسها ، في معترك نضالها ضد التحريفية ، عن التصور الكاوتسكي عن حركةتاريخية تمضي قدما، بالحتم والضرورة ، نحو تجاوز اشتراكي للتناقضات الاقتصادية . فالاشتراكية في نظرها ليست ضرورية الا بقدر ما تنبجس عن الكلية التاريخية المشيئة الثورية والواعية لطبقة من الطبقات ، وهذا في نفس الوقت الذي ينبثق فيه عن تلك الكلية الوضع او الموقف الموضوعي الذي يمكن ان يقدم نقطة استناد الى تلك المشيئة . والاهم من ذلك كله ان السيرورة الموضوعية والنشاط الطبقي ما عادا يمثلان في تلك الكلية من خلال علاقة بسيطة كعلاقة المعلول بالعلة ، وانما هما مندمجان فيها كعنصرين يؤثر كل منهما في الآخر ويتفاعل معه . ونشاط البروليتاريا الواعي هو الذي يشكل القوة الفعالة في التحويل الثوري الذي لا

تخلق السيرورة الموضوعية سوى شروطه وحدها . ان الاشتراكية ليست منقوشة سلفا في سماء التاريخ ، وانما هي بالاحرى فرصة تنتهز : فاذا لم تنتزع في الوقت المناسب من أحشاء المجتمع القديم بواسطة تدخل الجماهير الحاسم ، فان المجتمع برمته سيتراجع القهقرى نحو الهمجية . وبذلك يمسي للنظرية الماركسية تعريف ووظائف جديدة : فهي لا تعود محض علم يشتمل على مفاتيح المعرفة الموضوعية بقوانين سيرورة تاريخية موجهة من قبل الاقتصاد ، وانما تغدو نقدا فعليا ، مصاغا من وجهة نظر طبقية ، بهدف ايقاظ الجماهير على وعي مهمتها التاريخية وشق الطريق امام الممارسة الثورية .

مناظرات بصدد
الامبريالية ومستقبل الرأسمالية

مع ذلك ، كان النقد التحريفي يمثل بالنسبة الى الماركسية تحديا لا يمكن التصدي له فعليا الا بقدر ما تدلل هذه الاخيرة على مقدرتها على استيعاب السيماء الجديدة التي كان العالم الرأسمالي على وشك ان يتلبسها في مطلع القرن العشرين . ماذا كان يعني في خاتمة المطاف في تاريخ الرأسمالية تخفيف حدة الازمات ، والتوسع الامبريالي ، والسياسة الحمائية ، وأهمية التسلح المتعاظمة ، واستفحال التوترات الدولية ، وصعود المطالب القومية التي كانت راسخة الاقدام في اوروبا ولا تزال في بواكيرها في آسيا ؟ كانت هذه الاسئلة وغيرها تحاصر من كل جانب النظرية الماركسية وتدعوها الى البرهنة بتحاليل عينية على انها لا تشكل منظومة منغلقة على ذاتها ، منبوذة منذ زمن من قبل الحركة التاريخية الى مصاف الايديولوجيات الميتة . وقد أظهر اتساع الابحاث النظرية التي شرع بها يومئذ والمستوى الرفيع الذي

دارت عنده في اغلب الحالات المناقشات والمجادلات أن الفكر الماركسي لم يتحجر في أصولية عقيمة وأنه لا يزال قادرا على تجديد نفسه . لكن صعوبة دمج عدد وفير من الوقائع الجديدة ، التي ما كان التطور التاريخي يزيح للحال وعلى الدوام النقاب عن دلالتها وأهميتها ، في جسم نظري متسق ومتلاحم ، والمسلمات الفلسفية المسبقة المختلفة التي كانت نقطة الانطلاق الفعلية لابحاث كاوتسكي والجذريين والماركسيين النمسويين ، وتباين الاوساط التاريخية والثقافية التي تكوّن فيها هؤلاء جميعا ، والاختيارات السياسية المتعارضة في غالب الاحيان التي كانت تستقطب انشاءاتهم المذهبية ، ان ذلك كله قد حطم وحدة الماركسية الاوروبية ؛ فلم تقم قائمة لنظرية واحدة عن الامبريالية ، وانما وُجدت نظريات عديدة أفضت الى استنتاجات عملية متناقضة .

لم يستوعب الماركسيون الا في وقت متأخر بما فيه الكفاية الاهمية الحقيقية للامبريالية وللتوسع الاستعماري . فحتى في عام ١٨٩٨ ما كان كاوتسكي يرى في الغزوات الاستعمارية سوى ثمرة تأخر التطور الرأسمالي : فلئن كانت تلك الغزوات تعود بالنفع والفائدة على أوساط محدودة تمثل كل ما هو قديم وبال في المجتمع الرأسمالي ـ تجار الرقيق ، المحتكرون ، العسكريون والموظفون المغامرون ـ فانها معاكسة لمصالح أرباب الصناعة ؛ وأرجح الظن ان الحكومات ستعزف عنها اذا اصابت الرأسمالية تطورا اكثر تقدما واذا تعزز بنتيجة ذلك نفوذ الصناعيين السياسي . ولم يتوصل كاوتسكي وبارفوس الا بين ١٩٠٢ و١٩٠٧ الى تحديد موقع الامبريالية ضمن اطار منظور جديد ، والى ربطها لا بعدم نضج الرأسمالية وانما بأشكال تطورها الاكثر تقدما . هذا لا يعني ان آراءهما كانت تتطابق دقيق التطابق . فقد كان بارفوس يلح بوجه خاص على الاهمية التي تكتسبها في البلدان المتقدمة فوائض الرساميل التي تسعى الى ايجاد مجالات لها للتوظيف في الاقطار المتأخرة حيث يتيح تركيب عضوي

منخفض للرأسمال امكانية تحقيق أرباح اكبر . اما كاوتسكي فقد أرجع أصل الامبريالية ، في معرض تطويره التصورات التي سبق له ان صاغها في نظريته عن الازمات ، الى حاجة البلدان الصناعية الى ان تجد لنفسها توابع زراعية تقدم المواد الاولية بأسعار متدنية وتفتح امام الصناعات المتروبولية اسواقا محمية وآخذة بالتوسع . وعلى كل ، كانت نظريتاهما تتشابهان في اكثر من نقطة . فقد كانا كلاهما يعتبران الامبريالية نتيجة لعدم قدرة كل رأسمالية قومية على الاستمرار في الاشتغال ضمن نطاق حدودها ولاضطرارها الى تجهيز نفسها بأمبراطوريات تكون مغلقة دون المزاحمة الاجنبية . وكانا يريان ، فضلا عن ذلك ، أن الامبريالية لا تستطيع بعد كل شيء ان تقدم سوى منفذ مؤقت لتناقضات التراكم . فلا شك في ان أشغال التجهيز التي تجري في الاراضي المغزوة ، وسياسة التسلح التي ترافق بالضرورة الصراع على تكوين الامبراطوريات وحمايتها ـ كان بارفوس يؤكد بأنه سيترتب على ذلك تراكم الديون على الدولة التي ستزداد بالتالي خضوعا للرأسمال ـ ستساهم في تسهيل تراكم الرساميل وتشديد وتيرته . لكن لا مناص ، على المدى الطويل ، من ان تعاود التناقضات التي كانت في أصل التوسع الامبريالي انبثاقها ، لتدفع بكل دولة الى توسيع مناطق نفوذها وهيمنتها على حساب الدول الاخرى ، ولا مفر بالتالي من ان تندلع شرارة الحرب عن هذه التطاحنات . وكان بارفوس والجذريون يرون ان صراعات متزايدة الضراوة منقوشة سلفا ، لا محالة ، في اشتغال الرأسمالية بالذات ، وأنه ليس هناك من سياسة سلام أخرى غير النضال للاطاحة ثوريا بالنظام .

بيد ان الماركسيين النمسويين ، الذين ما كان بهم ميل الى القبول بالنتائج السياسية التي خلص اليها الجذريون ، بادروا الى صياغة تحاليل أخرى تفتح الافق لوجهات نظر مغايرة تماما بصدد مستقبل الرأسمالية الامبريالية . وبالفعل ، ألح باور منذ

عام ١٩٠٧ الى ان الامبريالية قد تفضي ، بعد مرحلة حرجة بالنسبة الى السلم ، الى تجاوزها وتخطيها الذاتي . وقال باور شارحا : لئن ضاعفت السياسة الامبريالية أخطار الصدام، ولئن لفمت الانظمة الديموقراطية الآخذة بالتحول الى انظمة عسكرية تعامل الشعوب الخاضعة بالحديد والنار ، فان من نتائجها ايضا بالمقابل دمج هذه الشعوب في دائرة الحضارة الحديثة وتمهيد السبيل امام اقتصاد عالمي ، تنزع فيه معدلات الربح الى التساوي وتتيح بالتالي وفي خاتمة المطاف الاسس لتجاوز النزعات القومية . بيد ان هيلفردينغ هو الذي حدد بأقصى قدر من الدقة والوضوح في عام ١٩١٠ الآفاق الممكنة لمرحلة ما بعد امبريالية وسلمية للراسمالية . فقد عمل هلفردينغ ، بعد تطويره تطويرا منهجيا التصورات التي تطرق اليها باور عابرا ، على بناء كل نظريته عن الامبريالية من منطلق التبدلات التي تطرأ على بُنى الرأسمالية واشتغالها ، حين يبلغ تركز الرساميل مستوى معينا ويفضي الى تكوين التروستات والكارتلات . ففي حين يؤدي انصهار الرأسمال المصرفي والصناعي في هذه الحال الى بزوغ اوليغارشية مالية قوية ومحدودة تهيمن على عدد لا يني يتناقص من الشركات الكبيرة ، تؤول المزاحمة الى الانتفاء في حدود السوق القومية . وترتيبا على هذا ، تجد الكارتلات والتروستات نفسها منقادة بضرورة التعويض عن سقوط معدل الربح الى استغلال الوضع الاحتكاري الذي ينجم عن خمود حدة الصراعات التزاحمية لتحدد حجم انتاجها ومستوى اسعارها بصورة يتيح لها مبيع البضائع ان تحقق أرباحا فائضة . واذا كان تقدم التركيز يتيح على هذا النحو ، وطرداً مع اندماج قطاعات متسعة باستمرار من الانتاج في مؤسسات احتكارية ، امكانية ممارسة قدر من الرقابة الواعية على اشتغال الاقتصاد القومي ، فان ظهور طرائق وأساليب احتكارية مماثلة وتطورها في جميع الاقطار الرأسمالية الكبيرة يفضيان الى تفاقم مرعب في المنافسات الدولية . وبالفعل ، ليس

تحقيق الارباح الفائضة بممكن الا بقدر ما تتوفر للسوق الحماية من المزاحمة الاجنبية . ولكن لما كان البحث عن الارباح الفائضة وما ينجم عنه من ارتفاع في الاسعار ينزعان في الوقت نفسه الى الحد من طاقات السوق القومية ، فان تحقيق الارباح الفائضة يؤجج بين جميع الدول الرأسمالية نار الصراع على منافذ التصدير . وسواء أاخذ هذا الصراع شكل «إغراق» (١) لا تلبث الحكومات الاجنبية أن تهب لمواجهته ، ام نهجت الدولة سياسة توسع اقليمي ترمي الى توسيع المناطق المحمية التي يمكن ان تحقق فيها الارباح الفائضة ، فان المنافسات التزاحمية تنزع مذذاك فصاعدا الى التحول الى خصومات سياسية وعسكرية . ونظرا الى ان الدول تنشد جميعا اهدافا متعاكسة ـ سعي كل دولة الى إحكام اغلاق مجالها الاقتصادي الذاتي في وجه الدول الاخرى مع محاولتها في الوقت نفسه التسلل الى مجال الجيران ـ فان أخطار المواجهة العسكرية تبرز من كل جانب .

بيد ان هلفردينغ ، بخلاف الجذريين ، لا يعتقد انه بحكم المؤكد ان مرحلة الصدامات المسلحة ، التي تهدد الامبريالية بأن تقود اليها العالم ، تفتح بالحتم والضرورة منظور تصدع وتخلع عام في النظام الرأسمالي تحت ضغط الحرب والثورة . فالمرحلة الدرامية ، التي يؤلف التركز الرأسمالي والخصومات الامبريالية مقدماتها وبواكيرها ، لا تشكل سوى طور واحد من أطوار الجدل الاجمالي الذي ترسمه السيرورة التاريخية للرأسمالية . وذلك، بالفعل ، لان تركز الرأسمال ، الذي لا يعرف التوقف على الصعيد الاممي ، يمكن ان يفضي ، مثلما سبق له ان فعل في اطار كل راسمالية قومية ، الى نفي للتطاحنات التزاحمية وتجاوز

---

١ ـ Dumping اي اغراق السوق بالبضائع بأسعار لا تقبل المزاحمة.

ـ م ـ

لها في حضن اقتصاد عالمي موحد تحت هيمنة ما يمكن تسميته بما فوق الاحتكارية .

وسوف يتبنى كاوتسكي ابتداء من عام ١٩١١ وجهة نظر قريبة للغاية من هذه. فبعد ان ينكر فكرة كون الامبريالية النتيجة الضرورية لتناقضات الرأسمالية ، يعرّف الامبريالية بأنها محض سياسة يمكن محاربتها بنجاح الى أن يصل العالم الى مرحلة ما بعد امبريالية تتميز بكرتلة دولية وبحقبة جديدة من التطور السلمي .

هكذا تكون اشارة استفهام جديدة قد وضعت حول تصورات الجذريين الذين كانوا يؤكدون ، مع بارفوس ، ان النظام الرأسمالي يقترب من اللحظة الحرجة في تاريخه ، اللحظة التي تقتضي ان تطرح المهام العملية للثورة البروليتارية على جدول الاعمال وفي امر اليوم .

كانت روزا لوكسمبورغ هي التي تصدت لتفنيد المستتبعات الانتهازية لنظريات كاوتسكي والماركسيين النمسويين ، فعملت على اقامة البرهان ، على العكس ، على أن تناقضات سيرورة التراكم تفضي الى استحالة تطور الرأسمالية بعد ان تكون قد قادتها الى الانتشار على امتداد سطح الكرة الارضية . وخلصت الى الاستنتاج ، بعد نقدها مخططات ماركس عن اعادة الانتاج الموسع التي لا تقدم تفسيرا لارتفاع التركيب العضوي للرأسمال مع كل انتقال من دورة انتاجية الى اخرى ، بأن المرء اذا لم يسقط من اعتباره هذه الظاهرة فسيلاحظ أن الرأسماليةتشتغل من خلال انتاجها الدائم لبضائع «بالية» لا يمكن ان تباع الا الى الشرائح ما قبل الرأسمالية في اوروبا ــ الحرفيين ، الفلاحين ، الخ ــ ثم الى الشعوب المستعمَرة التي لم تدرك بعد طور الانتاج الرأسمالي .

والحال ان الرأسمالية كلما تطورت قضت بالانحلال على الشرائح ما قبل الرأسمالية في المتروبولات وارغمت بلدان ما وراء

البحار على الانتقال من الاقتصاد الطبيعي الى الانتاج البضاعي ، ثم على الانتقال ، بنتيجة تصدير الرساميل بوجه خاص ، من الاقتصاد البضاعي البسيط الى الانتاج الرأسمالي . هكذا تتمخض مسيرة التراكم ، اذا نظرنا اليها في أبعادها العالمية ، عن تناقض يتعذر تذليله : فالرأسمالية لا تستطيع ان تحقق التراكم الا اذا مدت مجال عملها الى التشكيلات غير الرأسمالية ودمجتها بها ، لكن علاقة الانتاج الرأسمالية تنزع ، اثناء عملية الاندماج هذه ، الى ان تعم وتصير عالمية ، وهذا بالذات ما يهدد بالدمار الشروط الضرورية للتراكم .

بيد ان النظرية اللوكسمبورغية عن التراكم قوبلت باعتراضات قوية لم تصدر فقط عن الخصوم اليمينيين لروزا لوكسمبورغ : فقد ضمت قائمة منتقديها بانيكوك ولينين ثم بوخارين . وباستثناء باور الذي أقر بأن مخططات «الرأسمال» لا تسمح بإيجاد حل لمشكلة التراكم ولكن من دون ان ينبذ مع ذلك فكرة كون الرأسمالية تعجز عن الاشتغال بدون محيط ما قبل رأسمالي، ارتأى جميع نقاد روزا لوكسمبورغ ان محاجتها برمتها مغلوطة اذ أتخذت نقطة انطلاق لها المسلمات التي يصادر عليها مذهب نقص الاستهلاك . وقد التقى هيلفردينغ ولينين على التوكيد، بعد ماركس ، على ان الانتاج الرأسمالي يخلق بنفسه منافذه اثناء تطوره ، وأعادا الى الاذهان الدور الذي يلعبه اختلال التناسب الضروري بين قطاعي الانتاج في المسيرة المتناقضة للتطور الاقتصادي ، وهذا في نفس الوقت الذي أقرا فيه بأن نهوض الانتاج يصطدم دوريا بأسس الاستهلاك الضيقة اكثر مما ينبغي. ولكن مع اقتراب الحرب ، لم تعد المناقشات بصدد دلالة مخططات «الرأسمال» هي التي تشكل الاساس الحقيقي للتصدع الذي كان آخذا بالتعمق في الحركة الاشتراكية ، وانما نابت منابها التقديرات والاحكام بصدد سمات المرحلة التاريخية الجديدة التي اخذت بوادرها تلوح في الافق . والحق ان النظرية

اللوكسمبورغية عن التراكم ، القابلة للاخذ والرد في فرضياتها ونتائجها ، كانت تشع بنظرة درامية الى التطور الرأسمالي اكثر اتساقا وتجاوبا مع عنف العصر من المنظورات التي كان يقدمها كاوتسكي والماركسيون النمسويون .

المسألة القومية والكولونيالية

لم ينقسم الماركسيون بصدد مشكلات الامبريالية وحدها، بل قسمتهم ايضا المسألة القومية والكولونيالية التي لن يلبث العصر ان يطرحها بحدة متزايدة .

وبالفعل ، لم يتوصل ماركسيو **الاممية الثانية** ، بسبب التصورات الحتمية والجبرية الناظمة لتصورهم عن السيرورة التاريخية ، الى ادراك مباشر وفوري للعلاقة التي يمكن ان تقوم بين نضال الشعوب المستعبَدة وبين نضال البروليتاريا . ففي نظرهم كانت الشعوب المتأخرة عند مختلف أطوار المجتمعات ما قبل الراسمالية لا تزال تقف خارج التاريخ الحقيقي ، التاريخ الذي يتواجه فيه الرأسمال والعمل، والذي سيدرك خاتمة مطافه مع الاطاحة بجميع ضروب الاضطهاد . بيد ان هذه الشعوب ستأخذ مكانها فيه ، على المدى الطويل ، وذلك بقدر ما تبرز لديها بنتيجة توسع الراسمالية اشكال حديثة للانتاج والحياة الاجتماعية يتولد عنها بدورها ، في الوقت المناسب ، تناقض الرأسمال والعمل . لكن لا بد من اتاحة الوقت الكافي للتاريخ كي يقوم بعمله ، ولن يكون هناك مجال لطرح مشكلة الاشتراكية في البلدان التابعة الا يوم يخلق نضج الشروط الاقتصادية مقدماتها ؛ وحتى ذلك اليوم لا بد ان يقتصر النضال على السعي الى إحداث تغيير محدود في أشكال الاضطهاد والاستغلال الاكثر

همجية . هذا الارتباط الوثيق الذي اقيم على ذلك النحو بين نضوج الاقتصاد الراسمالي والمنظور الاشتراكي كان من نتيجته التسليم بأن شتى الاقطار ستدخل في الطور الاشتراكي تباعـا بحسب مستويات التطور التي تكون قد ادركتهـا . ولما كانت البلدان الاكثر تقدما هي المدعوة على هذا الاساس الى ان تسلك قبل غيرها طريق الاشتراكية ، فأرجـح الظن ان حكوماتهـا البروليتارية هي التي سيقع على عاتقها عبء ممارسة وصايـة مستنيرة على المستعمَرين لتسديد خطاهم وقيادتهم بدورهم نحو الاشتراكية .

هذه الكيفية في تخيل المستقبل جعلت الاحزاب الاشتراكية في منتهى التحفظ امام المطالب القومية في اوروبا كما فـي المستعمرات ، بل جعلتها تراها ضالة او رجعية . وكان كاوتسكي يذهب الى ان مشاعر النزعة القومية تنبثق عن تشديد قبضـة اضطهاد أجهزة الدولة المركزيـة في الامبراطوريات المتعـددة القوميات ، لكنها تسير في عكس اتجاه الميول الاساسية للتطور الراسمالي العامل على محو الفوارق القومية وعلى تطوير اسس النزعة الامية . وعليه ، سيتم لا محالة تجاوز تلك المشاعر يوم تصفي الاشتراكية الاشكال البالية للسيطرة السياسية فـي الامبراطوريات القديمة . وفي فيينا كان رينر يتوجس خيفة من ان تتلبس النزعات القومية التي تتعزز وتتأصل في الامبراطورية اشكالا انفصالية : فلو افلحت القوميـات في تقطيع اوصـال الامبراطورية ، لحطمت بالتالي الكيان الاقليمي الواسع الذي جمعه آل هابسبورغ ، والذي يؤلف الاطار الضروري لتطور اقتصادي سريع يؤدي الى تفتح وعي ما فوق قومي . اما روزا لوكسمبورغ، التي كان تفكيرها اكثر نأيا عن الخطاطية المجردة ، فقد سعت الى تحديد مواقفها على اساس تحليل عيني لكل نزعة قومية علـى حدة. فلئن ارتأت انه من المشروع ان تهفو شعوب البلقان المتأخرة الى الاطاحة بالسيطرة التركية التي تضع العراقيل امام كل تقدم،

فقد كانت بالمقابل تعد النزعة القومية البولونية نزعة بالية تجاوزها الزمن . ففي بولونيا اصبح للبروليتاريا وجود ، وعلى عاتق هذه البروليتاريا تقع ، لا مهمة إحياء الانفصالية ، وانما مهمة النضال المشترك مع الروس في سبيل الاشتراكية .

كان لا بد من انتظار عام ١٩٠٥ حتى يجد الماركسيون انفسهم منقادين رويدا رويدا الى النظر الى المسائل القومية والكولونيالية من منظور جديد . فقد اتضح من عنف النضالات التي خاضتها شعوب روسيا غير الروسية في عامي ١٩٠٥ و١٩٠٦ ، ومن ارتفاع مد المطالب القومية في اوروبا الدانوبية والبلقانية ، ان النزعات القومية ليست من الفضالات ، بينما اوجبت اولى الثورات في الشرق وتكوين احزاب اشتراكية في عدد من أقطار آسيا اعادة النظر في فكرة حتمية تمحور النضال في سبيل الاشتراكية على بلدان اوروبا الكبيرة وحدها . بيد ان ماركسيي تلك الحقبة لم يتمكنوا مع ذلك من صهر هذه الوقائع الجديدة ودمجها في تصور متلاحم الا بعد نفضهم أيديهم من التصورات النابعة من نزعتهم الجبرية الاقتصادية بصدد السيرورة التاريخية ليستعيدوا من جديد البعد الجدلي للماركسية ، وليستعيدوا معه امكانية انشاء رؤى أخرى للحركة التاريخية .

كان رد الفعل على الماركسية المبتذلة ، الذي تصاعد مده أثناء النضال ضد التحريفية ، قد تلبس في فيينا أشكالا خاصة . فقد شرع منظرو الجيل الجديد ، ولاسيما ماكس آدلر ، بالتوفيق بين الماركسية وبين الكانطية الجديدة التي تتيح ، في مواجهة عالم طبيعي واقتصادي تحكمه حتمية صارمة ، امكانية اعادة توكيد حرية الانسان الفاعلة . هكذا وجد آدلر نفسه منقادا الى بناء فلسفية هيغلية ــ كانطية اريبة عن التاريخ . فقد كان آدلر يفهم الجدل على انه حركة موضوعية صرف ، ويزعم انه اذا كان الماضي قابلا للفهم من حيث انه تحقيق لضرورة ، فانه يطرأ في لحظة معينة من التطور ــ في العصر الحديث ــ تحول كيفي على

التناسق الداخلي للسيرورة التاريخية . اذ لا تعود هذه السيرورة في هذه الحال متحددة محض تحديد موضوعي ، بل تنفتح على نشاط حر من قبل الانسان الذي يمتلك المقدرة عندئذ على التدخل ليبني المستقبل طبقا لاوامر الاخلاق الكانطية التي تؤكد نفسها ، في هذه المرحلة من التطور التاريخي ، على انها معطى قبلي يفرض نفسه على الجميع .

عبر هذه الفلسفة بالتحديد شرع باور في عام ١٩٠٧ بتسليط الضوء على المسألة القومية وبتوضيح ما خفي منها . وقد قال . ان الوجدان الاخلاقي ـ الاجتماعي ، الذي ينتجه التاريخ والذي يصبح بعدئذ محركه ، يجد تحقيقه الاول في الوجدان القومي . وهذا الوجدان ، الذي لا يشترط مسبقا ان يكون لشعب من الشعوب لغة وأرض محددة ، يولد من الشعور بوحدة المصير ، ويمثل لحظة ضرورية في التطور التاريخي . وبدلا من إن يقابل الاشتراكيون المطالب القومية بالتحفظ والتحرز ، ينبغي عليهم ان يستقبلوها على انها علامة على أن الشعب الذي يفصح عنها قد أدرك طورا أولا من الوجدان الاخلاقي ـ الاجتماعي ، وأن يعطوها امكانها في جدل التاريخ ، وأن يفهموا أن تحقيق الفكرة القومية ، لا نبذها ، هو الذي سيتيح لها ان تتجاوز نفسها من خلال تفتح وجدان أممي .

هذه الكيفية الجديدة في تصور المسألة القومية ووشائجها بالأممية كان لها تأثيرها على تصورات جميع الاحزاب الاشتراكية التي تواجه المشكلة . وسوف يعرف البلاشفة كيف يستفيدون من أفكار باور الجدلية ، وان نبذوا توفيقية الماركسيين النمسويين الفلسفية وابوا التسليم بأن شعبا بلا ارض وبلا وحدة لغوية يمكن ان يشكل أمة . وبالمقابل ، ستلقى نظرية باور قبولا وترحابا لدى اشتراكيي البلقان على وجه التحديد لانها لا تؤسس القومية على حيازة ارض : فلسوف يرون فيها وسيلة لوضع حد لصراعات الشعوب التي تتداخل وتتشابك في بعض الاقاليم مثل ماسيدونيا

اذ تعطي كل شعب استقلاله الذاتي الثقافي في اطار اتحاد فدرالي بلقاني .

وظهرت الى حيز الوجود في الحقبة نفسها طرائق جديدة في النظر الى مشكلات الاستعمار . فمنذ ١٩٠٣ طرح الهولندي ويدجيك على بساط البحث من جديد الفكرة القائلة ان سيطرة البلدان المتقدمة تستولد بالضرورة في بلدان ما وراء البحار بنى اجتماعية واقتصادية حديثة . وقد أبان ويدجيك بوجه خاص ان الاستعمار الهولندي ، المستند الى الطبقات الحاكمة المحلية القديمة ، لا يقود الى تصنيع اندونيسيا . وفي عام ١٩٠٧ انتهى كاوتسكي الى نتائج مماثلة . فقد أشار الى انه في العديد من الحالات يتم استغلال المستعمرات بوسائط ـ العمل الاجباري ، تجارة الرقيق ، الخ ـ تترك بدون مساس بل تعزز وتدعم أنماط الانتاج وأشكال الحياة الاجتماعية الاكثر قدما وبلى . وقد افضى هذا كله بسرعة الى نقد الفكرة القائلة ان البلدان المستعمرة يجب ان تمر بالضرورة بالمرحلة الراسمالية قبل ان تغدو ناضجة للاشتراكية . فمنذ عام ١٩٠٣ اشار الهولنديان مندلز وغورتر الى احتمال تخطي البلدان المتأخرة المرحلة الراسمالية اذا انتصرت الثورة البروليتارية مبكرا في البلدان المتقدمة واذا سمحت تباشير يقظة آسيا بعزو دور تاريخي فعال الى البلدان المسترقة . ولئن رات روزا لوكسمبورغ في كتابها عن «التراكم» في البروليتاريا الاوروبية محور العمل الثوري ، فانها قد وضعت ايضا نضالات المستعمرات في سياق المقاومة العامة للراسمالية. وفي عام١٩١٢ ربط بانيكوك والمنبريون الهولنديون بمزيد من الجلاء والوضوح بين نضالات المستعمرات والثورة الاوروبية : فثورات آسيا ، بإعاقتها توسع الراسمالية ، ستزيد في أوروبا من تفاقم التطاحنات الاجتماعية والخصومات الامبريالية ، الامر الذي يتيح امكانية اندماج الحروب الاوروبية والثورات البروليتارية وانتفاضات المستعمرات في دينامية عالمية واحدة للثورة .

بيد ان الاقليات الماركسية اليسارية المتطرفة ، التي توصلت على هذا النحو الى وعي طابع الثورة العالمي ، كانت تأبى الاعتراف باحتمال قيام صلة ايجابية بين نضالات القوميات الاوروبيـــة ونضالات البروليتاريا . ففي عام ١٩١٦ اتفق كل من راديـــك وغورتر وهنرييت رولان ـ هولست ، الخ ، مع روزا لوكسمبورغ على انكار كل طابع ثوري للمطامح القومية لشعوب اوروبا وروسيا. وقالت روزا لوكسمبورغ : ان النزعة القومية قالب فارغ «تصب فيه كل مرحلة تاريخية وعلاقات الطبقات في كل قطر محتـــوى ماديا خاصا». ومع تطور الامبريالية تم دمج جميع شعـــوب اوروبا باحدى الكتلتين المتنازعتين ، ولم تعد مطالبها القومية ، التي راح يتلاعب بها المتحاربون، سوى عنصر في استراتيجيـة الدول الامبريالية . وما دامت الساعة هي ساعة غوص الراسمالية في وحل الحرب الامبريالية ، وطرحها على جدول الاعمال بالتالي مسألة النضال في سبيل الثورة البروليتارية ، فان مطامـــح «البورجوازيات الصغرى» وصبواتها الى الاستقلال تأتي متأخرة عن أوانها ، ومجردة من كل دلالة ثورية .

الفصل الثاني

عظمة الماركسية الروسية وحدودها

١٨٨٤ ـ ١٩٢٤

تكمن اهمية الماركسية الروسية ، اول ما تكمن ، في كونها قد اجتاحت بعد ١٩١٧ ، في زي البلشفية ، المسرح الدولي ، وقلبت رأسا على عقب وضع الاشتراكية: فقد نحت الاشتراكية ـ الديموقراطية الى اليمين وبلورت لحين من الزمن ـ اذا استثنينا بعض الاقطار ، كإسبانيا بوجه خاص ، حيث ستحافظ الفوضوية على حيويتها ـ جميع مطامح الثوريين وصبواتهم . وقد توصلت الى ذلك لانها ارتبطت بنجاح الثورة البروليتارية الاولى ، وبوجه خاص لانها بدت كأنها والواقعية الثورية شيء واحد . فنظرا الى انها تكونت في قطر كان طابع الدولة البوليسي والاستبدادي فيه يرغم المعارضين على العمل السري وعلى النضال الانتفاضي ، فقد تخلصت من الاوهام السلموية و«الشرعوية»

ورفعت الى مستوى رفيع للغاية التنظيم الفعال للعنف . ولانها تقترح على البروليتاريا «سياسة الامر الواقع» ، ستتمكن من غرس جذورها في الاقطار التي تتواجه فيها ، في اوروبا وفي القارات الاخرى ، الثورة والثورة المضادة في معارك مسعورة . أما في غير تلك الاقطار فلن يكون نفوذها الا مؤقتا او عارضا .

بيد ان البلشفية ليست مع ذلك سوى شكل مجذّر من الماركسية . فقد حطمت الماركسية الروسية ، عند مواجهتها مشكلات النضال الثوري في قطر يقع بحكم خصائصه على هامش اوروبا ، التصورات المتمحورة على الذات الاوروبية ، تلك التصورات التي هيمنت على احزاب الاممية الثانية ، وأنشأت للمرة الاولى تصورا منهجًا عن صراع الطبقات بوصفه سيرورة عالمية . وفي اهاب البلشفية ستدلف الماركسية الى آسيا والى القارات المسترقة من قبل الامبريالية .

وأخيرا ، ان البلشفية بتأسيسها الجمهورية البروليتارية الاولى قد فتحت مجالا آخر للتفكير والدراسة امام الفكر الماركسي: فلن تكون المهمة الوحيدة لهذا الاخير من الان فصاعدا ان يطرح على نفسه الاسئلة بصدد العالم الرأسمالي وتناقضاته الطبقية، بل سيتوجب عليه ايضا ان يتصور بصورة عينية السياسة الثورية بعد الاطاحة بالبورجوازية ، ثم ان يحدد موقفه حيال الدلالة التاريخية للنظام الاجتماعي الذي بزغ تدريجيا في روسيا من بين أنقاض النظام القديم .

المناظرات حول مستقبل روسيا

كانت مهمة فهم الواقع الروسي على ضوء الماركسية تبدو مهمة شائكة للغاية ، نظرا الى الفارق الكبير بين اوروبا الرأسمالية وبين تلك الامبراطورية نصف الآسيوية التي كانت بعض المراكز

الصناعية الحديثة فيها لا تزال غارقة في خضم هائل من السكان الريفيين الذين كانوا لا يزالون بدورهم يحيون في اطار المير [1] . فالى اي حد كان يمكن استيعاب تطور روسيا التاريخي وفهمه ضمن اطار نسق فكري جعل من التناقض بين **الرأسمال والعمل** المبدأ المركزي لحركة المجتمع ؟

كان الشعبويون يمارون في ذلك. وكانوا يتذرعون بالخصائص الاجتماعية الناجمة عن تأخر البلاد ليؤكدوا ان روسيا ستبقى استثناء ، وانها ستسبق اوروبا الى الاشتراكية بفضل الحفاظ على أشكال الحياة والعقلية المشاعية . وكان ماركس وانجلز بدورهما ، من دون ان يقبلا بالمنظورات الشعبوية عن اشتراكية فلاحية ، قد أدخلا في حسابهما احتمال بلوغ روسيا الاشتراكية من دون ان تكرر مراحل التطور الرأسمالي اذا تمت الاطاحة بسيطرة الرأسمالية في وقت مبكر على يد بروليتاريا الاقطار المتقدمة .

بيد انالماركسيين الروس الاوائل – وعلى راسهم بليخانوف – الذين تأثروا بالغ التأثر بالكاوتسكية ضربوا صفحا عن هذه الكيفية في ربط الاشتراكية الروسية بالاشتراكية الغربية ، وحسموا المشكلة بتوكيدهم ان روسيا ، مثلها مثل سائر البلدان، لن تصل الى الاشتراكية الا بعد حقبة مديدة من التطور الرأسمالي . وقد أبان بليخانوف في عام ١٨٨٤ ، في معرض هجومه على الشعبويين الذين كانوا يلجؤون الى الارهاب بأمل ايقاظ الجماهير الريفية بأفعال نموذجية يقتدى بها ، أبان ان التاريخ لا تصنعه الاقليات الفدائية وانما الطبقات المتصارعة ، وان البروليتاريا بحكم موقعها في الانتاج الحديث وتركزها ذات طاقة ثورية اعظم بكثير من طاقة الطبقة الفلاحية التي لن تتوانى

---

١ – المير : ملكية الاراضي الجماعية في روسيا القيصرية . م.

الرأسمالية بالاصل عن تفتيتها وتفسيخها .

وقد طعن الشعبويون في هذا المنظور بالاستناد الى سيسموندي او حتى الى تأويلات ماركس على اساس مذهب نقص الاستهلاك . وقد أكد نيقولايون بوجه خاص في عام ١٨٩٧ ان الرأسمالية الروسية لن تلبث ان تواجه سدا : فهي ستجد نفسها بسرعة في مواجهة سوق داخلية أضيق مما ينبغي ، وتطورها المتأخر زمنيا لن يسمح لها باختراق الاسواق الخارجية التي تحتلها سلفا الاقطار المتقدمة . ورد الماركسيون على ذلك ببيانهم ان الرأسمالية لا تصطدم بأي استحالة في تحقيق مجمل فائض القيمة في السوق القومية . بيد ان حججهم وتصوراتهم لمستقبل القومية الرأسمالية الروسية ما كانت تتطابق دائما . فقد تذرع ستروفه ، حتى يثبت ان فائض القيمة ممكن التحقيق ، بوجود «اشخاص ثالثيين» : موظفين ، اعضاء المهن الحرة ، الخ ، يشاركون في الاستهلاك في جميع المجتمعات الرأسمالية من دون ان يكونوا لا رأسماليين ولا عمالا . اما بولغاكوف فكان يتصور على العكس الاقتصاد الرأسمالي دارةمغلقة يخلق فيها نهوض الاقتصاد سوقه الخاصة به : فالهبوط النسبي في مقدار استهلاك الرأسماليين والشغيلة ليس سوى ظاهرة ثانوية على اعتبار ان الرأسمالية تمارس عملها من خلال توسيعها فرع الاقتصاد المنتج لوسائل الانتاج ، باعثة بذلك على ظهور طلب اضافي لوسائل الاستهلاك ، وبالتالي ظهور طلب للتجهيزات في الفرع المنتج لوسائل الاستهلاك . ولئن أثبت ستروفه وبولغاكوف على هذا النحو ، كل بطريقته الخاصة ، ان السوق الداخلية تكفي لتطور الرأسمالية ، فقد أمكنهما ايضا ، وفي آن واحد ، أن يردا وجهات نظر الشعبويين حول ضرورة الاسواق الخارجية .

وقد ذهب لينين الى مثل ما ذهب اليه بولغاكوف من ان تطور الرأسمالية بالذات هو الذي يضمن نمو السوق اللازمة لاشتغال الرأسمالية . وقال شارحا انه ما ان تبزغ العلاقات

الرأسمالية من انحلال الاقتصاد الطبيعي بفعل الانتاج البضاعي . حتى يتحقق توسع السوق اللازمة لنهوض الرأسمالية بمجرد تحول الانتاج من حيث الاساس الى «انتاج للانتاج» ، وبالتالي بمجرد وجود تفاوت بين السرعة التي يزداد بها استهلاك وسائل الانتاج والسرعة التي يزداد بها استهلاك وسائل الاستهلاك . لكن بخلاف طوغان – بارانوفسكي الذي سيشيد في التجريد نسقا تبقى فيه اعادة الانتاج الموسع ممكنة على الدوام حتى لو ركد استهلاك الاشخاص او تراجع ، وذلك بفضل ارتفاع متصل في التركيب العضوي للرأسمال ، لم ير لينين ، الذي وقف على ارض الرأسمالية العينية ، من امكانية لفصل الانتاج فصلا كاملا عن الاستهلاك . فإنتاج الرأسمال الثابت ليس غاية بحد ذاته . وهو لا يتحقق الا بقدر ما تدعو الحاجة الى مزيد من الآلات لصنع وسائل الاستهلاك ، ويتحدد في التحليل الاخير بضيق الانتاج . لكن لا يترتب على ذلك ان الرأسمالية الروسية محكوم عليها بمواجهة طريق مسدود . فالحدود التي يفرضها ضيق الاستهلاك على نهضة القوى الانتاجية نسبية ، وتجد دوريا تعبيرها وحلها معا في الازمات الدورية التي تمثل في الوقت نفسه عوارض منذرة ، بقدر ما تصبح علاقات الانتاج الرأسمالية عقبة متزايدة امام ملء تطور القوى الانتاجية .

بعد ان رد لينين على هذا النحو تصورات الشعبويين المتحددة بمذهب نقص الاستهلاك ، استبعد الاسواق الخارجية من حيث انها عناصر ضرورية لاعادة الانتاج الموسع ، لكنه لم يشاطر مع ذلك ستروفه وبولغاكوف آراءهما بصدد امكانية رأسمالية مكتفية بذاتها . وأرجع علة ذلك الى ان الرأسمالية ، المحكومة بقوانين السوق ، لا تسمح بالتوازن بين مختلف فروع الانتاج ، التي يقدم كل منها للآخر منافذ ومجالات تصريف ، بأن يتحقق الا كمعدل وسطي لتماقب من الذبذبات والتأرجحات ، كما أرجعها الى ان تفاوتات التطور التي تظهر في الجهاز الانتاجي ترغم دوريا

الصناعات الاكثر تقدما ، المهددة في هذه الحال بمواجهة ازمة ، على البحث عن اسواق اجنبية . والحق ان لينين كان يجنح منذ ذلك العهد الى تصور الرأسمالية العالمية ككل واحد .

وفي الوقت نفسه ، اي في السنوات الاخيرة من القرن التاسع عشر ، كان تقدم روسيا الصناعي ، الذي سرعان ما أعقبته موجات قوية من الاضرابات ، يجنح بدوره الى طي صفحة المناظرات مع الشعبويين : فمعضلة بناء حزب عمالي صارت مركز المشاغل والاهتمامات . ولم تكن الجماعات الماركسية قد أفلحت بعد في تأصيل جذورها الا بين المثقفين ، ولبث حزب عمال روسيا الاشتراكي ـ الديموقراطي ، المؤسس في عام ١٨٩٨ ، مجرد رباط واهٍ لمنظمات محلية او سرية ليس لها على البروليتاريا سوى تأثير سطحي . وقد استنتج «الاقتصادويون» من ذلك ان مشروع تأسيس حزب عمالي سابق لأوانه ، وعللوا استنتاجهم هذا بقولهم ان العمال الروس غير معنيين الا بالنضالات الاقتصادية البدائية ، ولن يتاح لهم أن يندمجوا بحزب اشتراكي ـ ديموقراطي حقيقي قادر على النضال في سبيل انتزاع الديموقراطية وتوسيعها الا يوم يفهمون ، بتجربتهم الذاتية ، أن النضالات المطلبية تتطلب هي ذاتها حريات حتى تتمكن من تنظيم نفسها . وقد نددت الجماعة الملتئم شملها حول « الإيسكرا » بـ «الاقتصادويين» بوصفهم إرجائيين انتهازيين يتذرعون بضرورة افساح المجال امام البروليتاريا لتنشط في ميدانها الطبقي ـ النضال ضد أرباب العمل ـ حتى يديروا ظهورهم لمهمة توعيتها بالاهداف العامة لكفاحها . وجاءت ايضا ازمة كساد قوية في السنوات الاولى من القرن العشرين حتى تغير طابع النضالات وتزيدها صلابة : فكثيرا ما كانت الاضرابات تؤول الى صدامات مع قوى الامن و«تتسيس» من تلقاء نفسها . وقد غدا واضحا للعيان انه لا بد من تنظيم مغاير تماما في نمطه لحزب عمال روسيا الاشتراكي ـ الديموقراطي لمواجهة المرحلة الجديدة . وفي هذه

الشروط طفق لينين يعمل ، بين ١٩٠٠ و١٩٠٢ ، على صيانة تصوره عن **الحزب** الثوري .

قال لينين يومئذ ان الطبقة العاملة ، المنهكة من الكد والكدح، المحرومة من الثقافة ، الرازحة تحت ثقل الايديولوجيات السائدة الساحق ، لا تستطيع من تلقاء نفسها ان تتوصل الا الى وعي بدائي ، «نقابي – مهني» ، للتطاحن بينها وبين **الرأسمال** ، الامر الذي يحول دون أمكانية تجسد المشروع الاشتراكي بدون توسط طليعة يقودها مثقفون تمكنوا من معرفة مجمل قوانين التطور التاريخي وصراع الطبقات . ولا يعسر علينا ان نلاحظ ان لينين ، المتبني للفكرة المستعارة عن كاوتسكي والقائلة بأن الماركسية هي «علم التطور الاجتماعي» ، والمتأثر ايضا بلا شك بالتفاوت الذي كان قائما يومئذ بين المسلك الفعلي للعمال الروس وبين الدور التاريخي الذي تعزوه الماركسية الى البروليتاريا ، قد جادل وحاجج كما لو انه كان يفترض ان التعارض بين معرفة الحزب ولامعرفة الطبقة يستتبع بينهما انفصالا يؤدي بدوره الى وضع العلاقة المتبادلة بينهما على مستوى تبعية الطبقة للحزب تبعية كاملة . بيد انه ليس صحيحا مع ذلك القول بأن لينين تصور الحزب على انه المؤتمن على معرفة ناجزة ومكتملة سلفا ، تبيح له ان يفرض على الجماهير سلوكا ينسجم ومخططات مرسومة مسبقا ، على ضوء معرفة تم الوصول اليها بمعزل عن ممارسة البروليتاريا . بل سيلح على العكس باستمرار على ضرورة ارتباط الحزب وثيق الارتباط بالجماهير وانتباهه لتطور أشكال نضالها وانفتاحه على تفهم التجديدات التي قد تتولد عن ممارستها : وهذا بالضبط ما سيفعله حين سيعترف بالسوفييتات ابداعا تلقائيا ولا متوقعا للبروليتاريا . لكن الحزب لا يمكن ان يكون في الوقت نفسه – وقد الح لينين في البداية شديد الالحاح على هذه النقطة – مجرد انعكاس للطبقة ، وانما هو جهاز فعال الى اقصى حد ممكن ، يسبق الجماهير بخطوة ، يكشف لها عن معنى

اعمالها وأفعالها ، يبين لها كيفية اندماج هذه الاخيرة بالنضال في سبيل الاشتراكية ، كما يبين الطرق والدروب التي يجب ان تمر بها هذه الاخيرة . وعليه ، فان الحزب وهو النقطة التي تلتقي عندها نضالات البروليتاريا الجزئية ، المتعددة الاشكال ، التي لا ينظمها ناظم ، لتتحد في رؤية اجمالية للموقف ولديناميته ، والحزب في الوقت نفسه هو المركز الذي تنطلق منه الشعارات القادرة على توسيع النضالات وتنسيقها بدلالة رؤية واضحة للاهداف التي ينبغي ادراكها . ولأن لينين عزا الى الحزب على هذا النحو مهام هيئة اركان ، الح على ضرورة تنظيمه على صورة تشكيل مقاتل تفترض فيه القدرة على جر الجماهير ، في الوقت المرام ، الى اداء التحركات التكتيكية والاستراتيجية اللازمة للنصر .

أثارت هذه التصورات التي صاغها لينين ، بهدف وضع حد بأقصى سرعة ممكنة لحالة الفوضى الشالة التي كان يتخبط فيها الحزب ، والتي جاءت صياغتها مغالى فيها وقاطعة جازمة عن عمد ــ كما سيقر بذلك لينين فيما بعد ــ اثارت معارضة حادة في صفوف الإيسكريين ، وارتسمت منذ عام ١٩٠٣ نذر الانشقاق بين البلاشفة والمناشفة . فقد اتهم هؤلاء الاخيرون ، وكانوا يرون ان الحزب الروسي يجب ان ينظم على صورة الاحزاب الاشتراكية ــ الديموقراطية الغربية ، اتهموا لينين بالخروج على الماركسية : فهو انما يقترح نماذج في التنظيم والعمل مقتبسة عن اليعقوبية او البلانكية ولا تصلح بصورة من الصور للنضال في سبيل الاشتراكية . وقد شهّر تروتسكي بلينين بوصفه راديكاليا بورجوازيا يعد العدة ، لارتيابه بالطبقة العاملة ، لتأسيس دكتاتورية أقلية يعقوبية وللعب دور ارهابي كذاك الذي لعبه روبسبيير . وكانت روزا لوكسمبورغ تشارك في هذه المخاوف : فقد كانت تخشى ان يؤدي التعارض القاطع الذي يقيمه لينين

بين الطبقة والحزب الى انغلاق هذا الاخير دون التجديدات التي قد تتولد عن الممارسة البروليتارية ، والى انزال نفسه منزلة المؤتمن على حقائق وقناعات ، لديه اكثر من اغراء في أن يفرضها على البروليتاريا فرضا .

بيد ان تلك المناظرات حول بنية الحزب ودوره ما لبثت ان استفحلت ابتداء من عام ١٩٠٤ واستوفت ملء أبعادها فيما يتعلق بالخلافات التي صارت تبرز الان الى حيز الوجود بصدد الثورة التي كانت عوارضها الاولى في سبيلها الى التضاعف والتكاثر .

كان بليخانوف والمناشفة لا يزالون يفكرون من منظور النضال ضد الشعبوية، وينزعون بالتالي الى التهوين من شأنخصوصيات الثورة الروسية . فمهمة هذه الثورة تقويض مخلفات الاستبداد الآسيوي ، وفتح الطريق امام تفتح كامل للرأسمالية ، وتنصيب حكومة ذات شكل ديموقراطي على رأس البلاد ، ومن ثم حمل البورجوازية الى سدة السلطة بمؤازرة البروليتاريا ؛ اما مشكلة الاشتراكية فلن تنطرح الا في زمن لاحق ، يوم تنجز الرأسمالية الروسية تطورها ، على غرار ما عليه الحال في البلدان الغربية .

لكن لينين أنكر بالمقابل ان يكون في مقدرة البورجوازية الروسية تحقيق مهامها الثورية حتى النهاية ، وعلى الاخص حل المسألة الزراعية ، وذلك لانه تربطها ، بحكم ضخامة حجم توظيفاتها العقارية على وجه التحديد ، مصالح قوية ببقاء نظام الملكية القائمة في الريف واستمراره . وفي رأيه ، كان منظور تقهقر مجمل الشرائح المالكة نحو البحث عن تسوية مع النظام القيصري منقوشا مقدما في منطق التطاحنات الاجتماعية . فما ان تبلغ الانتفاضات الشعبية الضرورية للاطاحة بالقيصريةاتساعها المطلوب ، حتى تعلن الفئات المالكة عن تخاذلها وتراجعها عن انجاز تصفية النظام القديم . لا مناص اذن ، تحسبا للطاقة الثورية الواهنة التي ستبديها البورجوازية، من استبدال التكتيك

المنشفي عن المؤازرة العمالية للسياسة البورجوازية بتكتيك تعاون ثوري بين البروليتاريا والفلاحين . ولسوف تتطور الثورة الروسية ، بالرغم من انها بورجوازية في اهدافها ، في طريق أصيل خاص بها : فسوف يكون انجازها على أيدي العمال والفلاحين وسوف تنتهي الى اقامة «دكتاتورية ديموقراطية للعمال والفلاحين» . وقد قصد لينين بذلك نظاما يدمر جميع مخلفات الماضي السياسية والاجتماعية من دون ان يهاجم أسس الرأسمالية التيلم تتطور بعد بما فيه الكفاية في روسيا، ويفرض على الطبقات المالكة ، بالقوة عند الحاجة ، جملة من التغييرات تسمح في الحال للبروليتاريا باحتلال مراكز قوة برسم النضال اللاحق ضد الرأسمالية . ولم يحدد لينين المدة المحتملة لهذا النظام الهجين ، لكنه كان على يقين بأن الظفر الثوري للعمال والفلاحين الروس سيعطي دفعا قويا لنضال البروليتاريا الاوروبية في سبيل الاشتراكية ، وبأن الانتصارات الاشتراكية في الغرب ستختصر بالمقابل في روسيا مرحلة « الدكتاتورية الديموقراطية » .

كان بارفوس وتروتسكي هما وحدهما اللذين أكدا ، منذ ذلك الزمن ، أن الثورة الروسية ستتخطى ، بحكم ديناميتها الذاتية ، المرحلة البورجوازية بحصر المعنى . وكان بارفوس قد أوضح بالفعل ان المجتمع الروسي ينطوي ، بحكم خصائص تطوره التاريخي ، على سمتين اصيلتين لهما اهمية حاسمة : ففي حين انه لا وجود في الارياف لطبقة من صغار الملاك الريفيين المؤهلين لتقديم قاعدة للنظام الاجتماعي البورجوازي ، نمت في المدن بالمقابل بروليتاريا حديثة الطراز حتى قبل ان تتاح الفرصة للشرائح البورجوازية الصغيرة ان تتطور ملء التطور . وقد خلص بارفوس من ذلك الى الاستنتاج بأن البروليتاريا ستلعب دورا كانت تتولاه فيما مضى البورجوازية الصغيرة المدينية ابان الثورات ، وبأنها ستبرز بسرعة ، بالنظر الى عجز الجماهير

الفلاحية السياسي ، على انها القوة القائدة للثورة الروسية التي ستنتهي الى اقامة «حكومة عمالية من النمـــط الاوسترالي» . وبصدد النقطة الاخيرة افترق تروتسكي عن بارفوس . فهو مـا كان يعتقد ان «الديموقراطية الروسية» ، المنبثقة عن «هبة ثورية عظيمة» ، قابلة للاستقرار على قاعدة حكومة عمالية على الشاكلة الاوسترالية المتولدة عن محض منافسات انتخابية ، وغـــير المتجاوزة حدود نزعة اصلاحية ضمن الاطار البورجوازي . وكان يرى ان الدينامية المدهشة لنضال الجماهير الروسية ستقـــود الثورة حتى دكتاتورية البروليتاريا ، وستهز أركان اوروبـــا بأسرها ، وستولع فيها شرارة جملة من الهجمات على **الرأسمال**. هكذا ستحقق الثورة الروسية حتى النهاية المهام الديموقراطية البورجوازية ، وعلى الاخص في الارياف ، لتبدأ من ثم ، هـــي والبروليتاريا الاممية في آن واحد ، مســـيرة الانتقال نحـــو الاشتراكية . وهي اما ان تنتصر مع هذه البروليتاريـا واما ان تسحق . ولقد صاغ تروتسكي منذ ذلك الحين ، تحت اســـم «الثورة الدائمة» المقتبس عن ماركس ، جوهر التصورات التـــي سيدافع عنها حتى خاتمة حياته .

الامبريالية والثورة العالمية

هكذا ، في حين اكتفت المنشفية بإسقاط مخططات مستعارة من الكاوتسكية على الواقع الروسي ، ظهرت البلشفية، وبالاخص نظرية تروتسكي ، على انها تكييف أصيـــل للماركسية مـــع خصائص الواقع الروسي .

بيد ان تلك كانت مرحلة فحسب . فحتى عشية ثورة ١٩٠٥ كانت اللينينيـــة والتروتسكيـــة لا تزالان صيغتين روسيتين للراديكالية داخل الاممية الثانية . اما في عام ١٩١٧ فقد اكدت

البلشفية نفسهـا بوصفها نظرية الثورة العالميـة في العصر الامبريالي . وفي عام ١٩١٩ ، مع تأسيس الاممية الثالثة ، ذاع صيتها على نطاق واسع بما هي كذلك .

ان تحول رؤية البلاشفة الثورية الى رؤية عالمية تم رويـدا رويدا ابتداء من عام ١٩٠٦ . فقد خلص لينين ، وهو يمعـن التفكير في اسباب هزيمة ١٩٠٥ ، الى الاستنتاج بأن حـزب البروليتاريا لا بد له ، كي ينتزع لواء النصر ، من ان يتدبر لنفسه دعما ومؤازرة اوسع نطاقا من قبل جميـع القوى المعارضـة للقيصرية . ولهذا وجه حزبه ابتداء من ١٩٠٦ ، بالرغم مـن الفضيحة التي اثارتها مواقفه في تأييد المطالب «البورجوازية» ، وعلىوجه التحديد لانالاستراتيجية كانتهي شاغله الاول، وجهه نحو سياسة دعم ومساندة لطموح الفلاحين الى توزيع الاراضي، كما وجهه ابتداء من ١٩١٢ نحو الاعتراف بحق الشعوب الاجنبية في الانفصال عن الامبراطورية الروسية. وفي الحقبة عينها شمل آسيا بوجهة نظره القائلة بامكان ربط النضالات القومية والفلاحية بنضالات البروليتاريا : فشعوب الشرق المستيقظة على النزعـة القومية تواجه ، حتى لو كانت حركاتها تقودها البورجوازيـة الوطنية ، نفس الخصم الراسمالي الذي تواجهه بروليتاريـا اوروبا ، وتشكل احتياطيا ضخما للطاقة الثورية . وجاء انهيار **الاممية** في عام ١٩١٤ ليتقدم بفكره خطوة اخرى الى الامام : فقد بدا له ، في معرض تفسيره «خيانـة» الاشتراكيين الاوروبيين بتكوّن «ارستقراطية عمالية» تجني الفوائـد من الاستغـلال الامبريالي ـ كان قد صاغ هذه الفكرة المقتبسة من انجلز منذ عام ١٩٠٧ ـ بدا له ان ثورات الشعوب المسترقة لا تندمج في نضال موحد ضد الراسمالية العالمية فحسب ، بل هي ايضا من طبيعة قمينة بإنهاض طاقة الغرب الثورية .

في عامي ١٩١٦ و١٩١٧ ، مع دراسات بوخارين ولينين عن الامبريالية ، اندمجت تلك الافكار والتأملات في نسق متلاحم .

فالبلاشفة ، وعلى الاخص لينين ، جددوا مسألة الامبريالية ، بالرغم من انهم شادوا نظريتهم بالاعتماد على وجهات نظر دارجة على نطاق واسع في صفوف الماركسيين ، وذلك لانهم تناولوها كديالكتيكيين واستراتيجيين للنضال الثوري . فالامبريالية في نظرهم هي قبل كل شيء مرحلة جديدة من الرأسمالية بزغت كنتيجة للتغير الكيفي الذي أخذ يطرأ على اشتغال النظام كما وضعه ماركس : فقد أفضت قوانين المزاحمة بتحققها الى نفيها الجزئي ، وتستمد السمات المميزة للامبريالية ـ الصراع على الارباح الفائضة ، فيض الرسملة ، تصدير الرساميل ، الخ ـ أصلها من التحولات البنيوية والوظيفية التي حدثت في قلب الرأسمالية مع تكوين الاحتكارات . ان الامبريالية مرحلة في جدل الرأسمالية العام ، ومهمة الرأسماليين ان يفهموها بما هي كذلك ، مسلطين الضوء على القوانين النوعية لاشتغال وحركة نظام صار عالميا ومتمحورا حول بعض الاقطار المتقدمة .

من هذا المنطلق أبدع بوخارين ولينين تصورا للامبريالية لا يتطابق بصورة من الصور مع تصورات المتقدمين عليهما . ولئن نبذا المنظورات الكاوتسكية عن الرجوع الى سياسة سلمية ، تلك المنظورات التي كانا يعدانها ضربا من يوتوبيا رجعية ، فقد افترقا ايضا عن هيلفردينغ ، وضمنيا عن روزا لوكسمبورغ ، فيما يتعلق بمستقبل العالم الامبريالي . فلينين ، الذي كان قد أكد ضد الشعبويين ان تطور الرأسمالية لا يصطدم بأي عقبة تولد من بناها التكوينية ، يطبق وجهة النظر عينها على الامبريالية : فالتناقضات ، التي ستعاود ظهورها داخل النظام الذي صار عالميا ، لا تقدم من اساس لا لمنظور تباطؤ وانسداد عام في النمو الاقتصادي ، ولا لمنظور تدمير النظام لنفسه بنفسه . فما لم يضع صراع الطبقات حدا لوجود المجتمع الاستغلالي ، فلن يعدم هذا الاخير المقدرة على التحول والتبدل ليفلت من نتائج تناقضاته. وقد أشار بوخارين ولينين منذ ذلك الزمن الى الانتقال الى

رأسمالية الدولة بوصفه شكلا من الاشكال الممكنة لتكيف رأسمالية المرحلة الامبريالية . بيد انه اذا لم يكن مكتوبا على النظام ان ينهار من تلقاء نفسه بمعزل عن الممارسة الثورية ، فليس صحيحا انه يسعه آليا ان يصل الى مرحلة ما فوق امبريالية من التطور السلمي والمتوازن . صحيح ان هناك ميلا الى تركز عالمي للرأسمال يفتح من حيث المبدأ منظور تكوين «تروست عالمي» واحد مسيطر على الاقتصاد برمته . لكن التطور في هذا الاتجاه ، الذي يعاكسه تركز الرساميل حول اقطاب مكونة من الدول القومية وتأجج‌جذى الصراعات التزاحمية التي تعيد النظر في المراكز والمواقع التي احتلتها الكارتلات والتروستات ، يتم ببطء شديد لا تعدو معه مرحلة ما فوق الامبريالية ان تكون احتمالا بعيدا ومجردا . اما العالم الامبريالي الواقعي فتهيمن عليه من الان مجموعة من التناقضات التي تراكم فيه طاقة ثورية منقطعة النظير ، بحيث ترجح كفة منظور تدمير صراع الطبقات للنظام على كفة منظور مرحلة ما فوق الامبريالية .

بالفعل ، لم تجد الرأسمالية في التوسع العالمي منفذا لفيض الرسملة الا لكي ترى هذا الفيض يعاود انبثاقه على نطاق أوسع وأرحب . ونظرا الى ان تقاسم العالم قد اكتمل ، تجد الدول الامبريالية نفسها منقادة الى التصارع بالسلاح في سبيل اعادة تقاسم مناطق السيطرة والنفوذ . هذا هو معنى حرب ١٩١٤ . وقد تعلمت الجماهير الاوروبية عندئذ على حسابها ما الوجه الحقيقي للرأسمالية الامبريالية : مجازر لا سابق لها ، مضاعفة الاضطهاد ، الجنوح الى عسكرة الحياة الاجتماعية ، ارتفاع تكاليف المعيشة ، القيود الغذائية ، الخ . والحق ان عمال اوروبا ، الذين تحولوا الى «رقيق ابيض» للامبريالية ، عالقون في براثن وضع لا يطاق لا يسعهم الخروج منه الا بالنضال الثوري . وحتى اذا لم تسر الامور على هذا المنوال ، فلن تلبث ان تظهر

اوضاع ثورية جديدة ، اذ ان ثمة حروبا اخرى ترتسم نذرها في الافق : فالبلدان المغلوبة على امرها ، والمختنقة في مجالات ضيقة اكثر مما ينبغي ، لن يكون لها من خيار سوى تعبئة مواردها وطاقاتها جميعا لاعداد العدة للاخذ بالثأر ولانقاذ اقتصادها من الهلاك ، وهذا شيء لا يمكن ان يتم من دون ان ترسف البروليتاريا مسبقا في مزيد من الأغلال الباهظة الوطأة التي تسترقها بها الدولة الرأسمالية . هكذا تكون مرحلة التطور السلمي قد انتهت على كل حال . ولن يكون امام الرأسمالية ، المحكوم عليها بالحروب وبنزعة عسكرية تجنح الى غزو المجتمع بأسره ، بد من تشديد قبضة سيطرتها على العمل : وهي بذلك تعري وتقوض بنفسها الاوهام عن التقدم السلمي والتدرجي ، ومعها نفوذ الاشتراكية ـ الديموقراطية ، ولا مناص لها من ان تقابل بردود متزايدة اتساعا من جانب البروليتاريا . ومع بداية عصر الحروب الامبريالية بدأ عصر المعارك الطبقية المسعورة .

لكن بروليتاريا البلدان المتقدمة لم تعد وحيدة في هذه المعارك . ففي عصر الامبريالية تأخذ النضالات القومية للشعوب المستعمَرة وشبه المستعمرة معنى ومضمونا جديدين : فهي تضرب الامبريالية في مؤخرتها ، واذا كتب لها النجاح قلصت حجم المناطق التي تقتطع فيها الاحتكارات الارباح الفائضة التي ترشو بها «الارستقراطية العمالية» . وبذلك تصبح عاملا مساعدا قويا للنضال في سبيل الاشتراكية في اوروبا . بل يمكنها ، اكثر من ذلك ، ان تتحول هي نفسها الى ثورة اشتراكية . وبالفعل ، هجر لينين ابتداء من نيسان ١٩١٧ نظريته عن «الدكتاتورية الديموقراطية» ليقود الحزب البلشفي الى مواقع مماثلة جوهريا لمواقع تروتسكي : فالثورة الروسية ستتحول الى ثورة اشتراكية وستتطور بالارتباط مع الثورات العمالية الاوروبية التي لن تتوانى ازمة الحرب الدموية وقدوة الروس عن اشعال فتيلها . لكن لن يعود في المستطاع ، في هذه الحال ، اعتبار روسيا استثناء ،

بين الغرب والشرق . ففي معظم الاقطار المستعمرة وشبه المستعمرة توجد بنى اجتماعية ودينامية ثورية مماثلة للبنى والدينامية القائمة في روسيا : فالبورجوازية ، الموقوفة عن النمو اجتماعيا بفعل المزاحمة الامبريالية ، والمرتبطة بالراسمال الاجنبي ، واللامتمايزة الا في أضأل الحدود عن الشرائح ما قبل الرأسمالية التي تستغل الفلاحين ، هذه البورجوازية تقف عاجزة ، مثلها مثل البورجوازية في روسيا ، عن انجاز المهام القومية والديموقراطية الزراعية للثورة. وعوضا عن البورجوازية الكسيحة ، سيتولى تحالف البروليتاريا والطبقة الفلاحية تنفيذ البرنامج القومي والزراعي في اطار ثورة تتجاوز نفسها اثناء تطورها الى ثورة بروليتارية . هكذا ينقطع الرباط الميكانيكي الذي كان «الماركسيون-الاصوليون» قد أقاموه بين ملء تطور الرأسمالية وبين الثورة الاشتراكية . وفي سياق التناقضات العالمية للامبريالية لن تكرر البلدان المتأخرة ثانية ، مع محض تفاوت في الزمن ، نفس مراحل التطور التي عرفتها الاقطار المتقدمة : فهي ستتقدم قفزا ووثبا تحت دفع عين التناقضات التي قضت عليها بالتأخر .

بيد ان ذلك لم يحمل البلاشفة على التسليم بأن البلدان المتأخرة ، وروسيا بالذات ، يسمها ان تلعب دورا رائدا في مرحلة الانتقال الى الاشتراكية . فليقينهم ، مثلهم مثل ماركس، بأنه من غير الممكن «تشريك البؤس» ، آمنوا بأن روسيا اذا كانت، بحكم تأخرها ، «الحلقة الاضعف» التي امكن فيها قطع «السلسلة الامبريالية» قبل اي قطر آخر ، فان هذا التأخر نفسه يحول بينها وبين التقدم نحو الاشتراكية بمعزل عن الثورات الغربية . وانما في الغرب ، حيث توجد في آن واحد الاحتشادات البروليتارية الكبيرة والاجهزة الإنتاجية الجبارة اللازمة للانتقال الى نظام اجتماعي اعلى وأسمى ، تقوم الجبهة الرئيسية والحاسمة للنضال في سبيل الاشتراكية . وحتى في عام

١٩٢٠ ، حين قاد تأخر الثورة الاوروبية الكومنترن الى تحويل انتباهه نحو نضالات شعوب الشرق والمستعمرات ، لم يتوار ذلك اليقين عن الانظار . فقد أمكن يومئذ لروي ، في المؤتمر الثاني **للأممية الشيوعية** ، ان يؤكد ، متطرفا الى آخر مدى بموضوعة الارباح الفائضة الاستعمارية بوصفها الاساس لارستقراطية عمالية محافظة ، ان الطبقات العاملة في اوروبا لن يكتب لها ان تحطم سيطرة الرأسمال قبل ان تتمكن ثورات المستعمرات من انضاب معين الارباح الفائضة الراشية . لكن الثورات الآسيوية ما كان في مقدورها في نظر القادة البلاشفة ، حتى لو أفضت الى تكوين سلطات سوفياتية ، سوى ان تساهم في تسهيل مهمة الثوريين الغربيين بإضعافها مؤخرات الدول الامبريالية بهجمات غير جبهية . ذلك ان «مفتاح التحرر الاشتراكي للبشرية» كامن في البلدان الصناعية المتقدمة .

بيد ان تصورات البلاشفة عن الامبريالية ، ورؤيتهم العالمية للنضال الثوري ، وقناعاتهم بأن عصر التطور السلمي قد انتهى وبأن المواجهات الفاصلة بين الثورة والثورة المضادة ستتم على الصعيد العالمي في آجال تاريخية مقتضبة ، قادتهم الى المقاطعة الجذرية للتصورات التي سادت في صفوف **الاممية الثانية** عن المهمة الثورية .

كان الاساس الذي تقوم عليه طريقة التفكير السياسي في جميع الاحزاب الاشتراكية ـ الديموقراطيةهو الافتراض والتكهن بأن التطور الاجتماعي سيفضي على المدى الطويل الى المواجهة بين بروليتاريا لا تني تتضاعف عدديا وبين اقلية رأسمالية لا تني تتضاءل ، بحيث يكون النصر مكتوبا للاشتراكية سلفا . لكن البلاشفة لاحظوا ، انطلاقا من تحليلهم للامبريالية ، ان اشتغال النظام لا يفضي الى وحدة ولا حتى الى تجانس متنام بين القوى الثورية . فلئن عمل تطور الرأسمالية في بادىء الامر على توحيد بروليتاريا الاقطار المتقدمة ، فقد أحدث فيما بعد ، في العصر

الامبريالي ، انفلاقا جديدا تجسد في الانفصال بين الجماهير والارستقراطية العمالية . أما القوى الثورية في البلدان المتأخرة فكانت وستبقى متنافرة جوهريا بحكم بطء التطور بالذات : فهي تضم الى جانب البروليتاريا القليلة التعداد طبقة فلاحية أحدث فيها الاقتصاد البضاعي تمايزا ، كما تضم مختلف مراتب المنتجين الصغار المدينيين . والعمل على توجيه جميع هذه القوى المتباينة لتلتقي على هدف واحد مهمة تطرح مشكلات تكتيكية واستراتيجية لم تخطر ببال **الاممية الثانية** .

وعلى كل ، كانت صورة العالم المطلوب تحطيمها قد تغيرت. فقد باتت البروليتاريا تواجه دولة راسمالية تتدرع بقوى مناهضة للثورة ولن تتردد ، حيال ضخامة التهديد البروليتاري ، عن تصفية جميع شروط الشكل السلمي لصراع الطبقات . صحيح انه لا يزال في المستطاع استخدام الحملات الانتخابية لشرح الشعارات التحريضية ونشرها ، لكن الصراعات الرئيسية باتت تدور في مضمار آخر . وانما بالاعتراض والاحتجاج على النظام وعلى السلطة الراسمالية في الورشات والمصانع والثكنات والشوارع ، وبالاضراب الجماهيري الذي سيؤول عند الاقتضاء الى انتفاضة، تنفض البروليتاريا عن كاهلها التصوراتالاشتراكية ـ الديموقراطية عن السياسة ، وتكتشف في الدولة لا جهازا محايدا وانما الاداة المركزية لعنف الراسمال القمعي ، وتجهز نفسها بالمنظمات الضرورية لمواجهة تلك الاداة وتحطيمها . والتحولات التي تطرأ على الدولة في العصر الامبريالي هي بالذات التي توجب على صراع الطبقات ان يتلبس شكل حرب طبقات .

لكن بمجرد تصور النضال في سبيل الاشتراكية على انه حرب تواجه فيها القوى الثورية ، على الصعيد العالمي ، خصما بتفوق عليها تسلحا ، في الوقت الذي لا تتمتع فيه هي بأي وحدة قبلية ، تكتسب مشكلة تنظيم الحركة وقيادتها اهمية

جديدة وحاسمة . وكان البلاشفة يرون ان الثورة لن يكتب لها النصر ما لم تبز الخصم وتتفوق عليه على صعيد التنظيم والمناورات التكتيكية والاستراتيجية العالمية الشمول ، وهو امر لا تستطيع بكل تأكيد البروليتاريا والقوى الثورية في الاقطـــار التابعة ان تحققه بدون توسط **حزب** طليعي . هكـــذا اكتسب النموذج التنظيمي الذي كان لينين تصوره في بادىء الامر لتنسيق نشاط العمال والفلاحين الروس ولتحطيم الاستبداد القيصري ، قيمة وصلاحية عالمية بحكم الظروف النوعية لصراع الطبقات في المرحلة الامبريالية . وفي عصر تترجع فيه أصداء الصراع بين الثـورة والثورة المضادة في شتى أرجاء الكون ، لا يعود مقبولا ان تكون **الاممية** مجرد تجاور وتجمع لاحزاب قومية مستقلة بذاتها . فعلى الاحزاب الشيوعية ان تعتبر نفسها ، في أتون القتال الذي تدور رحاه على صعيد العالم بأسره ، كتائب متنوعة لجيش واحد تقاتل تحت قيادة «هيئة اركان عالمية للثورة» .

وكان البلاشفة قد انفصلوا تمام الانفصال ، بالاصل ، منذ عام ١٩١٧ عن احزاب **الاممية الثانيــة** فيما يتعلق ببرنامـــج الاشتراكية ودور الدولة .

فبعد ان اعاد لينين الى الاذهان ان كل دولة ، وان كانت جمهورية برلمانية ، هي اداة دكتاتورية الطبقات المالكة علـــى الشغيلة ، رسم الملامح الاساسية للدولة البروليتارية . فقد اكد ان البروليتاريا لا تستطيع ، بعد الاستيلاء على السلطـــة ، ان تستخدم جهاز الدولة كما كونته وظائفه في المجتمع الاستغلالي . وانما يتوجب عليها ، على العكس ، ان تهدمه بتمامه لتستبدله بنمط دولة جديد يتسم بإلغاء كل جهاز دائم متميز ومنفصل عن السكان الكادحين . وبهذه الصفة ستكون الدولـــة البروليتارية دكتاتورية تضطهد المستغِلين السابقين ، وفي الوقت نفســـه ستكون أرقى أشكال الديموقراطية ، شكلا يتجسد فـــي سلطة السوفييتات ويتيح لجميع الشغيلة امكانية التدرب على توجيه

الحياة العامة وتسيير الانتاج .

ويرد لينين ، بالفعل ، الفكرة التي قال بها كاوتسكي في عام ١٩٠٢ والتي تنص على ضرورة اكتفاء العمال ، بالنظر الى استحالة الغاء التنظيم البيروقراطي في الانتاج الكبير ، بمراقبة هذا التنظيم بواسطة «ضرب من البرلمان» . ويقدر على العكس من ذلك ان تطور الراسمالية قد اختزل مهام قيادة الاقتصاد الى عمليات هي في متناول الجميع ، ويرتئي ان دكتاتورية البروليتاريا لن تأخذ كامل معناها الا اذا توصلت الى ارساء اسس « الحكم الذاتي للمنتجين » . وليس جهاز القيادة السياسية للمجتمع هو وحده الذي ينبغي ان ينحل في الديموقراطية المباشرة والشاملة ، ديموقراطية المجالس المبشرة باضمحلال الدولة ، بل ينبغي ان ينحل معه ايضا جهاز تسيير الاقتصاد .

مشكلة لامتوقعة : البيروقراطية

هذه المنظورات هي على كل حال منظورات عامة وطويلة الامد . فالاقتصاد الروسي الذي تهيمن عليه المشاريع البالية والمتشتتة لا يستطيع ان يبلغ مستوى الاشتراكية بدون حقبة انتقالية . وما كان البلاشفة ينوون ، في عام ١٩١٧ ، أن يقيموا سوى راسمالية دولة تتيح للشغيلة ، تحت رقابة العمال ، ان يتعلموا تسيير الاقتصاد بانتظار قيام الثورة في اوروبا ، التي ستعطي الاشتراكية قواعد انطلاق أرقى وأسمى .

لكن الحكم الذاتي للشغيلة لم يقيض له ان يتحقق . ومهما تكن الاسباب فالعكس هو الذي حدث : اضمحلال الديموقراطية العمالية ابان الحرب الاهلية وتطور جهاز طفق يتزايد مركزية وتمايزا عن البروليتاريا وجذب اليه مجمل السلطة السوفياتية

واحتكر قيادة الاقتصاد وأعاد العمل في المنشآت والمشاريع بتراتب وانضباط مفروضين من اعلى . وبنتيجة ذلك بزغت مشكلة لم تكن النظرية الماركسية قد توقعتها البتة ، وسوف تكون في نقطة المركز من تمزقات البلشفية : مشكلة تبقرط الدولة البروليتارية .

أثار تطور النظام السوفياتي في هذا الاتجاه ، في وقت مبكر جدا ، هواجس ومعارضات في صفوف الشيوعيين الروس انفسهم اذ راحوا يتساءلون أليست الثورة في سبيلها الى الانحراف والحيدان بعيدا عن اهدافها ؟

منذ عام ١٩١٨ ندد «الشيوعيون اليساريون» ـ بوخارين ، راديك ، اوسنسكي ، اوريتسكي ، الخ ـ بالتدابير والاجراءات التي وضعت حدا لمحاولات التسيير العمالي للانتاج ، فأعادت العمل في المصانع بسلطة دكتاتورية غالبا ما كان يعهد بها الى اختصاصيين بورجوازيين . وفي الوقت نفسه انتقدوا دور المفوضين المتعاظم في عمل السوفييتات ، ورأوا في أفول الديموقراطية العمالية النذير بأن السلطة في سبيلها الى ان تصير قوة اجنبية عن البروليتاريا ، تخنق مبادهاتها وتدمر طاقاتها على التنظيم . وكان اعتقادهم ان الاشتراكية لا يمكن ان تولد الا من مبادهات وطاقات مسيِّري البروليتاريا ، وسوف ينوه اوسنسكي منذ نيسان ١٩١٨ بالخطر الذي يتهدد النظام ، خطر التطور لا نحو الاشتراكية وانما نحو رأسمالية دولة سيكتب لها الاستقرار والتوطد .

في عام ١٩١٩ أثارت جهود تروتسكي لانشاء قوة عسكرية قادرة على التفوق على الجيوش البيض «معارضة عسكرية» نددت بالطابع غير البروليتاري لنمط الجيش والاستراتيجية الذي توصل تروتسكي مع ذلك الى فرضه . وفي عام ١٩٢٠ عادت الى الظهور ، في المؤتمر التاسع للحزب ، المخاوف التي أثارها بروز جهاز استكمل حلوله محل السوفييتات وطفق يدير روسيا كما

يديرها اي جهاز مركزي من الموظفين . وقد نددت المعارضة ، التي كان فلاديمير شميْرنوف وسوبرانوف وأوسنسكي من رؤوسها المدبرة ، بـ «المركزية البيروقراطية» التي لم تكتف بخنق الديموقراطية في السوفييتات بل راحت تعيث فسادا ايضا في داخل الحزب بالذات ، وطالبت دونما توفيق بالعودة الى طرائق المركزية الديموقراطية ، وكذلك بوضع ادارة جماعية على رأس المشاريع والمنشآت . وبعد ذلك بعام واحد وجهت المعارضة العمالية ، بزعامة الكسندرا كولونتاي وشليابنيكوف، نقدا مماثلا، لكن اكثر منهجية وجذرية ، الى سياسة الحكام البلاشفة . وقد ذهبت المعارضة العمالية ، التي سيحلها المؤتمر العاشر للحزب ، الى ان الحزب والدولة وأجهزة تسيير الاقتصاد قد أصابها تشويه خطير بنتيجة تسرب عناصر غريبة عن البروليتاريا وعن روح الاشتراكية ـ من اختصاصيين واداريين محترفين وبورجوازيين طفار تواقين الى الوصول السريع ، الخ ـ وأنه قد آن الاوان للرد على ذلك والتصدي له باستبدال الموظفين المحترفين بمناضلين مرتبطين بالجماهير وليس عندهم نفس القدر من النزوع نحو روح الطاعة العمياء التي في سبيلها الى تحويل الدولة الى هرم من البيروقراطيين الطيّعين الذين لا هم لهم سوى تطبيق قرارات القمة . ولا بد ايضا من دقرطة حياة الحزب في الميادين كافة : اعادة العمل بنظام انتخاب المسؤولين على جميع الدرجات والمستويات ، ارجاع حق المشاركة في القرارات الى الهيئات القاعدية ، وأخيرا السماح للميول والاتجاهات بالتكون داخل الحزب وبالافصاح عن آرائها بحرية . وقد اقترحت المعارضة العمالية بوجه خاص إحداث تحويلات جذرية في الاجهزة التي تسير المشاريع والاقتصاد . فقد كانت سلطة جهاز الاختصاصيين، وكذلك الوصوليين العادمي الكفاءة في غالب الاحيان ، تبدو للمعارضة استمرارا لاوتوقراطية الرأسمال يحط العمال الى

مرتبة المنفذين السلبيين ويجعل التطور باتجاه الاشتراكية مستحيلا . ولهذا نادى المعارضون بالعمل بنظام التسيير العمالي عن طريق مساهمة النقابات في «جميع البنى الاقتصادية للبلاد» وانشاء مصانع وورشات تتاح فيها للمنتجين انفسهم فرصة انتخاب «الادارة الاقتصادية للجمهورية العمالية» .

في الوقت الذي توصلت فيه الفئات المعارضة على هذا النحو السريع الى ادراك الاخطار الكبيرة التي تتعرض لها الثورة بنتيجة تعزز الشرائح البيروقراطية وتوطدها ، لبث الحكام البلاشفة مقتنعين على العكس بأن وضع روسيا لا يزال مفتوحا على مستقبل اشتراكي . وكانت هذه القناعة تقوم ، قبل كل شيء، على تصورهم الاممي لصراع الطبقات وعلى العلاقة التي كانوا يقيمونها بين تطور الدولة العمالية وتطور الثورة العالمية . فثورة اوكتوبر وضعت لاول مرة في التاريخ ، في نظرهم ، موارد قطر بكامله في خدمة البروليتاريا العالمية ، وهذا فتح لا يقدر بثمن ولا بد من الدفاع عنه بكل وسيلة ممكنة . وليس للتدابير والاجراءات التي يتوجب اتخاذها ، تحت ضغط الضرورة ، ضمانا لبقاء الدولة البروليتارية الاولى ، دلالة فاصلة في حد ذاتها ، حتى لو بدت للانظار مخالفة للمعايير المثالية للتطور نحو الاشتراكية . فمركزة السلطة وتسيير الاقتصاد بين يدي جهاز متميز عن الجماهير ، وإحلال جيش نظامي محل الحرس الاحمر، والتنازلات المقدمة مع **السياسة الاقتصادية الجديدة** للتجارة وللانتاج الخاص ، هذا كله لا يعدو أن يكون حيدانا وتراجعا تكتيكيين سيكتسبان دلالة ايجابية بدءا من اللحظة التي تتيح فيها الثورة الاممية امكانية تجاوز الوضع الموضوعي الذي يحتمهما وتطبيق البرنامج الاشتراكي على أسس أرقى .

بيد ان المعارضين لم يلبثوا ان ردوا بأن تلك المحاجة تصادر على ان الحزب والدولة سيبقيان ، رغم الحيدان والتراجع ،

مماثلين لذاتهما وسيستمران في كونهما المؤتمنين على المصالح التاريخية للبروليتاريا . والحال ان التصورات التي تصورها البلاشفة منذ ابتداء حركتهم عن العلاقات بين الطبقة والطليعة هي التي دفعت بهم الى تلك القناعة . وهذه بدورها قادتهم الى احلال دكتاتورية الحزب محل دكتاتورية الطبقة ، ثم الى الغاء الاتجاهات والتكتلات داخل الحزب بحجة انها قد تصبح «معبرة عن الميول المناوئة للبروليتاريا» . وعكس ذلك ارتأت الجماعات المعارضة الشيوعية التي استمرت في الوجود سرا بعد عام ١٩٢١ - **الحقيقة العمالية ، الجماعة العمالية** ، الخ - ولكن التي لم يعد لها من تأثير فعلي على البروليتاريا ؛ ففي رأيها ان الحكام البلاشفة أحاطوا السلطة بستار من الاوهام والاساطير ، ولم يدركوا انهم اقاموا بأنفسهم طغيان «بورجوازية جديدة» من الموظفين المستغلين والمتميزين ، تسود على طبقة عاملة مجردة من حقوقها جميعا .

على كل ، لم يعم البلاشفة ، وان لم يذهبوا الى حد الاعتقاد بأن الوضع ميئوس منه ، عن أخطار التبقرط ، ولم ينفوها بكل برودة أعصاب كما سيفعل الستالينيون . واذا كان لينين سيأبى تأييد تروتسكي في سياسته الداعية إلى عسكرة العمل ودمج النقابات ، فهذا لانه كان يعرّف الدولة السوفياتية لا على انها دولة عمالية ، وانما على انها «دولة عمالية وفلاحية مشوهة بالغ التشويه بيروقراطيا» . وقد كتب في عام ١٩٢٢ وهو يبحث عن الوسائل القمينة بكبح التبقرط : «ان اللجوء الى النضال الاضرابي في دولة تعود فيها السلطة السياسية الى البروليتاريا يمكن تبريره فقط بالتشوهات البيروقراطية الطارئة على الدولة البروليتارية » .

الا انه من المؤكد ان الحكام البلاشفة لم يتبينوا يومئذ بوضوح الجذور الحقيقية للتبقرط . فلينين ما كان يرى في التبقرط

سوى انبعاث للماضي متحدد بتأخر روسيا ومتفاقم بنتيجة الحرب الاهلية وما صاحبها من تخريب ودمار : فعزلة المنتجين الصغار الذين ارتدوا على أعقابهم نحو الاكتفاء الذاتي ، وانقطاع المبادلات بين المدينة والريف ، وجهالة روسيا البربرية ، هذا كله هو الذي يتسبب فيمعاودة ظهور «البنى الفوقية رالبيروقراطية» على نحو يضارع في رايه احيانا نهوض «الاستبداد الآسيوي» . ولهذا كان يخيل اليه ان التدابير ، الكفيلة بإيقاف الاقتصاد على قدميه وبإعادة القوة الى البروليتاريا المنهكة والمتخلخلة طبقيا الى حد ما بنتيجة توقف الصناعات ، قمينة من جهة اخرى، وبانتظار ثورات مظفرة جديدة ، باحتواء اندفاعة القوى البيروقراطية بل لجمها . ولا يبدو انه فهم ان الظاهرة البيروقراطية قد تدين بحيويتها لا لبلى الاقتصاد الروسي وتداعيه العارض فحسب ، بل ايضا لتوطد راسمالية الدولة المنظمة على الطريقة الالمانية ، تلك الراسمالية التي كان يرى فيها وسيلة انتقالية لانتزاع روسيا من بربريتها .

وقد ظهرت لدى تروتسكي تصورات مشابهة حين أدرك في عام ١٩٢٣ المسافة الشاسعة التي باتت تفصل بين البروليتاريا وبين آلة الحزب والدولة . ولئن طفق ساعتئذ ينبه الى خطر انحطاط بيروقراطي للنظام ، فقد كان الفكر يذهب به بوجه خاص الى احتمال توصل الراسمال الخاص ، الذي راح يتطور من جديد في اطار السياسة الاقتصادية الجديدة ، الى ان يربط بعجلته جهاز الدولة فيقود البلاد الى إحياء بورجوازي . ولم يدرك ، مثله مثل لينين ، ان اقتصاد الدولة هو الذي يهدد على وجه التحديد بأن يكون بمثابة اساس لترسيخ البيروقراطية قدميها .

لقد كان البلاشفة ينبضون بجماع شخصيتهم بالتصميم اليعقوبي على حماية النظام الى ان تأتي انتصارات البروليتاريا

البروليتارية بدفع جديد للنضال في سبيل الاشتراكية ، فلم ينتبهوا الى ان مستقبل الثورة باتت تواجهه أخطار متعاظمة داخل جهاز دكتاتوريتهم بالذات . وكانت البلشفية قد وصلت بذلك الى حدود تفهم ممارستها الذاتية .

الفصل الثالث

التمزقات في الشيوعية
١٩٢٤ - ١٩٦٧

غداة وفاة لينين في عام ١٩٢٤ مزقت الحزب الشيوعي الروسي مساجلات ومناظرات مشبوبة ، فانقسمت البلشفية الى ثلاثة تيارات ــ التروتسكية ، البوخارينية ، الستالينية ــ افضت ، بالرغم من ادعائها جميعا الانتماء الى اللينينية ، الى تصورات شديدة الاختلاف وتواجهت فيما بينها في مصادمات مميتة .

وقد توصل ستالين ، بعد تغلبه على خصومه ، الى فرض نفسه طوال ما يقارب الخمسة وعشرين عاما كعديل ومتابع لماركس وانجلز ولينين . لكن الاسطورة تداعت وانهارت بعد ١٩٥٣ . وقد كان اليوغوسلافيون السباقين الى الانفصال عن الايديولوجيا السوفياتية ، ثم جاءت الستالينية لتطرح على

بساط البحث من جديد ولتضع علامات استفهام حول قناعات كانت راسخة لا يمكن ان تزعزع . وظهرت في الحركة الشيوعية برمتها حركات نابذة مبعدة عن المركـز ، وارتسمت في الصين وكوبا ايديولوجيات جديدة متمايزة . وهكذا تحلل ما كان يسمى بالستالينية واضمحل .

اليمين البوخاريني واليسار التروتسكي

بوخارين هو اول منظّر سعى الى توضيح السبل التي يمكن ان تمر بها المسيرة باتجاه الاشتراكية في حال بقاء الثورة معزولة لحقبة مديدة من الزمن في قطر او في عدة اقطار متخلفة .

كان بوخارين واقعا يومئذ تحت تأثير استقرار الرأسمالية في أوائل العشرينات ، فكان مقتنعا بأن السيرورة الثورية ستمتد على حقبة تاريخية مديدة وستبدأ بصورة شبه مؤكدة في البلدان المستعمَرة ونصف المستعمرة الرازحة تحت نير الاستغلال الرئيسي. وكان يرى، بالفعل، ان الرأسمالية ستجنح الى التغلب على فوضاها بتطورها نحو راسمالية الدولة، وسيكون في مستطاعها لأمد طويل من الزمن ان تواجه مفاعيل تدني معدل الربح بتعميمها الطرائـــق والممارسات الاحتكارية وبنهبها الشعوب المسترقة .

انطلاقا من هذه التصورات العامة عارض بوخارين اليسار. على الصعيد الاستراتيجي اولا ، لان نظرية الثورة الدائمة التي تنطوي ، على حد ما قال ، على استهانة بدور الفلاحين تفضي الى ازدراء القوى الثورية الرئيسية الموجودة في العالم . وعلى صعيد السياسة الداخلية السوفياتية ثانيا ، اذ انه رد الفكـرة القائلة ان روسيا المتأخرة لا يمكنها ان تتقدم نحو الاشتراكية : فنظرا الى ان الكرة الارضية تضم غالبية من الاقطار المتأخرة فان

مهمة بناء الاشتراكية سوف تنطرح ، حتى لو صارت الثورة عالمية ، من منطلق تخلف نسبي .

واقترح بوخارين ، علاجا لهذا الوضع ، سياسة تترك للكولاك امكانية المراكمة بحيث يقدم نمو الاقتصاد القروي الاسواق والرساميل اللازمة للتصنيع ، على اعتبار ان الدولة ستحتفظ بالاشراف على الروافع الاقتصادية بشكل يسمح لها باستخدام ديناميات الاقتصاد الفلاحي لتدعيم قواعد الاشتراكية وأسسها. وهو لا يجهل ان مثل هذا التطور سيكون وئيدا للغاية، لكن المسيرة نحو الاشتراكية «بخطى السلحفاة» بدت له أقل مدعاة للخوف من نتائج تصنيع قسري تبادر اليه الدولة . فمثل هذا المشروع كان سيتطلب ، في تقدير بوخارين ، بناء جهاز للتسيير ضخم وباهظ التكاليف ، الامر الذي سيؤدي لا محالة الى دكتاتورية شريحة اجتماعية جديدة تشوه سيطرتها الطابع البروليتاري للنظام وتنتصب عقبة كأداء في وجه التطور اللاحق للاشتراكية .

وقد وقف اليسار بصدد جميع النقاط تقريبا موقف المعارضة من بوخارين ، حليف ستالين يومئذ .

وبالفعل ، ارتأى تروتسكي انه من الخطأ معارضة **الشرق** الثوري **بالغرب** المستقر . فالنظام الرأسمالي العالمي هو الذي دخل بأسره في مرحلة من اللااستقرار المزمن . ولن يكون في مستطاع قوى الانتاج ، المختنقة في الاطار الضيق لعلاقات الانتاج البورجوازية والاقتصاديات القومية ، ان تنمو بعد الان نموا متوازنا متواقتا في جميع الاقطار الراسمالية ، بل سيتطور كل قطر من هذه الاقطار ، من الان فصاعدا ، عبر متوالية من مراحل التوسع والازمة على نحو لا يكون مفر معه من ان يهتز نظامه الاجتماعي وتتزعزع اركانه. ثم ان الامبرياليةتتطور وتتقدم بهدمها ، بنفسها ، قواعد اشتغالها . فالامبريالية بتجميدها تطور البلدان التي تهيمن عليها ، تحد في الوقت نفسه قدرتها على استيعاب الرساميل والبضائع الفائضة عن الحاجة في

البلدان المتقدمة ، وعلى الاخص تحبس فيوضع لا يطاق الشعوب التي انتزعتها من عزلتها وسلبيتها . ويقظة آسيا ، التي عجلت بها ثورة اوكتوبر ، تدشن مرحلة من النضالات ضد هيمنة الغرب وتفوقه ، وستؤجج هذه النضالات بدورها نار الخصومة بين الدول الكبرى وستزيد من حدة تطاحناتها الداخلية . وعليه فان اوروبا ليست بعيدة عن الاستقرار الدائم فحسب ، بل تقف ايضا عند نقطة تصالب تناقضات النظام العالمية ، ويبقى مستقبلها مفتوحا على ازمات ثورية قد تصيب الرأسمالية في صميم قلبها .

لكن لا بد ايضا من ان يكون الكومنترن على مستوى مهمته: فصراع الطبقات ، في نظر تروتسكي كما في نظر لينين ، حرب طبقات والثورة معركة لا تتحمل الاخطاء التكتيكية والاستراتيجية. والحال ان بوخارين وستالين اللذين احتكرا قيادة **الاممية** لا يعدوان ان يكونا ترميدوريين لاواعيين (١) . فهما لوقوعهما تحت ضغط القوى المحافظة الآخذة بالنماء في الاتحاد السوفياتي ـ البيروقراطيين، المستفيدين من السياسة الاقتصادية الجديدة، الكولاك ـ يضيعان الفرص الثورية ويسمحان للرأسمالية بتعزيز مواقعها ، ويرخيان الحبل في روسيا بالذات ، بتمديدهما أجل السياسة الاقتصادية الجديدة ، للشرائح البورجوازية الجديدة كي تدعم مراكزها وترسخ أقدامها الى ان ينتهي بها المطاف الى ازاحتهما . ولن يكون في مستطاع روسيا ان تنجو من احياء

---

١ ـ صاغ تروتسكي نظريته عن «الترميدور السوفياتي» في «الثورة المغدورة» ، وعرفه بأنه «انتصار البيروقراطية على الجماهير» . ومعلوم ان يوم ٩ ترميدور في الثورة الفرنسية (٢٧ تموز ١٧٩٤) شهد اسقاط اليعاقبة وعلى رأسهم روبسبيير الذي قال : «ضاعت الجمهورية ، انتصر اللصوص» . ـم ـ

الراسمالية الا اذا استعادت القوى الثورية التي اضعفها وانهكها نزيف الحرب الاهلية تفوقها ، وفرضت تغيرا جذريا على مجمل السياسة التي ينتهجها بوخارين وستالين .

ولا بد على الصعيد الداخلي من تصفية السياسة الاقتصادية الجديدة وتدشين سياسة «تراكم بدائي اشتراكي» تولى بريوبراجنسكي تحديد «قوانينه الموضوعية» : فلمواجهة الرأسمالية لا مناص من ان تنظم الدولة بادىء ذي بدء تنمية صناعة وسائل الانتاج ، من دون ان تتردد في اعتصار الاقتصاد الفلاحي وفي الحد من الاستهلاك لتأمين التوظيفات الضرورية . وهكذا سيكون في مستطاع روسيا ، «بفضل هدنة بين حربين طبقيتين عالميتين» ، ان تخطو بضع خطى باتجاه ارساء أسس البنى التحتية الضرورية للاشتراكية . لكن تنفيذ مهام التراكم البدائي سيتسبب في الوقت نفسه في ظهور جهاز ثقيل الوطأة، قمعي وذي امتيازات ، ينزع الى انزال نفسه منزلة القوة المستقلة بذاتها ، والى ادامة سيطرته وتأبيدها . لهذا سيكون من الضروري ، تلافيا لامكانية استقرار نظام بيروقراطي ، موازنة قوة الجهاز بإحياء اجهزة الديموقراطية العمالية وبتوطيدها وتدعيمها باستمرار . وسيتوجب بوجه خاص ان يحسن الكومنترن ، بواسطة استراتيجية صحيحة ، استغلال الفرص الثورية التي لا بد ان تسنح ، بحيث تقطع الثورات الاجنبية ، باختصارها مرحلة التراكم البدائي في روسيا ، الطريق على اخطار التبقرط التي تنطوي عليها هذه المرحلة . وعلى كل حال ، لا يمكن للاشتراكية ، كما سيحدد تروتسكي ، ان تتفتح الا على اسس اقتصادية تتجاوز المستوى الذي أدركته البلدان المتأخرة، وهذا التجاوز لا يمكن ان يتحقق الا في اطار تقسيم أممي اشتراكي للعمل . ومصير الثورة الروسية والاشتراكية رهن برمته بصراع الطبقات العالمي .

الستالينية

في عام ١٩٢٩ فحسب تكونت الستالينية في مذهب متميز متكامل . فحتى ذلك التاريخ كان ستالين وجماعته يحتلون مركزا وسطيا ، ولا يتميزون عن البوخارينية الا ببعض التحفظات المحترسة حول امكانية دمج الكولاك بالاشتراكية سلميا . لكن القطيعة مع اليمين في عام ١٩٢٩ كانت شاملة . فبعد ان رد ستالين في عام١٩٢٨ أطروحات بوخارين عن استقرار الرأسمالية النسبي ، اكد ضرورة تحطيم الكولاك وتبنى لحسابه مشاريع التصنيع اليسارية التي كان قد وضعها موضع هزء وسخرية في بادىء الامر . ومذذاك أصبح جوهر المذهب الستاليني ناجزا : فنظرية امكانية الاشتراكية في بلد واحد ، معززة بالتوكيد القائل ان اقتصاد الاتحاد السوفياتي المدوّل والمخطط يتمتع بتفوق بنياني يؤهله للحاق بالرأسمالية المتورطة في ازمة بلا مخرج ولتجاوزها ، هذه النظرية استتبعت رؤية للعالم لم يطرا عليها اي تبدل جوهري حتى بداية اللاستلنة .

لقد صار من المفترض مذذاك فصاعدا ان الاتحاد السوفياتي يسير بخطى عريضة نحو الاشتراكية التي تعزز مواقعها وتتفتح طردا مع تطور الاقتصاد بإيقاع استثنائي السرعة اتاح امكانية الغاء الملكية الخاصة ، المعتبر معادلا لالغاء كل استغلال ، وكذلك استبدال السوق بالتخطيط . بل تؤكد الايديولوجيا السوفياتية انه ينشأ ويتكون في روسيا التي صارت مجتمعا بلا طبقات «نمط انسان جديد» ، متحرر من الاستلاب والاسترقاق الرأسماليين، يرى في العمل «قضية شرف وبطولة» ويحقق المعجزات في تطوير الانتاجية .

على ان المسيرة نحو الاشتراكية لا تتقدم بدون صراع . وعلة ذلك ، كما سيقول ستالين مفسرا ، ان التطويق الرأسمالي لا يزال قائما وأن مقاومة العدو الداخلي تشتد طردا مع توطد

الاشتراكية. وبدلا من العمل على افناء الدولة ، ينبغي على العكس تعزيزها وتدعيمها باستمرار لمواجهة الامبريالية والتآمر المستمر من جانب عملاء الاجنبي (التروتسكيين ، الزينوفييفيين ، البوخارينيين ، التيتويين ، الخ) ، كما ينبغي بناء اخلاق وثقافة جديدة لن تحجم الجدانوفية فيما بعد عن ان تعارض وتناوىء بها حتى في ميدان العلوم ، مثلما يعارض الابيض الاسود ويناوئه ، اخلاق الغرب وثقافته «الكوسموبوليتية والمنحطة» . وينزع المذهب الستاليني ، سواء فيما يتعلق بهدم المجتمع او بناء العالم الجديد ، الى ان يجعل من **الدولة** العامل التاريخي الوحيد الموجب .

لكن فيما يشق الاتحاد السوفياتي طريقه الى حضارة ارقى تتجه الراسمالية ، كما يريد ان يبرهن الاقتصاديون الستالينيون، نحو مرحلة من الشلل والتراجع . وقد زعم هؤلاء الاخيرون ، وهم يركزون تحاليلهم كلها على مفاعيل انكماش السوق الجغرافي الناشىء عن تكوين الاتحاد السوفياتي وعن تقدم التصنيع الذي حققته بعض البلدان المسترقة ، زعموا ـ بالرغم من اشارات لينين وبوخارين وفارغا الكثيرة الى امكانية تحول الدولة الى جهاز قوي لاعادة بناء النظام ـ انه لا مجال البتة لاي تقويم او انهاض للاقتصاد الراسمالي . وسيبقى الزعم نفسه قائما بعد الحرب العالمية الثانية : فعلى اعتبار ان تكوين «سوق عالمية اشتراكية» قد أحدث انكماشا جديدا في قواعد الرأسمالية ، فان هذه الاخيرة قد دخلت في المرحلة الثانية من «أزمتها العامة»، وستقف عاجزة عن بلوغ مرحلة ازدهار جديدة . بل سوف يتنبأ ستالين في عام ١٩٥٢ بحرب جديدة تشنها اليابان والمانيا ضد سيطرة الراسمالية الاميركية الخانقة .

بيد ان «نظرية الازمة العامة للرأسمالية» لا تفيد ، بالرغم من كونها تتمة ضرورية لتوكيد امكانية الاشتراكية في بلد واحد، في تقديم الاسس لسياسة ثورية اممية ، وسوف يتجلى بمزيد

من الوضوح باطراد ان الستالينية قد كرست انفصالا كاملا بين مشروع بناء الاشتراكية في روسيا وبين مشاريع الثورة العالمية. فابتداء من عام ١٩٢٨ لم يعد الكومنترن يحدد من مهمة مباشرة لفروعه سوى شل الاستعدادات الحربية التي قد تتخذها الدول الراسمالية ضد «وطن الاشتراكية» . وبمضي الزمن ، في عصر الجبهات الشعبية والحرب الباردة ، صارت الامور واضحة تماما: فقد باتت وظيفة الاحزاب الشيوعية انشاء تجمعات غير ذات طابع طبقي ، هدفها انقاذ الديموقراطية او بعث الحياة فيها ، والدفاع عن السلام ، وحماية الاستقلالات القومية . ولئن لم يكن النضال في سبيل الاشتراكية قد أسقط من الحساب علنا وجهارا ، فانه نحي بالمقابل الى المؤخرة بوصفه هدفا مرهونا بمستقبل بعيد وغير منظور . ولقد غدا القبول بالتعايش مع الرأسمالية حقيقة واقعة قبل عهد خروتشيف بمدة طويلة .

اللاستلنة وعواقبها

ان اللاستلنة الخروتشيفية تصحيح للستالينية اكثر منها تصفية لها . فالتنديد بجرائم ستالين ، ونبذ نظرية تفاقم صراع الطبقات ابان فترة اعادة بناء الاشتراكية وما تستتبعه من سياسة ارهاب دائمة ، والتخلي عن موضوعات الجدانوفية الاكثر شططا وتطرفا ، هذا كله يحول دون الاستمرار في اعتبار عمل الدكتاتور ايجابيا في مجمله : فلئن أمكن لبنى النظام الفوقية ان تتشوه الى حد الامساخ ، فان قواعده الاشتراكيـــــة لبثت سليمة بدون مساس . ولن تقدم «الماركسية الخروتشيفية» تفسيرا لشذوذ تطور كذاك .

وفي الواقع ، ولدت الخروتشيفية من تململ متعاظم في بلدان الشرق الاوروبي . ولقد اراد خروتشيف ، حين جعل من

ستالين كبش فداء لجميع المصائب الماضية والحاضرة ، ان يلوح لانظار السكان ، الذين سئموا الارهاب ونقص الاستهلاك المزمن والخوف من حرب جديدة ، بلألاء مستقبل مغاير . ومن هنا كانت موضوعات الخروتشيفية الاساسية : فقوة الاسلحة النووية الحرارية تقضي على الرأسمالية والاشتراكية بأن تتنافسا فقط على صعيد قدرات كل منهما على تنمية قوى الانتاج ورفاهية السكان ، وفي هذه المنافسة ستكون الغلبة للاشتراكية . فابتداء من عام ١٩٧٠ سيتجاوز الانتاج السوفياتي انتاج الولايات المتحدة الاميركية ، وفي حوالي عام ١٩٨٠ سيصل الاتحاد السوفياتي الى الشيوعية ، المحددة على انها مجتمع وفرة السلع المادية . وعلى هذا الاساس ، سيطرأ تبدل جذري على شروط النضال العالمي في سبيل الاشتراكية : ففي الوقت الذي ستجد فيه اقطار العالم الثالث ، التي انتزعت استقلالها ، نفسها منجذبة في مدار الاشتراكية بفضل المساعدة السوفياتية ، ستقدم النجاحات التي يحرزها الاتحاد السوفياتي الدليل القاطع على تفوق نظامه بحيث لن تجد الشعوب محيصا عن الانتصاب ضد الرأسمالية ولن يكون هناك مناص من اندحار هذه الاخيرة من دون ان تتاح لها القدرة على استخدام قوة اسلحتها المرهبة .

بعد سقوط خروتشيف وجد خلفاؤه انفسهم مكرهين ، بحكم العقبات الكأداء التي ما ونى الاقتصاد يصطدم بها ، على التخلي خلسة عن بعض وعوده التي حددت بدقة اكبر مما ينبغي اقتراب ساعة «شيوعية الزبدة» . لكن المراجعة الخروتشيفية للستالينية لن يعاد فيها النظر من حيث الاساس ، سواء أفيما يتعلق بضرورة تعديل توزيع التوظيفات واشتغال التخطيط لمحاولة سد حاجات المستهلكين ، ام الاستمرار في انتهاج سياسة تعايش سلمي والتوكيد بأن الشروط في معظم الاقطار آخذة بالنضوج لتحقيق انتقال سلمي نحو الاشتراكية . وبعد ان اقلع

الايديولوجيون الشيوعيون اخيرا عن المكابرة في ما هو بدهي وعن التوكيد بأن الرأسمالية ستظل على ركودها وأسنها ، سلموا بأن تدخل الدولة المتعاظم قد قاد النظام نحو مرحلة جديدة في تطوره ، مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية التي تمارس فيها «حفنةمن المحتكرين»الاضطهاد بحقشرائح اجتماعيةآخذة بالاتساع المتزايد، وتتيحبالتالي امكانية ولادة «ديموقراطية متقدمة» تحقق الاشتراكية تدريجيا . وبذلك تكون الفروق بين الشيوعية والاصلاحية قد تضاءلت وبهتت على حين بغتة .

الانشقاقات الشيوعية

فيما كان الاتحاد السوفياتي منصرفا ، تحت ضغط مصاعبه الداخلية وعبء الحرب الباردة ، الى تلك التصحيحات المذهبية، كانت وطأة السيطرة والاستغلال الروسي على الدول الاشتراكية الجديدة ، والتباين في مستوى تطورها ووضعها ، وعجز الاقتصاد السوفياتي عن ان يصير فعلا مركز «سوق عالمية اشتراكية» ، كان ذلك كله يحطم الوحدة الاستراتيجية والايديولوجية للعالم الشيوعي .

ف «التيتويون» ، الذين وجدوا انفسهم رغما عنهم ملفوظين خارج المعسكر الاشتراكي ، لم ينتجوا تقريبا سوى تلفيقية ايديولوجية تنوع مضمونها بحسب تقلب الظروف والوضع في يوغوسلافيا . ولئن تبنوا في ذروة التوتر الذي كان قائما بينهم وبين الروس بعض تصورات نقاد الستالينية اليساريين لتحديد النظام بأنه رأسمالية دولة ، فقد استعاروا في الوقت نفسه من الاشتراكية ـ الديموقراطية ، التي راحوا يتقربون منها ، الفكرة القائلة ان الرأسمالية الغربية قيد الانتقال من الان الى الاشتراكية . بيد ان التيتويين سيسلمون مع خروتشيف ، يوم

ستسوي موسكو العلاقات السوفياتية ـ اليوغوسلافية وتعيدها الى مجراها الطبيعي، بأن الستالينية لم تكن سوى تشويه عابر ، وبأنها في سبيلها الى الذوبان في الاشتراكية ، وسينأون من جديد عن الرأسمالية ، موجهين اليها تهمة سد الطريق على تحرر الشعوب وتسليط شبح حرب نووية على العالم . ونلاحظ التقلب نفسه بصدد بناء الاشتراكية اليوغوسلافية : فلئن ألح حكام بلغراد ابتداء من عام ١٩٥٢ على ضرورة التحضير لاضمحلال الدولة وتنظيم التسيير الذاتي للاقتصاد تحاشيا لقيام نظام بيروقراطي ، فقد عرقلوا وكبحوا بعد الثورة المجرية في عام ١٩٥٦ عملية «ازالة البيروقراطية» وجددوا التوكيد على ضرورة حفاظ الحزب والدولة ، فوق المجالس العمالية ، على دور قيادي على المستوى المركزي .

وقد ظهرت الماوية بدورها ، بوصفها نقدا لا للستالينية وانما للخروتشيفيةوعواقبها، ظهرت كإيديولوجيا جرىتنظيمها وتعديلها بدلالة وضع الصين الخاص ومشكلاتها . فحكام بكين ، المسكون بدفة بلاد مزروع طريق التصنيع فيها بالاشواك والعقبات ، ما كان في وسعهم التسليم بأن يشرع الاتحاد السوفياتي بمسيرته نحو الازدهار تاركا الصين وراءه لتواجه بمفردها الامبريالية . لهذا نددوا بسياسة خروتشيف وخلفائه بوصفها سياسة خيانة، ثم بوصفها تعبيرا عن تبدل في طبيعة الاتحاد السوفياتي الاجتماعية . فخلفاء ستالين ، بترويجهم داخل الاتحاد السوفياتي المثل العليا وطرز الحياة المستعارة من مجتمع الاستهلاك الرأسمالي ، وبإعادتهم العمل على مستوى الاقتصاد بمعايير الربح والايرادية ، وبنفضهم ايديهم من النضال العالمي في سبيل الاشتراكية ، صفوا في الواقع الاشتراكية لصالح بورجوازية جديدة من اصل بيروقراطي تراكم رفيع الامتيازات وتنهب اموال الشعب .

وترتيبا على ما تقدم وجد الماويون انفسهم منقادين الى توكيد تصورهم المغاير عن مجتمع المستقبل والدروب الموصلة اليه . فالاشتراكية لا يمكن في نظرهم ان تتقدم الا اذا قطعت وشائجها بجميع قيم المجتمعات التي سبقتها ، وإلا اذا بدلت تبديلا جذريا العقليات والمسالك البشرية ، حتى قبل ان تتوفر الاسس المادية لنظام اجتماعي أرقى . ومن هنا كانت الاهمية التي اكتستها في الصين حملات «اعادة قولبة العقول» و«النضال ضد الانحرافات الاقتصادوية» ، تلك الحملات التي تزعم انها تمحو العقليات المكتسبة وتنظم انتماء كل فرد الى نظام تنفخ فيه الحياة غائيات جديدة كل الجدة . هكذا تبدو الماوية وكأنها تحيي المثل الاعلى الزهدي والآمر للطوباويات الشيوعية ما قبل الماركسية في بلاد مكتوب عليها ان تتحمل لحقبة طويلة من الزمن مهام التراكم المضنية . ولسوف يبين المستقبل هل تنطوي القضية هنا على شيء آخر عدا التمويه الايديولوجي للفقر الحاضر الذي لا سبيل الى تجاوزه .

وتنطبق الملاحظة نفسها بلا ريب على الايديولوجيا التي طورها مؤخرا الكوبيون الذين يزعمون منذ عام ١٩٦٥ ، بالرغم من فقر جزيرتهم وما تعانيه من حصار مضنك ، انهم يبدعون بلا تأخير اخلاقا جديدة تعطي من الان المجتمع الشيوعي شكله .

ان هذا التكييف الماوي والكاستروي لنظرية الاشتراكية في بلد واحد مع البؤس الاقتصادي والثقافي لبلدان مرهقة بتأخر مروع قد واكبته ، بالاصل ، ترجمة «عالم ــ ثالثية» لاستراتيجية النضال العالمي ضد الامبريالية . فالماويون والكاسترويون ، بالرغم من اختلاف تصوراتهم احيانا بصدد الشروط التي يمكن ان يشعل فيها فتيل النضال الثوري للاستيلاء على السلطة وبصدد الاسلوب الذي ينبغي ان يخاض به هذا النضال ، يتفقون على ان مركز الصراع والنضال قد انتقل الى البلدان المتخلفة ، وعلى انه من الواجب بالتالي ، عن طريق مضاعفة الحروب المحلية

من الطراز الفيتنامي ، كبح الراسمالية وعزلها في بضعة اقطار متقدمة يُقضى فيها عليها ، على ما يتصورون ، بأزمات لا سبيل الى تذليلها ، تفضي في خاتمة المطاف الى الثورة .

هكذا لا يكون قد تبقى شيء ، بعد خمسين عاما من ثورة اوكتوبر ، من الوحدة العالمية الوطيدة للقوى الثورية ، التي كان مؤسسو البلشفية قد حلموا بها .

الفصل الرابع

الماركسيون بلا سلطة
١٩١٨ ـ ١٩٤٠

اذا بدا وكأن الثورة الروسية والمساجلات الكبرى التي دارت في الاتحاد السوفياتي ، ثم صعود الستالينية ، وكأنها تنحي الى مرتبة ثانوية التيارات الماركسية الاخرى ، فهذا لا يعني أن هذه الاخيرة قد استنفدت قواها . فالاحزاب الاشتراكية ـ الديموقراطية لا تحافظ فحسب على نفوذ غالب في معظم الاحيان بين صفوف الطبقة العاملة في البلدان المتقدمة ، بل لا يزال ايضا منظرو هذه الاحزاب يؤدون دورهم من منطلق نظامهم الفكري الخاص . صحيح ان هذا الفكر ، الذي ادرك الأوج قبل ١٩١٤ ، يبدو الان وكأنه آيل الى الافول ، وانه ينزع الى التجمد والتحجر ، اي الى ان يسقط على العصر الجديد مخططات لم توضع له ، وصحيح ان الاحداث تفضح في غالب الاحيان نواقصه وعيوبه ؛ بيد ان ذلك لا يعني انه أسير عطالة مطلقة ، وانه لن يحاول ان

يدلي بدلوه الخاص في الاجابة على المشكلات التي تثيرها الثورة الروسية ، والستالينية ، وأزمة الرأسمالية ، والفاشية ، الخ. وفيما كان تروتسكي في الجانب الآخر من المروحة السياسية للاشتراكية يتابع نقده للستالينية ، ويسعى الى ان يزن الظاهرة حق وزنها والى ان يحدد دلالة تحولات النظام الرأسمالي ، كان غيره من المقهورين والمغلوبين على امرهم ممن لم تعد لهم ، مثلهم مثله ، سيطرة على الاحداث ـ «اليساروييين» الايطاليين والالمان والهولانديين ـ يقدمون كشفا نقديا بالثورة البروليتارية الاولى وبالبلشفية ، ويتساءلون عن طبيعة النظام الروسي ، ويرصدون مؤشرات مجتمع يتجه من جديد نحو الحرب . ولم يكن أولئك وهؤلاء ، الاشتراكيون ـ الديموقراطيون والمعارضون الشيوعيون على حد سواء ، سوى الباقين على قيد الحياة من مرحلة اكتملت وانتهت . وقد استطاع اخيارهم ان يصوغوا وأن يشرعوا بحل المشكلات التي لن يتوقف الفكر الماركسي عن طرحها على نفسه فيما بعد .

تفاؤل الاشتراكية ـ الديموقراطية العنيد

رد الاشتراكيون ـ الديموقراطيون على هجمات البلاشفة ، الذين كانوا يشهرون بهم على انهم «اشتراكيون خونة» لاذوا بالفرار ساعة الحرب الثورية ، ردوا بزعمهم ان مشاريع البلاشفة لم تكن سوى مغامرات عشواء . وقد لبثوا بوجه الاجمال على قناعتهم بأن ساعة الثورة الاشتراكية لم تكن قد أزفت بعد في عام ١٩١٧ والاعوام التالية . وقد ارتأى معظمهم ان اهتزاز الرأسمالية غب الحرب العالمية ذو طابع محدود ومؤقت ، وأنه لا يجوز بصورة من الصور على كل حال الخلط بينه وبين بداية المرحلة التاريخية ، النائية بعد ، التي سيتوجب فيها على النظام

ان يخلي الساح للاشتراكية . ثم ان البروليتاريا لا تملك في مجموعها ، بالاصل ، لا الارادة ولا المقدرة على تحمل اعباء مثل تلك المهمة . والمجال الوحيد المفسوح هو مجال النضال ، وان بفرص للنجاح اكبر مما كان عليه الوضع قبل الحرب ، في سبيل اهداف جزئية تسهل على البروليتاريا ، على المدى الطويل ، اداء رسالتها . واذا لم تكن شروط الثورة الاشتراكية قد نضجت بعد في اوروبا ، فكم بالاولى اذن في روسيا واقطار **الشرق** . وقد بقيت نظرية البلاشفة عن «الحلقة الاضعف في السلسلة الامبريالية» غريبة كل الغربة عن الاشتراكيين ـ الديموقراطيين الذين لم يقلعوا عن التفكير ، مثلهم في ذلك مثل كاوتسكي ، بأن «بلدان غرب اوروبا لا بد بالضرورة ان تتقدم **الشرق** على دروب الاشتراكية » .

في هذه الشروط جرى بوجه عام تأويل **اوكتوبر** ، والثورات المجهضة التي أعقبته ، ثم سياسة بناء الاشتراكية في روسيا ، على أنها تعبير عن نزعة ارادية طوباوية طمحت في أن تأخذ التاريخ عنوة . أما البلشفية ، المولودة في قطر متأخر ، فلم تكن في الواقع ، تحت قناع الماركسية ، سوى عودة الى الاوهام البلانكية التي تم تجاوزها منذ زمن بعيد من قبل البروليتاريا الواعية في الاقطار المتقدمة . وهي لم تفلح في ان تصير ظاهرة عالمية الا باستنادها الى شرائح حديثة التبلتر او حديثة الوصول الى الاشتراكية بفعل صدمة الحرب . ونظرا الى ان هذه الشرائح لم تمر ، قبل ١٩١٤ ، بمدرسة الاشتراكية ـ الديموقراطية فلا مناص من ان تحيي او تقلد مسلك البروليتاريا الأمية في القرن التاسع عشر ، سواء أبنزوعها الى الانجرار الى مغامرات تهدف الى الاستيلاء على السلطة بطريق الانتفاضة ، ام بميلها الى الانصياع الاعمى لتعليمات الثوريين المحترفين . ولسوف يتمسك الاشتراكيون ـ الديموقراطيون لحقبة طويلة من الزمن بأمل كون الشيوعية محض انحراف عارض ، وبأمل اضطرار

انصارها تحت وطأة الهزيمة تلو الهزيمة الى الاقتناع باستحالة اعتناف التطور التاريخي .

وبالفعل ، لم يؤمن الاشتراكيون ، الا في استثناءات نادرة، بقدرة النظام السوفياتي على الاستمرار وعلى التوطد. فالشروط العامة لروسيا لا تسمح بـ «القفز فوق مرحلة الرأسمالية» ، وثورة اوكتوبر لم تكن سوى انقلاب ولغو عديم المعنى . وعاجلا او آجلا ستجد روسيا نفسها منقادة من جديد ، بحكم الضرورة التاريخية، في طريق نظام ديموقراطي ورأسمالي يهيء تطوره على المدى الطويل نضج الشروط اللازمة لنشاط اشتراكي يكف في هذه الحال عن ان يكون طوباويا . وقد بدا لهم فشل شيوعية الحرب ، والسياسة الاقتصادية الجديدة ، والنضال الذي شن ضد اليسار ، مؤشرات على ان تطور روسيا التاريخي يشق لنفسه طريقا يتفق ومخططهم . وحتى تصفية السياسة الاقتصادية الجديدة وتجميع الارياف لم يقنعاهم بخطأ تحليلهم وتشخيصهم .

ارتأى كل من كاوتسكي ودان وابراموفيتش ومارتوف ولورا في أوائل الثلاثينات انه بالنظر الى فقر روسيا ، فان الاقتطاعات الهائلة من فائض النتاج التي ستكون ضرورية لتغطية التوظيفات المتوقعة ، وسعة النفقات اللاإنتاجية المخصصة لاعالة جهاز باهظ الوطأة ، والطرائق اللاعقلانية والمكلفة في التسيير البيروقراطي، ستقود روسيا الستالينية نحو كارثة اقتصادية لن يبقى النظام على قيد الحياة بعدها .

بيد ان باور كان اول من آمن باستقرار النظام السوفياتي . فزعيم **الاممية الثانية والنصف** لم يمارِ قط فيالشرعية التاريخية لثورة اوكتوبر ، ولئن اعتقد ان السياسة الاقتصادية الجديدة ستؤدي الى عودة الرأسمالية تحت رقابة الدولة فقد فهم ان التجميع والتخطيط الستالينيين يرسمان اشارة استفهام حول هذا المنظور . وما كان باور ينظر بعين المثالية الى الدكتاتورية

الستالينية ، وما كان يجهل المفاعيل السالبة التي سيعاني منها تطور الاقتصاد بنتيجة الطابع القسري للتجميع والارهاب البوليسي والبيروقراطي الذي يعيث فسادا على جميع مستويات المجتمع الروسي . لكنه كان يرى ، لحرصه على الامساك بالطابع المتناقض للواقع السوفياتي ، أن العنف الستاليني سيفتح بالرغم من كل شيء الطريق امام تقدم حاسم لانه يولد في امة ، لا تزال العقليات ما قبل الراسمالية منتشرة فيها على نطاق واسع ، الروح العقلانية الضرورية للتصنيع ، وفي زمن لاحق لارساء أسس الديموقراطية والاشتراكية .

بالمقابل ، كان فريتز آدلر يخشى ان يتكشف جدل باور المتفائل عن بعض الخداع ، وأن تؤدي النجاحات الاقتصادية للستالينية ، لا الى لفم الدكتاتورية البروليتارية ، بل على العكس الى تعزيزها وتوطيدها بتقديمها لها ، من خلال راسمالية الدولة، الاسس الاقتصادية التي كانت تعوزها في بادىء الامر .

واخيرا قطع هيلفردينغ في عام ١٩٤٠ صلته بالتناول الاشتراكي ــ الديموقراطي التقليدي للمسألة الروسية . وقد قال ، بالاجمال ، ان المجادلات الدائرة لمعرفة هل نظام الاتحاد السوفياتي راسمالي او اشتراكي هي غير ذات موضوع لان هذا النظام ليس لا رأسماليا ولا اشتراكيا . فنتيجة لتطور لم تتوقعه الماركسية صارت الدولة قوة مستقلة اخضعت الاقتصاد والمجتمع معا بكاملهما لاهدافها . وبذلك يكون «الاستقلال الذاتي لقوانين الاقتصاد»، هذا الاستقلال الذي يؤلفالسمة المميزة للراسمالية، قد تلاشى واضمحل ، وبات من المتعذر عقل العلاقات بين الدولة والطبقات الاجتماعية والانتاج من خلال المخططات التي كانت الماركسية قد انشأتها لتفهم المجتمع البورجوازي . هكذا تكون البلشفية قد أفضت الى زرع نظام جديد يحدده هيلفردينغ بأنه نظام «اقتصاد دولة توتاليتارية» ذو صلة قربى ، على ما خيل

اليه ، بالبلدان الفاشية وان كانت في اصلها شديـدة الاختلاف عنـه .

ان الفكر الاشتراكي ـ الديموقراطي ، المرغم على ان يصحح شيئا فشيئا التقييمات الاولية لدلالة النظام السوفياتي ، سيقع بالاصل في ارتباك شديد بسبب ظهور الفاشية : فتطور هذا الشكل الوحشي من الثورة المضادة ما كان يتفق على احسن ما يكون الاتفاق مع الفكرة القائلة ان الراسمالية تبقى مفتوحة على ازدهار المؤسسات الديموقراطيـة . ولهذا جنـح منظرون اشتراكيون ـ ديموقراطيون ، في بادىء الامر ، الى الاستهانـة بشأن الفاشية والى ردها الى واقعة هامشية . وكان فاندرفيلد بوجه خاص يقدر ان بروز الفاشية مرتبط بالمصاعب الاقتصادية التي تواجهها بلدان اوروبا المتأخرة وسوف يبقى محصورا بها . لكن حين انتقلت الفاشية الى النمسا ، وبخاصة الى المانيا ، لم يعد هناك محيص عن اعادة النظر في ذلك التقدير . وعندئذ اعاد كاوتسكي وباور وغيرهما ربط صعود الفاشية بالازمة التـي انقضت ابتداء من عام ١٩٢٩ على الراسمالية . فقـد فسروا نهوض الفاشية بتشابك مصاعب الصناعة الكبرى وتواقتها مـع ظهور ذهنيات لاعقلانية في صفوف الفئات الاجتماعية التي نالها من الحرب والأزمة أذى كبير . فمن جهة اولى قادت ازمـة الاقتصاد وما أعقبها من انخفاض في الاسعار الرأسمال الكبير ، وبخاصة ذاك المسيطر على الصناعة الثقيلة ، الى اقامة دكتاتورية ارهابية تتولى تحطيم المنظمات العمالية وتفرض على الشغيلـة حقبة من الاستغلال الشديد ضرورية لبلوغ الارباح المستوى الذي لا غنى عنه لاستئناف التراكم . ومن جهة ثانية ، ادت البطالة ، التي حللت البروليتاريا جزئيا ، وما اصاب الطبقات المتوسطة من افقار ، الى ظهور قوى يائسة وعمياء لا تمانع في أن يستخدمها الراسمال الكبير استخداما ديماغوجياً ليحقق الاهداف التـي ينشدها .

بيد ان صعود الفاشية لن يحمل مع ذلك الاشتراكيين على التحول عن نزعتهم المرجئة . فمنذ عام ١٩٢٧ استنكر كاوتسكي وهيلفردينغ الفكرة القائلة بأن الاشتراكية يمكن ان تولد من ازمة فاجعة تحل بالراسمالية ، وأكدا ان نشاط البروليتاريا الواعي هو وحده القمين بتوليد نظام اجتماعي أرقى . والحال ان الطابع الجماهيري الذي تتلبسه الاحزاب الشيوعية والفاشية يدل على ان ذلك الوعي لما يوجد بعد ، اذ ان الشيوعية والفاشية على حد سواء تولدان من أوهام الجماهير التي قادها البؤس الى حافة اليأس والتي تؤمن بأن عملا عنيفا ما يمكن ان يوجد حلا عجائبيا لجميع المصاعب . ومهمة الاحزاب الاشتراكية ـ الديموقراطية في هذه الحال هي أن توقظ الجماهير من أوهامها ، وأن تفهمها ان النضال في سبيل نظام جديد ليس مغامرة ، وانما مشروع فطن وطويل الامد . وعلى هذا ، ستبادر الاحزاب الاشتراكية ـ الديموقراطية ، الى تأويل التحولات التي تطرأ على النظام من داخله بفعل الازمة بالاعتماد على مخططات تحريفية ـ كانت قد نبذتها بشدة فيما سبق ـ عن تشريك تدريجي للنظام . وقد ارتأى كل من رينر وفاندرفيلد ولورا وبلوم ، وان بتلاوين مختلفة، انه اذا كانت الازمة هي نقطة وصول فوضى الراسمالية، فانها تفضي في الوقت نفسه الى تجاوز ذاتي للتناقضات الراسمالية يتجسد عينيا في مسيرة تدرجية نحو «الاقتصاد المنظم» . ويتصف هذا الاخير بظهور اجهزة رقابة على العملية الاقتصادية تجعل في الامكان تصحيح مسار قوانين الراسمالية العمياء وتعديل مفاعيلها ، وهو يمثل في الواقع مرحلة انتقالية نحو الاشتراكية . ويعني تطوره ان السيرورة التاريخية تخلق تدريجيا ، داخل الغلاف الراسمالي بالذات ، شروط انتقال على مراحل الى الاشتراكية .

وسوف تمارس الاحزاب الاشتراكية ـ الديموقراطية من الان فصاعدا نشاطها على مستوى الدولة بوجه خاص ، زاعمة انها

بتغلغلها فيها لتسيير النظام تعد العـدة من الداخل لازاحـة تدريجية للعقبات والعراقيل التي لا تزال تعيق التشريك الكامل للرأسمالية . ولن تدخل فترة ما بعد الحرب عناصر جديدة على الفكر الاشتراكي . فحين يزعم ستراتشي وكروسلاند ان «الثورة في المداخيل» التي سيصار الى توزيعها بالتعادل ، وانبثـاق «طبقة جديدة» من موجهي الاقتصاد مستقلة عن البورجوازية ، هما بمثابة أمارات ودلائل على ان النظام الرأسمالي قد قطع شوطا طويلا على الطريق الذي يحوله تدريجيا الى نظام اشتراكي، فإنما يكرران نظريات تمت صياغتها في جوهرها قبل ١٩٣٩ .

ومن الان فصاعدا ، لن تعود الماركسية تبدو للاحـزاب الاشتراكية ــ الديموقراطية الا وهما من أوهام شبابها البعيـد القصي .

ماركسية تروتسكي القلقة

احتل تروتسكي ، بعد طرده من الاتحاد السوفياتي ، مكانة مستقلة في صفوف المعارضين اليساريين للستالينية : فهـو سيظل مصرا حتى وفاته على التوكيد بأن الدولة السوفياتيـة تبقى، رغم تشويهاتها البيروقراطية ، دولة عمالية تحافظ مـع الملكية المؤممة على جوهر فتوحات **اوكتوبر** .

ومرد ذلك في نظره الى ان البيروقراطية ليست طبقة ، وانما مجرد استطالة او زائدة بونابرتية للدولة البروليتارية : فهـي تغتصب السلطة لكن هيمنتها لا تستند الى علاقات ملكية خاصة. انها بنت تأخر روسيا وعزلتها ، ولا مستقبل لها، وعاجلا او آجلا ستتم تصفيتها : فإما ان تستعيد الراسمالية مواقعها في خاتمة المطاف في روسيا ، واما ان تستأنف البروليتاريا السوفياتية ، التي شد في عضدها تقدم التصنيع وشحذت همتها الانتصارات

الثورية في البلدان الاجنبية ، النضال للاطاحة بتلك الفئة الطفيلية . وترتبط هذه الرؤية لمختلف التطورات الممكنة للنظام السوفياتي وثيق الارتباط لدى تروتسكي بنقد لاذع لسياسة الاحزاب الاشتراكية ـ الديموقراطية والشيوعية . وقد جاءت ازمة ١٩٢٩ ، بالفعل ، لتعزيز يقينه بأن الرأسمالية قد دخلت في مرحلة انحطاط وافول لا علاج لهما . فالقوى الانتاجية تؤول الى ركود وتراجع ، وسعة نطاق البطالة تشير الى ان الازمة في سبيلها الى حل الطبقة الثورية بالذات . وفي كل مكان ، بالاصل، تأخذ البورجوازية المتخبطة في مأزق لا مخرج منه استعداداتها لسحق البروليتاريا بالعنف . واذا كان لا يزال في وسع «الديموقراطيات الامبريالية» ، التي طالما أثرت واغتنت باستغلال المستعمرات ، أن تعلل نفسها بالاوهام ، فان انظمة بونابرتية تحل محل الديموقراطية في الاقطار التي عانت من الازمة اكثر من غيرها وتفتح الطريق امام الفاشية التي تهدد بقصم صلب البروليتاريا على امتداد مرحلة كاملة من الزمن . اذن ، فتطاول امد ازمة النظام الرأسمالي يرسم علامة استفهام حول شروط الانتقال الى الاشتراكية بالذات ، واذا لم تتوصل النضالات الطبقية المظفرة الى ان تضع حدا في وقت مبكر بما فيه الكفاية للأزمة فان الحضارة بكاملها ستدخل في مرحلة أفول . والحال ان الاحزاب العمالية التقليدية تجعل بنفسها من نفسها عامل تلك السيرورة . ولقد كان نجاح الهتلرية في المانيا نتيجة لرفض مزدوج : رفض الشيوعيين انتهاج سياسة الجبهة المتحدة مع الاشتراكية ـ الديموقراطية ، ورفض هذه الاخيرة التخلي عن سياسة الدفاع عن الوضع الديموقراطي القائم في وقت اصبح فيه هذا الوضع لا يطاق بالنسبة الى الجماهير البورجوازية الصغيرة اليائسة . وفيما بعد ، اي في السنوات التالية لعام ١٩٣٥ ، قدمت الاحزاب الشيوعية ، بسيرها في ركاب الاشتراكية ـ الديموقراطية واختزالها النضال ضد الفاشية الى

محض دفاع عن الديموقراطية التي بات انحلالها محتما بفعل ازمة الراسمالية ، قدمت ساطع البرهان على عجزها عن التصدي لمهام العصر الثورية . لهذا بالتحديد تقع هذه المهام على عاتق أممية جديدة ، هي الاممية الرابعة التي سيعمل تروتسكي جاهدا حتى وفاته على ايقافها على قدميها .

اللوكسمبورغية و«الشيوعيات اليسارية»

يوم صارت البلشفية ، بتخطيها حدود روسيا ، تيارا عالميا ، اصطدمت بالروح الاستقلالية لدى الاقليات الجذرية – في المانيا وهولاندا وايطاليا – التي ابت ان تقبل بلا نقاش بهيمنة الرؤوس الكبيرة في الكرملين .

كانت روزا لوكسمبورغ اول من ضرب المثال على موقف تأيد نقدي لسياسة البلاشفة .

فمنذ نيسان ١٩١٧ ارتأت ، مثلها مثل البلاشفة ، ان صراع الطبقات في روسيا سيفضي الى دكتاتورية البروليتاريا ، ومحضت **اوكتوبر** دعمها الكامل ، مميزة بذلك موقفها واضح التميز عن موقف الاشتراكيين – الديموقراطيين . لكنها ابدت منذ خريف ١٩١٨ ، بالمقابل ، تحفظا تجاه ممارسات البلاشفة ، وعلى الاخص تجاه تقسيم الاراضي الذي كانت تخشى ان يتمخض عن تدعيم مواقع طبقة من الفلاحين الاغنياء تنتصب فيما بعد عقبة في وجه الانتقال الى الاشتراكية . وقد اعربت ايضا ، لعدم اقتناعها الكامل بأن السوفييتات تؤلف بالضرورة الشكل الوحيد الممكن للتعبير عن الديموقراطية العمالية ، عن اسفها لاقدام البلاشفة على حل الجمعية التأسيسية ولعدم سماحهم بتعايش السوفييتات مع برلمان للشغيلة . وكانت قد تخوفت بالفعل ، في وقت مبكر ، من تركز السلطات في قمة الحزب ، واستشفت

الخطر المنذر باضمحلال ديموقراطية السوفييتات وقيام دكتاتورية بعقوبية محصورة في أيدي القادة البلاشفة ، قادرة على تكنيس النظام القديم ولكن عاجزة عن بناء الاشتراكية . وهذه الاخيرة لا يمكن ان تظهر الى حيز الوجود الا اذا تعلمت البروليتاريا كيف تغدو طبقة حاكمة بمشاركتها في اتخاذ جميع القرارات في اطار ديموقراطية بلا حدود .

وسوف يستمر فكر روزا لوكسمبورغ ، من اكثر من زاوية، في الجماعات الجذرية في برلين وبريمن وهامبورغ والساكس والرور ، الخ ، وهي الجماعات التي تفرعت عن السبارتاكية وواصلت تقاليد المنبرية الهولاندية وتقاليد روابط «عمال العالم الصناعيين» الاميركية ، والتي ستنفصل عن الحزب الشيوعي الالماني لتؤسس في عام ١٩٢٠ الحزب الشيوعي العمالي الالماني. وفي هذه الاوساط بالتحديد وُجهت سهام النقد الاكثر جذرية الى الاشتراكية ــ الديموقراطية والى الشيوعية معا .

وبالفعل ، لئن كان دي ليون ، المنظِّر الرئيسي لروابط «عمال العالم الصناعيين» ، قد بيَّن منذ عام ١٩٠٢ في الولايات المتحدة أن الزعماء العماليين ، مثلهم مثل نقباء العامة الرومان ، يتحكمون بالبروليتاريا ويتلاعبون بها ويستخدمونها للارتفاع الى مصاف اصحاب الامتيازات في سلم المجتمع ، فان الجذريين الهولانديين ، المتأثرين باشتراكية نيومنهويس المتمسكة بالحرية، خلصوا الى نتائج مماثلة وقطعوا صلتهم في عام ١٩٠٩ بالاشتراكية ــ الديموقراطية . وقد اوضحوا ان المنظمات السياسية والنقابية قد تشكلت على صورة المجتمع البورجوازي. فقد بادرت شريحة من القادة المحترفين الى استخدام اواليات الديموقراطية الشكلية، على نحو ما يفعل الساسة البورجوازيون، وكونت اجهزة غير قابلة في الواقع للتبديل ، وصادرت من البروليتاريا قيادة نشاطاتها الذاتية ، وصارت تعمل على دمج المنظمات العمالية ، السياسية والنقابية ، في وظيفية النظام

الراسمالي العادية .

على هذا الاساس ، سعى الجذريون الالمان والهولنديون الى اعادة النظر في كيفيات النشاط الثوري . فنظرتهم الى البرلمانية على انها شكل سياسي بورجوازي نوعي لا يتناسب بصورة من الصور مع النضال في سبيل الاشتراكية ، أوجبت عليهم رفض المشاركة في المباريات الانتخابية : فمثل هذه المباريات لا يمكن الا ان تؤخر اللحظة التي يكف فيها الشغيلة عن النظر الى السياسة من نفس منظور البورجوازية ليتمثلوها على ضوء خصوصية اهدافهم الطبقية ، اي بصفتها نشاطا جماعيا منظما يرمي الى الغاء علاقة الانتاج الراسمالية ، وفي الوقت نفسه الى الغاء الانقسام الى زعماء وجماهير . ولاسباب مماثلة رفضوا ايضا النضال في صفوف النقابات : فهذه الآلات البيروقراطية الثقيلة غير قابلة بالمرة في نظرهم لان تصير ادوات نشاط ثوري . فالمنظمات التقليدية التي تكونت لنمط معين من النضالات في عصر الراسمالية الصاعدة ـ مساومات نقابية على سعر قوة العمل وضغط اصلاحوي في البرلمان ـ ما عادت تؤلف اطارا موائما للمهام الثورية التي تواجه البروليتاريا من الان فصاعدا . وبالاصل ، تمخض صراع الطبقات منذ عام ١٩١٨ ـ من روسيا الى ايطاليا ـ من تلقاء نفسه عن أشكال تنظيمية: مجالس ورشات ومصانع ، سوفييتات ، متحررة من هيمنة البيروقراطيات الاصلاحوية وتقدم مجالا ممتازا للممارسة الثورية . وفيما كانت المنظمات القديمة ببناها الداخلية متراتبة هرميا وموصومة بوصمة المجتمع البورجوازي ، فان المجالس تمثل تجاوزا لثنائية القادة والمنفذين ونفيها الجذري : فهي في آن واحد ادوات نضالية أرقى ، وعناصر تنظيم اشتراكي لا تزال محاصَرة بالمجتمع الراسمالي . وفي الحقبة نفسها كانت حركة «Shop-Stewards Committees» السكوتلندية والانكليزية، وبخاصة

الجماعة الايطالية التي أسست في عام ١٩١٩ «العهد الجديد»(١)، قد انتهت الى استنتاجات متقاربة : فالنشاط الثوري سيتركز من الان فصاعدا في تقديرها في اللجان والمجالس التي تتجسد فيها الصورة الاولية لسلطة المستقبل البروليتارية .

وحين اراد الكومنترن في عام ١٩٢٠ ان يقنـــع الجذريين بالتخلي عن مواقفهم المناهضة للبرلمانية وللنقابية حتى لا يعزلوا انفسهم عن الجماهير ، أبوا انصياعا ، ورد غورتر بعنف علـــى النقد الذي وجهه لينين الى «مرض الشيوعية الطفولي» . وقد قال غورتر : ان لينين يتطلع الى ان يفرض كنموذج عام أشكال النضال والتنظيم التي ضمنت النصر للبلاشفة في روسيا ، لكنه يستخف من هنا بالذات بالفروق العميقة القائمة بين بلدان الغرب وبلدان الشرق . فلئن كانت بروليتاريا اوروبا الغربية اكثر تعدادا من بروليتاريا روسيا وأوروبا الشرقية ، فانها بالمقابل بلا حلفـاء ـ اذ ليس صحيحا انه في مقدورها ان تجتذب اليها الفلاحين والطبقات المتوسطة ـ امام رأسمالية متفوقة تنظيميا ، ناهيك عن ان الحواجز التي تنصبها الاوهـام البرلمانية والمنظمـــات الاصلاحوية في وجه العمل الثوري اقوى بكثير مما هي عليه في بلدان الشرق . ان ثمة خطا يمتد من دانتزيغ الى البندقيـــة ويشطر اوروبا الى شطرين؛ وعليه فان نفس التصورات التكتيكية والاستراتيجية التي قد تسرّع في الشرق السيرورة الثورية تتغير دلالتها في الغرب ، وتتحول الى انتهازية خطرة لن تتأخر عـــن ارجاع وعي البروليتاريا الى الوراء .

هذا كله دفع بسرعة بعض الجذريين ـ بانيكوك ، غورتر ، روله ، الخ ـ الى رفض الخط السياسي للكومنترن ، وفي الوقت نفسه الى انكار ضرورة تكوين حزب بروليتاري بالذات. فالمجالس

---

١ ـ كان بين مؤسسي «العهد الجديد» تولياتي وغرامشي . ـم ـ

ولجان المصانع ، التي اتحدت في المانيا لتشكل «الاتحاد العام للعمل» ، هي وحدها القادرة في رايهم على تكوين بنية موائمة للنضال في سبيل الاشتراكية ، لانها تحقق الديموقراطية المباشرة التي تتيح لابداع البروليتاريا وإرادتها الثوريين ان يأخذا كامل مداهما . وبالمقابل ، فان الحزب الثوري لا بد ان يتسبب ، كما فعلت الاشتراكية ـ الديموقراطية ، في تبعية القاعدة لجهاز مهدد ، بعد الاستيلاء على السلطة ، بأن يصير نواة لدولة قمعية جديدة .

بيد ان وجهات نظر «شيوعيي المجالس» لم تلق قبولا لدى جميع الجذريين الذين اعترضوا بقولهم ان اللجان المفتوحة للجميع ستكون غير متجانسة وستضم بالضرورة عناصر متذبذبة وعلى درجة غير كافية من الوعي ، تنيخ بوطأتها على القرارات الواجب اتخاذها مع عجزها في الوقت نفسه عن الارتفاع الى مستوى متطلبات النضال الثوري . ولبث «شيوعيو الحزب» على ايمانهم بضرورة تنظيم طليعة سياسية ، يحميها من الانتهازية تجنيد الجدد من اعضائها على اساس ضيق وانتقائي ، وتكون وظيفتها حفظ الخبرة النظرية للحركة الثورية وتطويرها ، وكذلك مساعدة البروليتاريا على توضيح تصوراتها السياسية . وفي ايطاليا ابى معظم مناضلي «العهد الجديد» بدورهم اسباغ جميع الفضائل على العفوية البروليتارية ، وأعربوا ، مع غرامشي ، عن تأييدهم لتشكيل حزب لا يفرض حقيقة محددة مسبقا ، بل يفك لغز الواقع ، ويتمثل الممارسة ويعقلها من خلال اتصال دائم ومتبادل بالبروليتاريا ، ويمارس وظائف توجيهية لا تسلطية .

على ان النقد الذي وجهه «شيوعيو المجالس» الى التصور اللينيني عن السياسة الثورية قادهم ، وكان لا بد ان يقودهم ، الى اعادة النظر في جميع اسهامات الماركسية الروسية تقريبا باسم «ماركسية غربية» تعد نفسها معبرة عن الاشكال الاكثر تقدما للوعي الطبقي المتولد عن بروليتاريا الاقطار التي تقف على

راس التطور الرأسمالي وفي طليعته .

وبالفعل ، طرداً مع ابتعاد نظام الاتحاد السوفياتي عن أشكاله السوفياتية البدئية ، راح «الماركسيون الغربيون» يفسرون البلشفية على انها تيار وسم من البداية بميسم تأخر روسيا التاريخي والطبيعة البورجوازية للثورة التي قامت فيها . هكذا لم يتردد بانيكوك في تعريف الثورة الروسية ارتجاعيا بأنها آخر الثورات البورجوازية زمنيا . فلقد أجج اقتحام الجماهير للمسرح السياسي وتكوين السوفييتات ومجالس المعامل جذوة الاوهام . اما في الواقع فالامر لا يعدو ان يكون ظاهرة مضارعة لتلك التي تجلت في جميع الثورات البورجوازية السابقة ولو على نطاق أضيق : ظاهرة اعتراض الفئات الشعبية بصورة جزئية على السلطة البورجوازية . وقد جاء فيما بعد خنق الدولة للسلطة العمالية ليترجم عجز الثورة الروسية عن تخطي الحدود التي تفرضها عليها طبيعتها البورجوازية، وان تكن اسقاطات السيرورة الثورية على المستوى البورجوازي قد اخذت في روسيا شكلا بالغ الخصوصية : فقد اضطرت البورجوازية الروسية ، بحكم ضعفها الشديد وعنف الصدمة التي تلقتها ، الى اخلاء الساح لرأسمالية دولة استوفت فترة حضانتها في ظل الدكتاتورية البلشفية . ذلك ان الحزب البلشفي كان بالفعل ، منذ ابتدائه ، ذا طبيعة ملتبسة : فقد كان حزب لينين ، ببنيته التراتبية الهرمية الناسخة للبنية الثنائية لمجتمعات الاستغلال بل الدافعة بها الى اقصى حدودها في شكل علاقة ضباط وجنود، وببرنامجه الداعي الى تدويل الاقتصاد ، حزبا يعقوبيا بورجوازيا بقدر ما كان حزبا عماليا . ولئن دفعت به حركة الجماهير في احدى اللحظات نحو التصور البروليتاري عن الدولة ـ الكومونة ، فقد عاودت يعقوبيته الظهور بقوة جامحة فور تراجع المد العمالي ، وتمخضت لا عن النفي الاشتراكي للرأسمالية وانما عن تدويلها . هكذا لا يكون قد حدث انقطاع بين لينين وستالين .

ولم يقتصر التشكيك والاعتراض على المنجزات التاريخية للماركسية الروسية ، بل شمل ايضا المقدمات والمسلمات الفلسفية لمارستها . فقد زعم كارل كورش ، المفصول من الحزب الشيوعي الالماني في عام ١٩٢٦ ، أن فلسفة البلاشفة ، مثلها مثل فلسفة الاشتراكيين ـ الديموقراطيين ، لم تحافظ على كل الجوهر الجذري التحريري لنظرية ماركس . وفي معرض المقابلة بين الماركسية والتحليل النفسي أوضح ولهلم رايش ، من جانبه، أن القمع الجنسي القائم في مجتمعات الاضطهاد والاستغلال في سبيله الى الانبعاث في روسيا تحت قناع الاخلاق الشيوعية ، مزيحا بذلك الستار ، على مستوى الاخلاقيات الاجتماعية ، عن صلة القربى بين الراسمالية والستالينية . وسوف يزعم بانيكوك بدوره ، في عام ١٩٣٨ ، أن مادية لينين لم تكن في الواقع سوى مادية بورجوازية تنطوي على تصورات معرفية تنزع الى التسليم للقادة بعلم قبلي ومنفصل عن نشاط الجماهير التي لا يعود لها من دور في هذه الحال سوى أن تكون الوكيل التنفيذي لتاريخ يفكره ويوجهه الآخرون .

ولكن ماذا يعني ظهور رأسمالية الدولة الروسية من منظور التطور العام لنظام الاستغلال ؟ لقد رأى معظم «الماركسيين الغربيين» في التوتاليتارية الروسية تجسيدا مسبقا ممكنا لمستقبل الدول الرأسمالية الاخرى . فروسيا وجدت نفسها منقادة قبل غيرها ، لانها كانت تشكل «الحلقة الاضعف في سلسلة الراسمالية» ، الى اعادة تنظيم الاقتصاد على اساس مخطط وتحت اشراف الدولة . لكن سعة نطاق ازمة النظام الرأسمالي في البلدان الاخرى ستتطلب عاجلا او آجلا تدابير مماثلة بقدر او بآخر لاعادة التنظيم البنيوي . ولقد كان «الماركسيون الغربيون» اول من صاغ فكرة امكان تلاقي النظام الروسي والرأسمالية ، وفكرة احتمال ان تكون الاحزاب الشيوعية حاملة لواحد من النماذج الممكنة لاعادة تنظيم مجتمعات الاستغلال .

وعلى النقيض من مواقف «شيوعيي المجالس» ، او على الخلاف منها على الاقل، كانت مواقف البورديغيين الايطاليين، وهم بدورهم «شيوعيون يساريون» استكملوا تكوينهم في معترك النضال ، حتى قبل ١٩١٤ ، ضد الانتهازية البرلمانية وضد الفوضوية ـ النقابية على حد سواء .

لئن كان «اليسار الايطالي» قد أيد في المؤتمر الثاني للكومنترن ، في عام ١٩٢٠ ، سياسة استنكاف انتخابي بدت له ضرورية كل الضرورة في البلدان ذات التقاليد البرلمانية العريقة، فان جماعة بورديغا ستتبرأ مع ذلك من منتقدي اللينينية اليساريين : فهي ستندد بالمعارضة العمالية اليسارية وبـ «شيوعية المجالس» بوصفها انحرافا شبه فوضوي عن الماركسية . وبالفعل ، لم تكن ضرورة الحزب الممركز والمتراتب هرميا موضع نقاش بالنسبة الى اليسار الايطالي : فهو الامين على النظرية الثورية ، وهذه النظرية نسق كامل التلاحم ، متعذر مسه ، ينطوي على معرفة نقدية بالرأسمالية ، وكذلك على قوانين تطور صراع الطبقات والسياسة الواجب نهجها للوصول الى الاشتراكية . وحتى لو غابت عن ناظري البروليتاريا اهدافها الطبقية بسبب اختلال دائم في ميزان القوى في غير صالحها ، فان على **الحزب** ان يتمسك ، من دون ان يخشى العزلة ، بالايديولوجيا وبالبرنامج الشيوعيين بدون مساومة ، مسلحا بيقينه بأن الحل الثوري لتناقضات الرأسمالية سيرغم التاريخ ذات يوم على سلوك دروبه .

هكذا انتهى البورديغيون الى تصور خاص بهم للسيرورة التاريخية .

فهذه السيرورة عبارة عن حركة تتجاوز الظواهر العارضة والاوهام التي يتوهمها أبطال الصراعات الاجتماعية والسياسية عن انفسهم وعن معنى عملهم ، لتنظمها في أعماقها القوانين المحايثة للرأسمالية ، تلك القوانين التي لا تستطيع سوى

«الماركسيةالحقيقية» وحدها فهمها بتخطيها شاشة الايديولوجيات التضليلية التي تسقط على الواقع دلالات كاذبة . ومن هـذا المنطلق ، لن يكتفي البورديغيون بالابتعاد والانفصال عن سائـر تيارات اليسار الماركسي ، بل سيتصورون انفسهم على انهم الكاشفون الحقيقيون الوحيدون لاضاليل الواقع المعاصر، وبخاصة الظاهرة الستالينية .

ان البلشفية في نظرهم لم تنحط . وانما أعملت بهـا الستالينية تحطيما في الحقبة التي وجدت فيها روسيا نفسها ، في اعقاب اكتمال هزيمة الثورات الاجنبية ، محصورة في بؤسها الاقتصادي ، فما امكن للسلطة البروليتارية ، التي تمخض عنها **اوكتوبر** ولكن التي لبثت معزولة ، أن تستمر في البقاء كسلطة بروليتارية على اساس علاقات الانتاج التي لم تدرك حتى المستوى المتوسط للتطور الرأسمالي . أما الستالينية ، التي هي بمثابة تشويه ثم نفي لنظرية البلشفية وممارستها ، فقد كانت في البداية عامل انتكاس البنى الفوقية للمجتمع الروسي وسقوطها الى مستوى اقتصادها الرأسمالي وما قبل الرأسمالي ، ثم ان الدكتاتورية الستالينية ، بوضعها روسيا في وضع شبه مكتف بذاته ، وباعطائها الاولوية لنمو الصناعة الثقيلة وصنع الاسلحة، وبتحطيمها جميع القوى التي كان من الممكن ان تقف في وجه التراكم المسعور ، قد خلقت الشروط التي لم تكن متاحة في عام ١٩١٧ للبورجوازية الروسية ، الهزيلة الضامرة وشبه التابعة للامبريالية ، كيما تتمكن من خلق رأسمالية قومية وطيـدة الدعائم .

ولم تكن النزعة الستالينية الى تدويل الاقتصاد في الواقع سوى البوتقة التي راحت تتكون فيها رأسمالية روسية ثانية . ولم تكن الاشكال التعاونية والمدوّلة للملكية سوى ستار يحجب عن الانظار العمل الوئيد الجاري في المجتمع الروسي : اذ كانت قوانين الانتاج الرأسمالي تؤدي تدريجيـا الى ولادة الفئات

الاجتماعية ـ الكولخوزيين المثرين ، الشرائح الوسطى صاحبة الامتيازات ، مدراء المشاريع الكبيرة ، الخ ـ التي ستنتصب ذات يوم على قدميها ، بعد ان تكون راكمت ما راكمته علنا او سرا ، حلالا او حراما ، طبقة راسمالية تنفض عن كاهلها لا محالة وصاية الدولة .

الفصل الخامس

منظورات ماركسية جديدة
١٩٣٩ – ١٩٦٧

تتصف المرحلة التي بدات مع الحرب العالمية الثانية بأزمة خطيرة في الفكر الماركسي . ففيما شرعت الاحزاب الاشتراكية – الديموقراطية تتخلى عن مذهب بدا في انظارها باليا قد عفا عليه الزمن ، وفيما لبثت الاحزاب الشيوعية معقمة بنزعتها القطعية (الدوغمائية) ، انحصرت الجهود المبذولة لفهم التغيرات الهائلة الطارئة على العالم بالجماعات الصغيرة او حتى بباحثين منعزلين ظلوا في غالب الاحيان مجهولين . وقد وقع انفصال بين النظرية والنشاط العملي ، وبدت الازمنة التي شهدت تفتح الفكر الاشتراكي – الديموقراطي والبلشفية وكأنها ، من قبيل التضاد، العصر الذهبي للماركسية . بيد ان الوضع المعاصر للنظرية الماركسية لم يكن محض يباس وايديولوجيا بالية . فلئن بقيت

بلا جواب كاف ٍ او شاف معضلات واسعة طرحتها التحولات الطارئة على المجتمعات والاقتصاد الراسمالي او السيماء المحيِّرة لصراع الطبقات بعد الحرب العالمية الثانية ، فان مسيرة الاحداث بالمقابل قد أتاحت في بعض الاحيان امكانية تنقيبات جديدة وتوضيحات وتفسيرات عميقة .

نحو شكل حديث للهمجية ؟

ان النجاحات التي أحرزتها الفاشية ، ثم انتشار الانظمة الستالينية النمط في اوروبا وفي آسيا بعد ١٩٤٥ ، قد اثارت تساؤلات جديدة في اوساط الماركسيين الذين لا يرون انه من الممكن المماثلة بين الستالينية والاشتراكية ، والذين كثيرا ما تساءلوا ، ازاء ما لاحظوه من تشابه بين مختلف المجتمعات التوتاليتارية، عما اذا كانت البشرية لا تشهد ظهور انظمة استغلال جديدة قادرة على اثبات مقدرتها على الاستقرار والاستمرار تاريخيا .

هذا ما كانته بوجه خاص وجهة نظر ريزي في عام ١٩٣٩ . فأزمة الرأسمالية قد افضت في تقديره الى انحلال طبقات المجتمع البورجوازي وقضت على صراعاتها بمآل غير متوقع : ففي كل بقعة من العالم ، ومن خلال مد الصراعات الاجتماعية وجزرها ، تتوسع وظائف الدولة ويتكاثر جهازها جاذبا اليه عددا متناميا من الصلاحيات السياسية والادارية والاقتصادية . وهذه السيرورة عالمية ، وان تكن متفاوتة في تطورها . فهي قد استكملت أبعادها في روسيا حيث أتاحت ازاحة البورجوازية للبيروقراطية فرصة ممارسة سلطة شاملة على الاقتصاد والمجتمع ، ولا تزال قيد النمو والتطور في البلدان الفاشية حيث تبسط بيروقراطية الحزب والدولة التوتاليتاريين رقابتها المتعاظمة

على الاقتصاد ، وترتسم نذرها في افق البلدان الديموقراطية مع أولى تدابير الاقتصاد الموجه . هكذا تفضي تناقضات الراسمالية الى زوال البورجوازية والاشكال البورجوازية للملكية ، لا الى الاشتراكية : فمحل الملكية والاستغلال البورجوازي تحل الملكية الجماعية واستغلال الطبقة البيروقراطية التي توجه الاقتصاد وتحدد الاسعار والاجور وتستحوذ على الارباح . ثم ان مجتمع الاستغلال الجديد ، في شكله الناجز من النمط الروسي ، أشد اضطهادية بما لا يقاس من المجتمع البورجوازي . فالشغيلة ، الذين تسترقهم هيمنة دولة تحتكر استعمال وسائل الانتاج وتتمتع بجميع وسائل الاكراه والقسر وتملك امكانية تحديد جزاءاتهم من جانب واحد وتوجيههم نحو المشاريع او ابعادهم على العكس الى الورشات القصية النائية ، ما عادوا بروليتاريين يبيعون قوة عملهم في السوق ، بل «صاروا رعايا الدولة واكتسبوا جميع سمات الارقاء» .

لكن ريزي ارتأى مع ذلك ان للمجتمع البيروقراطي ، نسبة الى المجتمع البورجوازي ، طابعا تقدميا ، لإنه سيفتح الطريق في خاتمة المطاف ، بتجاوزه تناقضات الرأسمالية الآيلة الى انحلال، أمام ازدهار وتوسع في القوى الانتاجية تعجز عن مثلهما الرأسمالية . وعلى المدى البعيد ، سيفضي النمو العظيم للانتاج الى نهضة مادية ثم معنوية وفكرية في وضع الشغيلة ، بينما ستفقد الدولة سماتها التوتاليتارية والارهابية لتنصرف الى المهام الادارية . هكذا يظل منظور الاشتراكية قائما فيما وراء الجحيم التوتاليتاري .

ولكن وجهة النظر هذه هي بالتحديد التي سيشجبها شاتمان ، بعيد ظهور كتاب ريزي في عام ١٩٣٩ . فانطلاقا من فكرة ماركس القائلة إن تناقضات مجتمع من المجتمعات يمكن ان تفضي الى «دمار متبادل للطبقات المتصارعة» والى تقهقر في الحضارة ، يؤكد شاتمان ان الستالينية تفتح الطريق امام «تحقيق

وحشي» لذلك الاحتمال . وهو يرى بالفعل ان النظام الروسي، الذي يحدده على انه «جماعية بيروقراطية» ، لا يفضي الا الى اضطهاد لا نهاية له : فالانتاج ، الذي يفلت من قبضة قوانين الرأسمالية ، لا تعود له من غاية سوى حاجات البيروقراطية ، وتصبح قاعدة تطوره اتساع نطاق العبودية الذي يشهد عليه تضاعف أعداد نزلاء معسكرات الاعتقال . وظهور «الجماعية البيروقراطية» ، التي تسعى الاحزاب الستالينية الى زرعها في كل بقعة من بقاع العالم ، يترجم قدرة الراسمالية على الانتهاء الى نفيها الذاتي الرجعي ، لا الى الاشتراكية .

وكانت تتسلط على تروتسكي هواجس مماثلة في اواخر ايام حياته ، بالرغم من تصميمه الحازم على عدم اليأس من الطاقات الثورية للبروليتاريا . وكان يسلم بأنه اذا لم تأت اي ثورة بروليتارية مظفرة لتوقف أفول المجتمع البورجوازي الذي طال أمده ، فان الانحطاط اللاحق للراسمالية وصعود التوتاليتارية قد يفضيان الى ظهور نظام استغلال بيروقراطي ينذر بكسوف الحضارة ولا يعدو العهد الستاليني ان يكون مقدمته .

بيد أن جماعة **((الاشتراكية الاممية))** والفريق الذي كان يصدر **((اشتراكية ام همجية))** شجبا وجهات النظر «النكوصية» تلك ، وسعيا الى تفسير طبيعة المجتمعات الستالينية باستخدام مفهوم راسمالية الدولة البيروقراطية .

فالنظام القائم في روسيا وفي الاقطار المسماة بالاشتراكية يعبر ، بخصائصه الاقتصادية والاجتماعية ، عن التحولات التي تطرأ حين يبلغ الراسمال طور التركز والتمركز التامين . **ففي** هذه الحال، بالفعل، تحل ملكية الدولة وسيطرة جهاز بيروقراطي لا تتميز رؤوسه وقممه عن الدولة محل الملكية والسيطرة البورجوازيين ، وينوب التخطيط مناب السوق ، وتظهر الى حيز الوجود تحديدات جديدة للنمو الاقتصادي : فالمنافسات الاستراتيجية والتزاحم الدولي بواسطة السلاح من جهة اولى ،

وضرورة تطوير استهلاك الجهاز البيروقراطي والشرائح التي يرتكز اليها من الجهة الثانية ، هي التي تعين للتراكم دينامياته وتحدد سيماءه .. لكن بصرف النظر عن التحولات الطارئة على مستوى الملكية وبنى الطبقة الحاكمة واشتغال الاقتصاد ، تظل علاقة الانتاج الرأسمالية قائمة بلا مساس : فالمنتجون يبقون مجرد قوة عمل تسترقها مهمة خلق فائض القيمة ، تنفيذا لمشيئة الطبقة السائدة . وكل ما فعله الانتقال الى رأسمالية الدولة هو انه عرّى علاقة الإنتاج الرأسمالية من صفاتها الانتقالية تاريخيا .

هذا التحول الدَولي (١) للرأسمالية يمكن ان يسلك دروبا متباينة بحسب البلدان ، لكن الطريق قد مهد له في كل مكان اذا اخذنا بعين الاعتبار سيرورة التركز الرأسمالي . وقد تم في روسيا انطلاقا من ثورة بروليتارية قوضت المجتمع البورجوازي من دون ان تقيم اجهزة بروليتارية لتسيير اشتراكي للاقتصاد ، وجعلت من جهاز الدولة سيد الانتاج الاوحد . أما في الشرق الاوروبي وفي الصين فان الخور الشديد الذي آلت اليه البورجوازية ، في أعقاب الازمة العالمية والحرب وتغلغل رأسمال اجنبي عالي التركز ، قد مكّن بيروقراطية الاحزاب الشيوعية من أن تدمج بها عناصر شتى منبثقة عن تحلل المجتمع القديم ، وأن تنصب نفسها طبقة سائدة بتدويلها السريع لوسائل الانتاج الرئيسية . كذلك يشهد الانفصال الذي حدث في الاقطار المتقدمة داخل وحدات الانتاج الكبرى بين الملكية وبين الوظيفة الرأسمالية التي بات يمارسها هرم بأسره من الاختصاصيين ، وتدابير التخطيط ، ودور الدولة المتعاظم في تنظيم العملية الانتاجية ، يشهد هذا كله على ميول مماثلة نحو التبقرط والتدويل .

---

١ ـ الدَولي : نسبة الى الدولة لا الى الدول (دُوَلي) . ـ م ـ

بيد ان هذه التحولات غير قابلة البتة للتفسير على انها انزلاق للعالم نحو الهمجية ، لان مقدمات الثورة الاشتراكية ، بعكس ما أكده تروتسكي ، مستمرة في النضوج . فنمو القوى الانتاجية قد استرجع في كل مكان وتيرته ، وظهور أشكال مدوّلة لاستغلال العمل يفضي الى تعميق الوعي الطبقي والى تمثل أوضح وأدق للاشتراكية . والشغيلة الذين يعاينون بالتجربة اليومية هذه الخصائص الاستغلالية والاضطهادية يرون الراسمالية البيروقراطية على حقيقتها ، ويشقون بالتالي طريقهم الى الفكرة القائلة ان الاشتراكية ليست هي التدويل . هكذا لن يغيب التطاحن الطبقي عن العالم البيروقراطي ، كما انه لن يكون مقضيا على الجماهير الغارقة في عطالة لا نهاية لها أن تواجه عزلاء بيروقراطية مسلحة بسلطة لا حدود لها . فالشروط قد باتت متوفرة من الآن فصاعدا كي يزن الثوريون تجارب الماضي السلبية حق وزنها ، ويرتفعوا الى مستوى الفكرة التي تنص على ان الاشتراكية لا يمكن ان تولد الا من التسيير المباشر للاقتصاد ولجميع النشاطات الاجتماعية من قبل المنتجين انفسهم . وفي الشرق كما في الغرب يمهد تبقرط انظمة الاستغلال السبيل امام تجديد للاشتراكية وإحياء لها .

الى اين تسير بلدان الشرق ؟

ان الصراعات التي هزت اركان الاقطار الشيوعية منذ عام ١٩٥٣ ، والتي أحيت فيها من جديد نقدا عمليا ونظريا للنظام البيروقراطي ، اكدت الى حد كبير ذلك التشخيص عينه ، حتى وان لم يتوصل المعارضون على الدوام الى صياغة تصورات واضحة ومحكمة .

ان المعارضين البولونيين والمجريين والالمان ، الخ ، الذين

رفضوا التفسير الخروتشيفي للستالينية ، فهموا الظاهرات المنسوبة الى «عبادة الشخصية» على انها التعبير عن وصول شريحة بيروقراطية تتناقض مصالحها جذريا مع مصالح الشغيلة الى سدة السلطة . فمجلة «برو بروستو» تذهب الى ان البيروقراطية ، المبتلعة لفائض القيمة المغتصب من المنتجين ، لا تتمايز عن السكان بامتيازات هامة فحسب ؛ فهي قد ضاعفت قوى القمع لتذود عن سيطرتها ، واختلقت ايديولوجيا مضللة تلبس مصالحها الضيقة ثوب الرسالة الاشتراكية التنكري ، وانشأت منظومة خاصة بها من الاساطير حول شخص زعيم وايمان معصومين عن الخطأ ، وحاولت ان تستخلص علم جمال خاص بها من الجدانوفية ، وحددت للمجتمع في نهاية الامر كيفية وجوده .

ان الآراء قد تتعارض احيانا بصدد اصل النظام . فمؤلفو كراس «مجريات» (١) يفسرون الستالينية بعزلة الثورة الروسية وباستحالة بناء الاشتراكية ضمن نطاق قطر شبه آسيوي . وينسب آخرون ، من امثال الالماني هاريش ، الى بنى الحزب البلشفي والى نمط اشتغاله بالذات ، علة اضمحلال ديموقراطية السوفييتات . ويذهب هاريش ، في معرض احتجاجه على ماركسية مصابة بتصلب في الشرايين وتعجز مخططاتها في تقديره عن تفسير الوقائع المعاصرة ، الى ضرورة اعادة التفكير في النظرية الثورية . لكنه لم يتجاوز ، على ما يبدو ، الفكرة القائلة ان اصلاحات ديموقراطية محددة لقمينة بوضع بلدان الشرق من جديد على سكة الاشتراكية .

لكن سوف تظهر الى حيز الوجود تصورات اكثر جذرية

---

١ - كراس صادر عن معهد إيمر ناجي للعلوم السياسية ، بروكسيل ١٩٥٩ . -م-

بكثير بنتيجة النشاط الذي أبدته الطبقة العاملة التي خلقت مجالس عمالية في بولونيا والمجر في عام ١٩٥٦ . وتذهب «برو بروستو» الى ان سلطتين اثنتين قد تواجهتا يومئذ : سلطة البيروقراطية المتجسدة في جهاز الحزب والدولة وسلطة البروليتاريا المتجسدة في المجالس ، وهذه الاخيرة لا تستطيع الاستمرار في البقاء من دون ان تحطم الاولى . وسيأتي سحق المجالس العمالية المجرية في عام ١٩٥٦ ، ثم خنق المجالس العمالية البولونية في عام ١٩٥٧ ، ليثبّتا ثوريي اوروبا الشرقية في يقينهم بأن النظام البيروقراطي ، الذي يملك أرسخ مقوماته واثبت دعائمه في روسيا ، لا يمكن قهره الا في قتال طبقي أممي. وفي عام ١٩٥٧ طالب البولوني زيماند بتأسيس أحزاب ثورية جديدة تعد العدة لذلك القتال .

مع استتباب النظام من جديد وعودة القمع الذي عزل الجماعات الجذرية وحللها ، تلاشى النقد الثوري للستالينية او لجأ الى التمويه والسرية . بيد ان الجامعات ظلت تشهد حركة احتجاج . ففي المانيا طوّر بلوخ وجهات نظر لاذعة تتضمن نقدا للستالينية . فمبدأ حركة التاريخ الصاعدة على مر العصور ليس في نظره صراع الطبقات وانما صبوة الانسان الى الحرية والامتلاء، تلك الصبوة التي تجد في البروليتاريا حاملها في العالم الحديث. وبعد ان يعزو بلوخ الى ستالين دورا مماثلا لذلك الذي عزاه هيغل الى نابليون ، يأبى ان يرى في الدول الاشتراكية التحقيق التاريخي الاول للالتماسات الانسانية ، وينكر على الحزب ، برؤيته في التاريخ ابداعا منفتحا ابدا على حرية البشر الفاعلة ، ادعاءه انه المؤتمن الوحيد على المعرفة التي تبيح له أن يعين لكل فرد طرق التقدم الضرورية . وقد قام في الجامعات البولونية وضع مشابه ، ومنذ عام ١٩٦٤ عاد الى الظهور نقد ثوري وعيني للنظام عبر «الرسالة المفتوحة الى حزب العمال البولوني» التي كتبها مودزلفسكي وكيرون في محاولتهما تطبيق مقولات الجدل

الماركسي على النظام البيروقراطي وتسليط الضوء على تناقضاته وديناميته التاريخية . وبعد تحديدهما النظام البيروقراطي على انه دكتاتورية توتاليتارية تجنح الى استرقاق الشغيلة والى ارغامهم على طاعة بلا حدود ، أوضحا ان كل تنظيم العملية الانتاجية مرتبط بمصالح الطبقة السائدة . وبالفعل ، في حين جرى تخفيض انتاج الوسائل الاستهلاكية الى الحد الادنى الذي لا غنى عنه لصيانة قوة العمل ، رُصدت التوظيفات بكميات متعاظمة للقطاع المدوّل الذي يصنع وسائل الانتاج ويقدم القاعدة التي تمكّن البيروقراطية من تعزيز مواقعها . وبالرغم من سمات النظام الاستغلالية ـ فالبيروقراطية والجهاز المتمتع بالامتيازات اللذان يشكلان ركيزته يستأثران بقدر كبير من فائض القيمة ـ فان له طابعا تقدميا في مرحلته الاولى . فهو يستطيع ، لجهله الازمات الدورية ، أن يحوّل بصورة متواصلة فائض العمل الى رأسمال كي يطور الانتاج للانتاج من دون ان يصطدم بالشغيلة الذين تحول وطأة التوتاليتارية بينهم وبين صدور اي رد فعل عنهم لحقبة طويلة من الزمن .

لكن على المدى الطويل ، وبعد ارساء أسس الصناعة ، تظهر تناقضات تكبح النمو وتقود النظام الى ازمة . فالتطور الاولوي والدائم للمشاريع والمنشآت التي تصنع وسائل الانتاج يتطلب ، بالفعل ، في خاتمة المطاف توظيفات تتزايد نسبيا بسرعة اكبر من سرعة تزايد الدخل القومي الذي يتباطأ نموه بالاصل . ولا يعود في مستطاع البيروقراطية في هذه الحال لا ان تحقق التحديث التكنولوجي الضروري لزيادة الانتاجية ، ولا ان تتغلب على الفاقة والقلة التي تحدث محابس او مجاري اختناق تحول دون استعمال أمثل للطاقة المتاحة ، الامر الذي لا مناص من أن يفضي الى انخفاض في مردود التوظيفات . والقلة النسبية في الرساميل ينعكس تأثيرها بدورها على قطاع الاقتصاد المنتج لوسائل الاستهلاك ؛ وبالنظر الى عدم توفر التوظيفات يعجز هذا

القطاع عن مواجهة زيادة الطلب الناجمة عن النمو السكاني . عندئذ تحدث حركات تضخمية تعادل تدنيا في مستوى الحياة الفعلي ؛ وبالتوازي مع هبوط النمو تتفشى البطالة ، وبوجه الخصوص على حساب الشبان . هنا تأخذ الاشتراكية البيروقراطية ، في تقدير مودزلفسكي وكيرون ، تتجرد من الاوهام والاساطير التي كانت تتغلف بها . وتفتح ازمة الاقتصاد البنيوية ، التي لا تستطيع الاصلاحات المجراة في اطار النظام ان تقدم لها سوى مسكنات ثانوية ، منظور مواجهة بين الطبقة السائدة التي تتصلب في سياسة القمع وبين القوى الثورية التي تستفيد من درس هشاشة الاصلاحات البيروقراطية المطبقة بعد عام ١٩٥٦ لتهاجم النظام على نحو اكثر جذرية بكثير مما فعلته في ذلك الزمن .

الى اين يسير العالم الرأسمالي ؟

في الوقت الذي عاود فيه الظهور في بلدان الشرق نقد ثوري للستالينية وثيق الصلة بالنقد الذي طوّره «يساريو» الغرب ، وقع الفكر الماركسي في الغرب في حيرة بالغة ازاء انتعاش الرأسمالية وتوطدها في البلدان المتقدمة . فقد كان هذا الفكر قد لبث في غالب الاحيان حبيس القناعة بأن النظام الراسمالي دخل منذ عام ١٩٣٠ في طور أفول محتوم ، ولهذا اصطدم بصعوبات كثيرة في محاولته تفسير التحولات الطارئة على الرأسمالية المعاصرة ، ولم يصل الى إتفاق بصدد اهمية هذه التحولات ودلالتها .

ففي اعتقاد بعضهم ، وصل النظام الرأسمالي الى طور فقد فيه اشتغال الاقتصاد ، الموجه من قبل الدولة ، خصائصه كسيرورة مستقلة بذاتها تتم بمقتضى قوانين موضوعية ، ولم يعد

هناك جدوى من رصد الملائم البشيرة باختلالات جوهرية جديدة في الاقتصاد الرأسمالي . وقد صار استقرار النظام دائما ، ولم يعد نمو الانتاج ، المخطط له من قبل اجهزة عامة ، يعكر صفوه سوى تقلبات ثانوية تسهل السيطرة عليها بسرعة . لكن هذا لا يعني ان المنظور الاشتراكي قد غاب من الافق ، وذلك لانه اذا كانت قدرة النظام الرأسمالي على اشباع حاجات السكان الى المنتجات الاستهلاكية قد تزايدت ، فانه بالمقابل قد دفع بالاستلاب والتشيؤ نحو ذروة لا يمكن ان يفضي معها الا الى التمرد والثورة .

ولعل ماركوز ، الذي يرتكز فكره على تأويل ماركسي للفرويدية ، هو خير من بيّن كيف بتوصل مجتمع الاستهلاك ، حتى من دون ان يلجأ الى الارهاب ، الى خلق عالم توتاليتاري يكون مآل الانسان فيه الى تشويه . فالمجتمع ، الذي يهيمن عليه علم وتكنولوجيا اديا في منطق الرأسمالية الى تضخم في الذكاء العملياتي والى غزوه لجميع مظاهر الوجود ، هذا المجتمع ينزع بمختلف الصور الى تحويل الانسان عينه الى أداة ، والى حبسه في عالم مغلق تشل فيه قدرته على التفكير وعلى تحقيق نفي فعال للعالم القائم . هكذا يزيح ماركوز الستار من جديد ، وفي أشكال جديدة ، عن منظور تاريخ لا يطل الا على انسياخ لا محدود في قهر واضطهاد لا محدودين .

وتبرز لدى باران وسويزي هواجس ومخاوف مماثلة . فهما لا يريان ، بعد دراستهما التحولات الطارئة على اشتغال الرأسمالية الاحتكارية ، من حدود لتوازنها الدينامي سوى الاختلالات التي قد تحدثها فيها الحروب الثورية للشعوب المسترقة . وانطلاقا من اعتقادهما بأن قانون الميل الى هبوط معدل الربح قد صار باطل المفعول في الطور الراهن وناب منابه «قانون لتزايد الفوائض» ، ارتأيا أن رأسمالية الشركات الجبارة تستطيع ان تدفع بتطور القوى الانتاجية الى أبعد بما لا يقاس

مما كان توقع ماركس . وهما يعبران عن خشيتهما ، مثلما فعل ماركوز احيانا ، من ان تتضاءل باطـــــراد قدرة البروليتاريا ، المندمجة ايديولوجياً بمجتمع الاستهلاك ، على تقويض النظام من الداخل . وهكذا يصير في مقدور المجتمع الاستهلاكي ، على ما يتصوران ، أن يتابع تطوره الى أن يفضي تفاقم الاستلابـــــات المواكبة له الى «توسع متزايد في البلبلات النفسية يتمخض في خاتمة المطاف عن تداعي النظام ، وربما عن انهياره لعجزه عـــن الاستمرار في استغلاله بحسب معاييره الخاصة به» .

بيد ان ماركوز لا يرى من حتميـــــة في مثل هذا المآل . فتحليله القاتم لأزمة الحضارة يوجه في الواقع نداء الى الوعي كي يستيقظ والى الحرية كي تنتفض . فلعل انبعاث الحركـــة باتجاه الاشتراكية قد يجد نقطة انطلاقه في الرفض الجذري لا للاستهلاك في حد ذاته ، وانما لكيفية الحياة ، وللايديولوجيا ، بل للغائية في مجتمع يمارس أقسى اشكال القهر حتى بعد ان نفت قوة التطور التكنولوجي ضرورة الشطط في القمع والقهر . لكن الاشتراكية ، التي ستولد على هذا الاساس من نفي لثقافـــة المجتمع الصناعي المتقدم ولمنظومة قيمه ، ستكون نقيضه التام ؛ وذلك بخلاف النظام السوفياتي الذي يجدد ، مثله مثـــل الرأسمالية ، تبعية الانسان لـ «مبدأ المردود» . وعلى هذا النحو يمكن للمطالبة الماركسية بتغيير نوعي للمجتمع ، يحرر الانسان من استلابه ويتيح له اخيرا امكانية ممارسة حريته العينية بتطويعه العملية الانتاجية وبسيطرته على تنظيم حياته الاجتماعية الخاصة ، يمكن لها ان تولد من جديد ، ولكن في طور من التطور الاقتصادي يمكّنها من تحقيق نفسها على نحو أسرع وأكمل مما في أيـــام ماركس . ويقول ماركوز انه لفي المستطاع من الان فصاعـــدا استخدام اليوتوبيا والتعويل عليها ، لكنه لا يشير الى الطريقـــة التي يمكن بها لحركات التمرد والاحتجاج أن تقصم فعلا ظهـــر الرأسمالية اذا كفت تلك الحركات نهائيا عن ان تكون مـــن

اختصاص البروليتاريا .

بيد ان الفكرة القائلة ان الرأسمالية قد ادركت من اليوم الطور الذي تتيح لها فيه رقابة الدولة على اشتغال الاقتصاد ان تحقق على نطاق أوسع فأوسع باستمرار اعادة انتاج الثـــروة الاجتماعية من دون ان تصادف عقبات كأداء ، هذه الفكرة تجابه اليوم المزيد فالمزيد من الاعتراض والتخطئة .

وقد سعى كليف وكيدرون ، فيمن سعوا ، الى تبيان أن الرأسمالية لا ترتد في جوهرها الى جهاز تتولى الدولة فعليـــا تسييره ، اذ ان قانون القيمة يظل ساري المفعول بصرف النظر عن التدابير الحكومية لمراقبة العملية الاقتصادية وتنظيمها . وحتى على فرض ان تقدم التركز وتدخل السلطات العامـــة يمكن ان يفضيا الى اندماج كامل لكل اقتصاد قومي تحت اشراف الدولة، فان النظام ، منظورا اليه في تمفصلاته العالمية ، سيبقى خاضعا لمفعول ذلك القانون . وفي الواقع ، ستبقى مختلف فروع الانتاج والاقتصادات القومية مندمجة بسوق عالمية ، ومن ثم فــــان الصراعات على اقتسام فائض القيمة ستستمر مثلما ستستمـر المنافسات الاستراتيجية . اما التدابير التي قد تتخذها السلطات العامة فهي لا تُملى املاء حرا وقبليا ، وانما بحسب معطيـــات متغيرة تنجم عن تقلبات الظروف الدولية وعن التبدلات الطارئة على العلاقات الاستراتيجية ، وتفرض نفسها على كل حكومـــة باعتبارها وقائع موضوعية ومستقلة . والسياسات الاقتصادية المطبقة في شتى البلدان الرأسمالية تصحح مفاعيل قانون القيمة، لكنها لا تلغيه .

الى اي حد يمكن بالاصل لهذه السياسات الاقتصاديـــة ان تبقى فعالة وأن تكون على المدى الطويل المحرك لتوسع منظـــم ومضبوط في الانتاج ؟ يرى بعضهم ان الرأسمالية ، التي امست لا تتجنب الازمات الا بزيادة دورية في المصاريف العامة المسببة للتضخم ، ستجد نفسها منقادة ، بحكم ضرورة مكافحة الميول

الانكماشية والحد في الوقت نفسه من الاندفاعات التضخمية ، نحو مرحلة من الركود . ويذهب ماتيك الى أبعد من ذلك فيؤكد أن الازدهار لن يدوم ، وأن اندماج البروليتاريا بالنظام بفعل التوسع والازدهار سيتلاشى بتلاشيهما . وبالفعل ، يعتقد ماتيك ان تطور الرأسمالية التاريخي قد أكد تمام التأكيد «القانون العام للتراكم» كما صاغه ماركس . ومرحلة التوسع والازدهار التي تجتازها الاقطار الصناعية الكبرى لا يجوز ان تحجب عن الانظار واقع ان الانتاج الرأسمالي لم يستعد ، منذ الازمة الكبرى ، قدرته على التوسع الذاتي ، وواقع أن النظام كان سيتخبط في حالة ازمة مزمنة لولا ان الإنتاج التعويضي المنظم من قبل الدولة يتدخل بإستمرار لينعش الانتاج الخاص . والحال ان ذلك الانتاج ذا المنشأ العام ، الذي لا يكون فعالا الا اذا جرى تنظيمه على نطاق اوسع فأوسع دائما كي يصحح مفاعيل قانون الميل الى هبوط معدل الربح ، ليس قابلا للامتداد والتوسع الى ما لانهاية . فهو اذا ما تخطى حدا معينا ، بات من المستحيل تمويله من دون ان يتعدى على القطاع الخاص ويستأثر بالنشاطات المربحة . لكنه يغدو في هذه الحال نفي الانتاج الخاص في سبيل الربح ، وليس أداة تدعيمه وتوسيعه كما كان في السابق . وعندئذ ستفاجأ الطبقات الحاكمة في البلدان الرأسمالية ، التي ناضلت في كل مكان من العالم للحد من تكاثر الانظمة القائمة على اساس اقتصاد الدولة ، بظهور خطر تدويل في قلب نظامها يهدد بتقويض اسس سيطرتها الاجتماعية . وستجد نفسها مرغمة في هذه الحال على الحد من توسع الانتاج القائم على المبادهة العامة حتى لا يدمر البنى التي يرمي هذا الانتاج الان الى حمايتها . ولكنها ستحرم نفسها بفعل ذلك من الوسائل الضرورية للمشاركة في دفع النمو الى الامام . ويؤكد ماتيك ان السياسات الاقتصادية الكينزية الاستلهام ، والمطبقة في أقطار شتى ، ستتكشف عن انها مجرد «وسيلة لتأخير المسيرة المتناقضة للتراكم ، لا لتلافيها» .

والشكوك التي تحوم حول اشتغال الراسمالية ومستقبلها تحوم ايضا حول الامبريالية .

فمنذ عام ١٩٤٩ أوضحت مجلة «**اشتراكية ام همجية**» ان نهاية الحرب العالمية الثانية تدشن مرحلة جديدة ينتفي فيها او يكاد كل احتمال لنشوب حروب جديدة بهدف اعادة تقاسم العالم بين الدول الامبريالية القديمة . ثم جاءت في وقت لاحق دراسة حركات الرساميل لتثبت انه ما ان توصلت الدولة الى انعاش النمو في الاقطار المتقدمة حتى خفت وتيرة فيض الرسملة وتراجعت نسبيا تصديرات الرساميل نحو الاقطار المتخلفة. هكذا تكون الميول الى الركود قد انتقلت من البلدان المصنّعة الى العالم الثالث ، كما تكون التفاوتات في التطور بين مختلف أرجاء المعمورة قد بلغت أوجها .

بيد ان الكثيرين من الماركسيين يعتقدون مع ذلك ان تصدير الرساميل نحو الدول المتخلفة يبقى ، بالرغم من أفوله النسبي ، عنصرا حيويا في الاشتغال العام للراسمالية .

بل ان ماتيك يقدر ان تلك التثميرات التي تعوض عن هبوط معدل الربح ستأخذ في المستقبل اهمية متعاظمة . فلو توصلت الراسمالية الى الامتداد الى الخارج لوجدت الوسيلة القمينة بإبطاء ارتفاع التركيب العضوي للرأسمال، وبالتالي بتأخير اللحظة التي سيبلغ فيها توسع الانتاج العام المشجع للازدهار حدود امكاناته . وبذلك يكون تقلص دور التوظيفات الخارجية في توسع الراسمالية قد دلل في هذه الحال على انه ذو طابع مرحلي مرتبط بالمرحلة التي يستعيد فيها الاقتصاد الراسمالي دينامياته في الاقطار المتقدمة . ولكن لنفس السبب الذي يجعل تناقضات التراكم تلفم في نظر ماتيك التوسع الذي تشهده حاليا الاقطار المتقدمة ، لن يكون هناك مناص من اندفاعات امبريالية جديدة

متحددة بضرورة توسيع نطاق الانتاج المربح ومده الى الخارج لتأخير انفجار تناقضه داخل الدول الصناعية الكبرى . هكـذا ترتسم فيما وراء أفق راسمالية الازدهار نذر مستقبل من التمزق والعنف .

خـــاتمة

لم يسترع نشر «البيان الشيوعي» في عام ١٨٤٨ انتباه احد تقريبا . وبعد مئة وعشرين عاما صارت الماركسية في موضع القلب من السياسة العالمية . بيد انها لم تأخذ هذا الطابع الكوني الا بعد أن عانت من سلسلة من التمزقات والانفجارات ، وهي قد تبدو للانظار اليوم سديما من ايديولوجيات متناقضة تزعم جميعها انها هي «الماركسية الحقة» . والحق ان كلمة من الكلمات ، اذا باتت تعني أشياء كثيرة ، انتهى بها الامر الى الا تعني شيئا .

لكن ليس محققا انه في المستطاع النظر الى تاريخ الماركسية بعين الريبية الساخرة . ولا شك في ان الحساب الختامي جسيم . فلئن كانت الماركسية في الاصل فلسفة الممارسة الثورية، فهذا لم يحل بينها وبين تقديم غطاء ايديولوجي لانتهازية الاممية الثانية والاحزاب التي بقيت على قيد الحياة من بعدها : فقد صارت قناعا لتكيف تدرجي مع عالم زعم في البداية أن تحويله هو بيت القصيد . ولئن كانت من البداية فلسفة نقدية تؤكد طموحها الى تجريد العالم من الاساطير والاضاليل التي تغلفه ، فقد قدمت للمشروع الستاليني على امتداد عشرات من

السنوات ثيابا تنكرية جعلت الملايين من البشر ينخدعون به . ولئن كانت في الاساس فلسفة للحرية العينية ولمكافحة التشيؤ، فقد غدت مع الماوية اداة تلاعب وتحكم بيروقراطي بالجماهير ووسيلة في يد الدولة لاعادة قولبة العقول في ظل توتاليتارية مطلقة . ولا يسع الماركسي حتى أن يعترض على ذلك بأن «الكاوتسكية» او «الستالينية» او «الماوية» ليست هي «الماركسية الحقة» . اذ لا وجود ، في مكان ما من العالم ، لماركسية نقية لا تشوبها الشوائب يمكن استخدامها لمعارضة ممارسة الاحزاب والدول الماركسية ، مثلما تعارض «رابطة حقوق الانسان» بحرف الليبيرالية البورجوازية ممارسة المجتمعات البورجوازية : فما الماركسية بفلسفة تأملية تصطف بجانب غيرها من الفلسفات التأملية ، وهي لا تكون مطابقة لنفسها الا اذا نزل نقدها الجذري للعالم «من الراس الى القبضتين» وصار ممارسة ثورية .

بيد اننا نكون قد تجاهلنا جانبا بأكمله من تاريخ المذهب الماركسي اذا رددنا هذا الاخير الى محض انحطاط للنظرية الثورية — لمرتين متواليتين — الى ايديولوجيا . اذ ان الايديولوجيا المستنبطة من الماركسية لا يمكن ، حتى ولو عدلت ونقحت مرارا وتكرارا بحسب ما تقتضيه الظروف ، أن تقدم على الدوام ثيابا تنكرية لائقة لاي سياسة ، كائنة ما كانت . فبعد ان شجبت الاشتراكية — الديموقراطية الغربية البلشفية وجميع اشكال النزعة الجذرية مؤكدة قناعتها ويقينها بأنها هي وحدها واضعة اليد على ميراث ماركس الحق ، قادتها ممارستها الفعلية في خاتمة المطاف الى التخلي عن ذلك الادعاء والى شجب الماركسية ذاتها . كذلك نلاحظ التمزق نفسه بين الايديولوجيا والممارسة داخل الشيوعية : فالمسافة بين الخطاب النظري وبين ذرائعية العمل السياسي المترددة والحسيرة النظر قد اتسعت الى درجة بات معها التشدق بالنظرية أشبه ما يكون بتلاوة صلاة من صلوات كتاب الطقوس ، وباتت معها الايديولوجيا اقرب ما تكون الى

البغبغة . ولكن ليس من الضروري ان يتخلى ورثة ستالين علنا وجهارا عن الماركسية ، كما فعل خلفاء كاوتسكي ، حتى تتأكد صحة النقد الماركسي للستالينية . صحيحان التحليلات الماركسية للمجتمعات التي جبلتها الستالينية أمكن لها ان تبدو لحقبة طويلة من الزمن وكأنها محض انشاءات ايديولوجية مصاغة بدفع من الحنين والتوق الى اشتراكية مثلى لا وجود في الواقع لاي قوة تريد او تستطيع تشييدها ، لكن صراعات الطبقات التي هزت ابتداء من عام ١٩٥٣ بلدان الشرق الاوروبي قد أوضحت بالمقابل ان «سلاح النقد» ما كان الا استباقا لـ «نقـــد السلاح» ، وان الايديولوجيات الستالينية وما بعد الستالينية لم تصبح في منجى من الماركسية الثورية .

هل الوضع مختلف في أقطار الغرب المصنعة ؟ لا ريب في ان الوقت لم يحن بعد للبت في المسألة . فلقد ارغم استقرار الرأسمالية وتحولاتها الماركسيين على اعادة النظر في العديد من قناعاتهم ، وعلى ادراك مدى اهمية الجهود النظرية التي يقتضيها فهم الواقع . واذا تركنا جانبا الدوغمائيات المختلفة التي تنقذ النظرية بتزييفها الواقع وتشويهه ، فلا مجال لان ننكر التقدم الذي تم على صعيد تحاليل بنى الرأسمالية المعاصرة واشتغالها وتناقضاتها ــ بالرغم من تناقض تلك التحاليل وعدم اكتمالها ــ وعلى صعيد الكشف عن الاشكال الجديدة التي قد يتلبسها الاستلاب . وليس صحيحا أن جميع الماركسيين يكتفون بترداد ما كان يقال في العشرينات والثلاثينات . ولسوف يبين المستقبل ما اذا كانت المحاولات الجديدة التي تقوم بها النظرية للامساك بناصية الواقع تستبق او لا تستبق النقد العملي للعالم الراهن، وما اذا كان هناك من مسوغ للافتراض بأن فصلا جديدا في تاريخ الماركسية قد شرع يكتب .

الفهرست

هذا الكتاب

لم تعد الماركسية بعد وفاة ماركس وانجلز واحدة من كبريات الايديولوجيات في العالم واعظمها نفوذاً الا على حساب تمايزها الى تيارات متعددة استقل كل منها في نظام للفكر والعمل مناقض – جذرياً أحياناً – للانظمة الاخرى . ومن خلال التضاد بين البلشفية والاشتراكية الديمقراطية ، بين الستالينية والتروتسكية ، بين الارثوذكسية والتحريفية ، بين الخروتشوفية والماوية ، بين الشيوعية المدولة وشيوعية المجالس ، بين الماركسية الغربية والماركسية العالم – ثالثية ، يطمح هذا الكتاب الى ان يرسم لوحة عامة وجامعة لماركسية ما بعد ماركس على امتداد ثلاثة ارباع القرن .

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

الثمن : ٣٠٠ ق. ل.